

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_191133

UNIVERSAL
LIBRARY

كتاب

حُفَّتْ بِمِلْكِكَ مَنَايَا الدُّوَلِ

القسم الرابع

في الحرب

تأليف الأمير

أَمِيرُ أَسْتَرَايَا

قنصل جنرال الدولة العلية في ارجنتين

الطبعة الثانية

على نفقة ادارة الهلال

مطبعة الهلال بالبحر الأحمر

سنة ١٩١٢

مقدمة

الطبعة الأولى

رأيت حاجة اللغة العربية الى كتاب في السياسة يبحث في حقوق الملل ومعاهدات الدول مما أحدثه التمدن الحديث . ولا يليق بامة متمدنة ان تجهله . فعمدت في تأليف كتاب في هذا الموضوع اعتمدت فيه على ثقات فلاسفة العمران وخيرة علماء السياسة . وقسمته الى اربعة اقسام الاول في المبادئ الاساسية في انشاء الدول وماهية حقوقها وواجباتها . والثاني في الاستيلاء والاستدراك والابحار والانهار والثالث في العلاقات السياسية بين الدول وواجبات الملوك والسفراء والوزراء والقناصل . والرابع في الاختلافات وطرق صلاحها والحرب برًا وبحرًا

وفيما أنا أعد مواد الكتاب حدثت الحرب بين انكلترا والترانسفال في جنوبي افريقيا ولهجت الجرائد بذكر اسبابها واختلفت الاقوال في شرعيتها فرأيت ان انشر القسم الرابع من كتابي المذكور لانه يبين حقوق الحرب وشروطها وسائر احوالها وبناءً على رغبتني في سرعة النشر لا اطلاع قراء العربية على ذلك اقترحت على مجلة الهلال نشر فصول هذا الكتاب تباعاً فأجابت اقتراحي ونشرت معظمه في سنتها الثامنة ثم طبعته على حدة تسهيلاً لاقتنائه

وسأغتنم الفرصة المناسبة لنشر الاقسام الثلاثة الباقية . وارجو ان تروق خدمتي هذه في عيون ابناء وطني الناطقين بلغتي وحسبي الله ونعم الوكيل
بروكسل في مايو سنة ١٩٠٠
امين ارسلان

تمهيد

نبذة تاريخية في الحرب

الحرب هي قتال بين قومين واختلاف بين فريقين يفصل بقوة السلاح . وهي قديمة كقدم الانسان لا بل هي في الخليقة منذ برأها الله وطبيعة غريزية في البشر لا تخلو منها أمة ولا حبل واسبابها عديدة . فتحدث اما غيرة أو منافسة أو عدواناً أو طمعاً . واما غضباً لله ولدينه وأما اخذاً بثأر اهانة أو لاسباب مالية أو اقتصادية وغير ذلك مما يطول سرده

واقدم حكاية في التوراة هي حكاية قتل قاين لهابيل غيرة وحسداً من اخيه والتوراة مشحونة باخبار الحروب والقتال حتى ان القبائل كانت تفني بعضها بعضاً لا يرحمون صغيراً ولا كبيراً يسبون النساء ويهتكون البنات ويعذبون الاسرى ويستولون على جميع ما تملك ايديهم . وخلاصة الكلام ان الحروب كانت قديماً وحشية كاخلاقهم وطباعهم وكانت المعارك عبارة عن مجازر

ومن الغريب ان الخطوة الاولى في مدنية الحرب كانت استرقاق الاسرى وهو كما لا يخفى يعد عاراً في هيئتنا الاجتماعية الحاضرة ومحرم في شرائع المتدنيين هذا وقد اختلف العلماء والباحثون بهذا الفن في شرعية الحروب وظلمها في مدنيته ووحشيتها فنسب لها قوم جميع آفات البشر دينياً وادبياً ومادياً وعارضهم آخرون بانه اذا كان للحرب مضار فلها فوائد وادعوا انها عنصر من عناصر التمدن والترقي

والفوضويون والاشتراكيون في مقدمة المطالبين بالغاء الحرب حتى انهم لا يخشون من المجاهرة بالهزم بالوطنية . وقام منذ ستين سنة تقريباً فحول من المكتبة في اوربا واميركا بمحشون الامم على ترك المقاتلة والغاء المحاربة ويشيرون بتشكيل جمهورية اوربية عامة مؤلفة من جميع الامم والشعوب وانشاء محكمة دولية تحل ما ينشأ من الخلاف والمشاحنات بطرق التوسيط والتحكيم . فمقدوا مؤتمرات وجمعوا

جمعيات والقوا خطباً رنانة فبقيت الدول صامتة الى عهد قريب وآخر ما ظهر من صدى تلك المساعي مؤتمر السلم الذي عقد اخيراً في لاهاي اجابة لاقتراح جلالة نقولا الثاني قيصر روسيا ولكن اسوء الحظ لم ينفرد عقد ذلك المؤتمر حتى نشبت الحرب في الترانسفال

ومن الذين امتازوا بمقاومتهم للحرب اميل دي جيراردين الكاتب الفرنسي ومن اقواله « الحرب هي القتل والسلب تعلمها الحكومات للشعوب . هي القتل والسلب يكتلها الفخر وتنصب لها قباب النصر عوضاً عن انصبه القمع » وقال بولتكلي « ولئن كنت اقدر الشجاعة قدرها واعجب بثبات جأش الرجال في حومة الوغي واعترف ان الحرب تظهر فضائل الانسان فترفعه الى مصاف الابطال — لا يسعني الا ان انظر من جهة اخرى الى مباغضة الانسان وغريزته الوحشية وكرهه لقريبه وسعيه في هلاكه وسلب ماله . ثم اتأمل في عذاب اولئك المساكين وافكر في حالة العيال وخسارة الاموال وتعاسة الالوف من الناس وشقاء ملايين من الابرياء . وما صدى هتاف الظفر عندي الا بمثابة عواء الذئاب المفترسة او زئير الاساد الكاسرة . ولكن واأسفاه لا يمكنني ايضاً الا الاعتراف بان نار الحرب تظهر قدرة الشعوب وتساعد على تأييد الحقوق المهضومة فهي ولئن كانت ليست اقصى ما يتمناه الانسان ولكن ما الحيلة وهي لازمة لتأييد الانسانية »

وكتب مولتك في ١٠ فبراير ١٨٨١ الى الموسيو كوبريف « ان كل حرب مهما كانت ظافرة فهي ويل على البلاد فلا غرامة مالية او عقارية تعادل حياة الرجال وشقاء العيال »

وقام من جهة اخرى نخول من الكتبة واعاظم الرجال يقاومون احزاب السلم و يعارضونهم في ادعائهم ومنهم القديس اغسطينوس مع ان الكنيسة هي سلمية بالطبع . ثم دانتي الشاعر الشهير ولوثير المصلح الكبير وباكون والفيلسوف لينتز ومونتسكيو وغيرهم من الفلاسفة الذين جاهدوا ليس فقط بشرعية الحرب بل بالفوائد التي تنتج عنها وادعوا ان الحرب كانت في كل الازمان عنصراً قوياً للمدنية واستشهدوا على قولهم بفتوحات الاسكندر وحروب الرومان . ونسب غيرهم الى

الحروب الصليبية الفضل في دخول علوم العرب وفنونهم الى اوربا وانها هي التي مكنت المواصلات التجارية بين الشرق والغرب ووسعت نطاقها . وذهب آخرون الى ان الثورة الفرنسية وحروب نابليون الاول ساعدت على نشر مبادئ الحرية والمساواة . واحتج بعض الكتبة على هذا الرأي فقالوا لو لم تقع تلك الحروب لحدثت تلك النتائج ببطء

وكتب موليك الى العالم بولنتكلي بان السلم الدائم هو حلم غير لذيذ وان الحرب باعث من الله في الحكم العام تنمو بها لمشرف فضائل الانساق كاشجاعة وقهر النفس والامانة نحو الواجبات وتضحية الذات ولولا الحرب لفسد العالم وضاع في مذهب الدهريين والماديين

فنتج مما قدمنا بان الحرب ويل وبلاء لكنها ملاصقة للبشرية وأشد الامم ميلاً الى السلم تحتاج احياناً الى الحرب دفاعاً عن حقوقها وذوداً عن حدودها او مساعدة لجارها او خوفاً من بطش عدو او غير ذلك من الاسباب الداعية اليها وان السلم الدائم من المستحيلات

وفسر العلامة سورل سبب ذلك فقال : لما كانت الامم مختلفة طباعاً واخلاقاً ومتباينة مصالح واميالا استجالت مطابقة مصالحهم وموافقة منافعهم واتلاف عوائدهم ولو فرضنا وتم لهم ذلك لفقدت الامم حينئذ مميزاتها وضاعت فرائدها وخسرت اخلاقها الخاصة بها . فتقف المدنية وقوفاً تاماً . وبان هذه الامم مرتبطة بعضها ببعض . فتؤثر هذه التحالفات والمضادات بها نظراً لاستعدادها وفطرتها . ولما كانت كل أمة مستقلة عن الاخرى يستحيل للواحدة ان تقهر الاخرى وترضيها لارادتها بالطرق السلمية فيعمدون حينئذ الى القوة وتجريد السلاح وهي الحرب وليست هي الا نتيجة السلم ولا ينبغي بان لكل امة حكومة مؤلفة من افراد الشعب وكل منها لها اغراض وأهواء وغايات تجرّها الى ارتكاب الهفوات والانحراف عن معجزة الصواب فتشتعل نيران الحرب بلا داع . والتمدن لم يضعف شيئاً من هذه الأهواء الشديدة ولكنه غير محورها وبذل اسبابها كما سيحيي

القسم الاول

في الاختلافات والمنازعات بين الدول وطرق حلها

تنشأ الاختلافات بين الدول وتحدث المنازعات بين الامم اما عن مس حقوق وهمية او حقيقية واما التعرض احداها لمصالح الاخرى أو خوفاً على استقلالها او صوناً لشرفها. وهذا التعرض يقع ائماً وأساساً من حكومة الى اخرى او تحويلاً من طرف حكومة نحو فرد من افراد رعية تلك الدولة

ومن البديهي ان من حقوق كل دولة واول واجباتها السهر على مصالحها والدفاع عن حقوقها منماً للدول الاخرى من التعرض لها في امر من هذه الامور ومن المبادئ الاولية المقررة تكليف كل دولة الابتعاد عن كل عمل غير شرعي نحو دولة اخرى ثم احترام حقوقها وعلى الاخص الحرص على مس شرفها فاذا وقع شيء من ذلك وجب عليها التعويض بلا ابطال ولا امهال ولكن اسوء الحظ ليس لتلك الواجبات حدود معروفة ولا لتلك الحقوق قوانين موضوعة ولا محكمة تفصل ما ينشأ من الاختلافات فيما بينها ولا قاض عام عادل للحكم والتنفيذ. فاصبحت كل دولة مضطرة بالطبع ان تقضي لنفسها تبعاً لغاياتها وتنفذ حكمها بقوة ساعدها

ولا بد من التمييز بين الاختلافات الشرعية والمنازعات السياسية التي كثيراً ما تحدث من مجرد تضارب المصالح المادية. وقد يكون الخطأ بسيطاً فيمدونه خرقاً للحقوق. فالحكومات كالأشخاص تخاط بين حقوقها ومصالحها تبعاً للاغراض والاحوال وقد تنحل اسباباً ظاهرية واكثر الحوادث التي تبعث اليها تلك المنازعات السياسية ليست في ايمانها هذه الا نتائج التضاد اما ادبياً كالدين واما اقتصادياً او مالياً وهو الاكثر

والوزراء في العصر الحاضر اصبحوا في الغالب اكثر ميلاً الى المسالمة مما الى الحرب نظراً لعظم المسئولية. والملوك وروثوس الحكومات اكثر ميلاً منهم وانفسا

صارت الحرب بأيدي الشعوب ومجالس النواب فلم تبق مسئلية شخصية على احد لان رؤساء الاحزاب السياسية هم القابضون الان على ازمة الامم وهم في الغالب آلة في ايدي المتمردين والمحتكرين الذين ايضاً يشترون اهم رجال الصحافة فيدفعونهم الى التهور ويخدعون الشعوب ويورطونهم الى اشهار الحرب . فالمسألة المصرية من اولها الى آخرها مسألة مالية وجميع بلايا مصر نتجت من ذلك . وحرب المكسيك كانت حرباً مالية . واي شاهد أوضح من الحرب التي قامت في جنوبي افريقيا بين الدولة البريطانية والبوبير سكان الترنسفال ؟ البست المعادن الذهبية هي السبب الوحيد في اشهارها ؟

وخلاصة الكلام ان السلم الدائم انما هو من قبيل الاحلام والتمدن هو الذي دفع الممالك الاوربية الى سن القوانين وتحديد الواجبات الادبية وقضى على الدول باتباعها والعمل بها قبل العزم على اشهار السلاح . فهي تنجح في حسم اختلافاتها الى الطرق السلمية قبل الطرق الحربية والا حكم عليها التاريخ والرأي العام ان حقها ضعيف وانما عمدت الى الحرب ظمناً وعدواناً

والطرق السلمية تكون اما بالمخابرات السياسية أو بالطرق الشرعية أو بعقد مؤتمرات أو بالتحكيم وهناك ايضاً طرق اخرى سلمية تعرف ايضاً بالطرق القهرية وهي الحجز والحصر برّاً وبحراً

الفصل الاول

الطرق السلمية

اول الطرق السلمية المخابرات السياسية وتكون اما بين وزراء الدولتين او سفيريهما او معتمديهما وحياناً بين رئيسي الحكومتين مشافهة أو مكتابة . وجرت عادة الدول الاوربية أن تنشر بعض مخابراتها على السنة الصحف نحريراً للرأي العام ونهواً بلاً للدولة الاخرى — قال العلامة بونفيتس : وهو سلاح خطر لاني

الصحف كثيراً ما تضل الأمم وتقودها الى الخطأ ، وقد امتاز البرنس بسمارك عن سائر سياسي عصره في استخدام الصحافة آلة لتنفيذ مقاصده

﴿المؤتمر﴾ هو مجتمع يضم معتمدي الدول لحلّ خلاف وقع بينها وهي احسن الوسائل المؤدية الى حسم منازعة والتوفيق بين فريقين أو اكثر بدون اهراق الدماء . وسبب ذلك ان الانسان كثيراً ما يرضخ امام الحجة والبرهان بدلاً من التهديد والوعيد — والاقرار بالخطأ لا يحط من قدر المعترف بل هو يرفعه في اعين العاقبين . وقد حلت المؤتمرات في عصرنا هذا اختلافات عديدة وقررت اموراً مفيدة . ولكنها قد تكون آلة في ايدي بعض رجال السياسة فيغتنمون الفرص لتنفيذ ما ربههم الخصوصية . ومن فاز في هذه السياسة كورثشاكوف وبسمارك ضد نابليون الثالث

﴿التوسط الحبي﴾ يركن الى هذه التوسط اذا نشأ خلاف بين دولتين فتوسط دولة اخرى للفصل بينهما اذا لم يكن هناك علاقة خاصة بينهما وبين احدهما بحيث تمحزب لها وتتحد معها وتمد لها يد المساعدة سياسياً أو حربياً . ويعدون هذا التوسط شرعياً بخلاف التوسط في شؤون الدولة داخلياً . والتوسط يكون اما بطلب الدولتين أو احدها أو وفقاً لمعاهدة او حبا لمصلحة نفسها منعاً لحرب يتصل ضررها بها . وبمحتمل ايضاً ان يكون رغبة في السلم ونجاة للاحد الفريقين . وقد يتفق ان ينقلب ذلك التوسط الحبي الى مخالفة حربية

ويجب على الدولة المتحابة التي تريد التوسط في خلاف بين دولتين متنازعتين ان تبحث معهما اولاً في ايجاد طريقة للتأليف بين دعوى الفريقين والتوفيق بينهما ثم ان تبدي رأياً وتقبل نقل الافكار والمخبرات فاذا زال الخلاف وتم الاتفاق وعادة المياح الى مجاريها انتهى توسطها وتمت مهمتها

ولا بد من التمييز بين التوسط والوساطة وان يكن التمييز بينهما صعباً . وكثيراً ما يحدث مثل هذا الغلط في المخبرات السياسية . ومن امثال التوسط الحبي الخلاف الذي نشأ بين فرنسا وبروسيا عام ١٨٦٧ بشأن مسألة لوكسمبورج فعرضت انكثرا توسطها ونتاج عنه المعاهدة المعروفة بتاريخ ١١ ايار ١٨٦٧ — التي كانت سبباً

للاعتراف باستقلال لوكسمبورج وحيادها فهدمت حصونها وقلاعها . وعرضت بروسيا توسطها لما اختلفت النمسا وبروسيا قبل حربهما الاخيرة فنجح مسعاها
 ﴿ الوساطة ﴾ هي اهم من التوسط واكثر تأثيراً اذ يحق للتوسط المباحثة والمحاورة ويحق له ايضاً رئاسة تلك المداولة فيفرغ جهده في التوفيق بين المتنازعين ويحق لكل من الفريقين رفض ما يشير به او الاذعان لما يقترحه لان مقامه ليس مقام قاض ولا حكم . كما انه لا يضمن اقيام باجراء المعاهدة وتنفيذ بنودها اذا تمت بواسطته . وخلاصة الكلام ان وظيفة الوسيط هي في غاية الدقة والاهمية لانه مكلف بابراز كل ما عنده من المعارف السياسية بالحدق والدقة

والوساطة كالتوسط تطالب اما من الفريقين المتنازعين او من احدهما او تعرض عليهما من قبيل دولة متحابة أخرى . ويحق لدولتين او لاكثر ان تتعاهد على طلب توسط دولة أخرى عند حصول خلاف بينهما

مثال ذلك — لما طالت حرب القرم ورأت الدول الاوربية ضرار تلك الحرب وخافت اعاذتها اتفقت في المؤتمر الذي عقد في باريس عام ١٨٥٦ وقررت في البند الثامن من تلك المعاهدة انه « اذا حدث بين الباب العالي ودولة أخرى من الدول الموقعة على هذه المعاهدة خلاف يخشى منه على حفظ العلائق السلمية يجب على الباب العالي وعلى كل دولة من الدول المذكورة اخطار الدول بذلك والتماس توسطها قبل التعويل على استعمال القوة » ولما وقعت معاهدة سان ستيفانو سنة ١٨٧٨ قلقت اوروبا من شدتها فتمتاً عظيماً وخصوصاً النمسا وانكلترا فارسلت عمارتها الى البحر الاسود وهددت الروسية فتوسط حينئذ البرنس بسمارك ودعا الدول الاوربية الموقعة على معاهدة باريس الى عقد مؤتمر دولي في احدى العواصم فاذعنت الدول لرأيه واختارت برلين مقرراً للاجتماع وانتخبته رئيساً لذلك المؤتمر فوضعوا المعاهدة المعروفة بمعاهدة برلين

ومن غرائب التلاعب السياسي انه قبل ان شبت الحرب المذكورة طلب صفوت باشا من الدول الاوربية وساطتها وفقاً للبند الثامن من معاهدة باريس فاعارت الدول اذناً صماً واجابت انها تقي على الحياد . مما يدل على ان السياسيين

لا يخافون منكرًا عند غاياتهم السياسية ولا يحترمون معاهدة ولا توقيعاً
ولما حدث الخلاف بين ألمانيا وإسبانيا بسبب جزائر كارولين طلب البرنس
بسمارك توسط البابا لاون الثالث عشر بعد أن خفق العلم الألماني على جزيرة ياب
وبعد أن أهان الأسبان سفارة ألمانيا في مدريد فقبل البابا التوسط بين الدولتين
وبعد أن فحص الخلاف واطلع على دفع الفريقين اعترف بحق ملكية إسبانيا
وأوجب عليها تميز الألمان بتسهيلات تجارية فقبلت الدولتان هذا الرأي وعملنا به



الفصل الثاني

طرق التحكيم

التحكيم طريقة من أفضل الطرق لحسم الخلاف بين الأمم وحل المشاكل
السياسية بين الدول . وقد نتج عنها إلى الآن فوائد جمة وأصبح لها في دستور الدول
مقام رفيع لأن التحكيم لا يكون إلا متى ارتضى الخصمان واتفق الفريقان على حل
الخلاف سلمياً قبل الاعتماد على القوات الحربية وكثيراً ما لجأت الدول في أيامنا
هذه إلى التحكيم متى امتنع الوفاق بينها بلا وسائط فتتفق حينئذ الدولتان المختلفتان
على اختبار حكم يقضي بينهما ويفصل نزاعهما ثم تعمدان إلى كتابة صك التحكيم
يبين فيه كل فريق دعواه وحقوقه مع تحديد المسائل الشرعية تحديداً جلياً بيناً
وأعلان رغبتهما في الاتفاق سلمياً ثم تعهدان بقبول الحكم مهما كانت والرضوخ
له والعمل به

ودعاة التحكيم فئة كبيرة بين الكتبة والفلاسفة وأرباب العلم وهم يذهبون
إلى وجوب عرض جميع المسائل السياسية والمشاكل الدولية على مجالس التحكيم
ويرون هذه الطريقة من أحسن الطرق لكفالة السلم والوقاية من شرور الحرب
نعم إن مؤتمر السلم الذي عقد في لاهاي لم يقرر أمراً كبيراً ولكن التحكيم
وحده خطأ خطوة تذكر في تاريخ المدنية . وذلك أن الدول قررت

تأليف مجلس دائم للتحكيم واتتخبوا « لاهاي » مقرّاً له واجازوا لكل دولة ان تنتخب اربعة من معتمديها يكونون اعضاء في هذا المجلس لمدة ست سنوات وتقرر انه اذا حدث خلاف بين دولتين اختارت كل منهما عضواً أو اكثر من اعضاء ذلك المجلس الكبير لا يحكم بينهما وقد كان الغرض ان يجعلوا التحكيم اجبارياً ولكن انكاثرا والمانيا رفضتا هذا الرأي فلم يعمل به

والتحكيم لا يكون غالباً الا في الاختلافات الشرعية او الحقوقية كتحديد ارض او حجز مركب او حق صيد او انجار أو دفع غرامة او خرق معاهدة أو دفاع عن بعض الامتيازات السياسية او القنصلية أو نحو ذلك من امثال هذه المسائل التي لا مساس لها بشرف الدولة ولا تخط من قدرها او تضعف سلطتها لان هذا مما يعسر التحكيم فيه ولا نظن في العالم محكمة يمكنها حسم النزاع القديم بين فرنسا وانكلترا أو بين المانيا وفرنسا

﴿ في اختيار المحكمين ﴾ لا توجد قاعدة عمومية لاختيار المحكمين وتحديد عددهم فلكل من الفريقين الحرية التامة في اختيار من يشاء . وقد جرت العادة ان يختارهم الملوك ورؤساء الحكومات ولهم بالطبع حق استشارة من يشاؤون من رجالهم ووزرائهم وكبار ساستهم الذين يثقون بعلومهم السياسية ومعارفهم الشرعية اذ لا يتأتى الملوك في الغالب درس تلك المسائل وليسوا كفواً لحل الغوامض الشرعية ويجوز ايضا اختيار المحكمين من الوزراء والسباسبين وعلماء الشرع والقانون أو هيئة مجلس أو كلية حقوقية وما شابه ذلك . فانه لما اشتد الخلاف بين انكلترا وفرنسا على حق الصيد في البقاع الجديدة حكمت الدولتان كلا من الميسو مارتنس استاذ علم الحقوق في كلية بطرسبرج والمأسوف عليه الميسو ريفيه قنصل جنرال سويسرا في بروكسل واستاذ الحقوق في كليتها . واختارت جمهورية نيكاريكا مجلس تمييز فرنسا حكماً للخلاف بينها وبين الجمهورية الفرنسية نفسها . ولا يحق لاحد المحكمين توكل سواء لان الاختيار انما وقع عليه ثقة بعلمه ونزاهته الشخصيتين وسلطة المحكمين تكون تبعاً لصك التحكيم . ووظيفتهم ليست وظيفة موسطين ولهذا لا يمكنهم اجبار احد الفريقين على قبول التسوية وانما يحق لهم عرضها فان

قبلت كان به والا وجب عليهم اصدار حكمهم مبنيًا على الحقوق المقررة وحبج الفريقين وبراهينهما

ويمكن ايضاً تحويل المحكمين فصل الخلاف باجمعه فصلاً نهائياً . مثال ذلك لما نشأ النزاع بين انكلترا والبرتغال بشأن خليج دالوكا المعروف ايضاً بلورانس ماركس في شرقي افريقيا اجتمعت الدولتان على تحكيم المارشال ماكاهون وكان رئيساً للجمهورية الفرنسية وخواته حق فصل الخلاف نهائياً فصدر المارشال حكمه في ٢٤ يوليو سنة ١٨٧٥ واطى الحق لدولة البرتغال

ومضى صدر حكم المحكمين وجب على الفريقين الرضوخ له والعمل به باستقامة وشرف لانهما قد تعهدا بذلك ورضياه . واذا كانت الدولة دستورية وحكومتها نيابية وجب عليها عرض صك التحكيم على مجالسها المصادقة عليه والا انقلبت الغاية وضاعت الفائدة . ويحق احياناً لأحد الفريقين رفض الحكم اذا كان فاسداً في مقدماته ساقطاً في نتائجه او لعدم سماع شهادة ما او اذا حدث تلاعب او رشوة وهذا نادر جداً . ويذكر بارباك مع ذلك ان لاون العاشر اختير حكماً بين الامبراطور مكسيميليان ودوج فينسيا فاتفق سرّاً مع كل من الدولتين

وكان التحكيم كثير الشبوع قديماً فاخترت رومية مراراً حكماً بين الامم وكثيراً ما اختارت الجمهوريات الايطالية كلية بولونيا الحقوقية حكماً في مختلفاتها واختير مجلس شيوخ هامبورغ في عصرنا هذا حكماً للخلاف الذي نشأ بين انكلترا والبرتغال

وفي الجيل التاسع عشر كثر التجاء الدول الى طريقة التحكيم لما نتج عنها من الفوائد نكتفي بذكر اهمها وأقربها تناولاً خوف الاطالة والملل

حكم اسكندر الاول قيصر روسيا في الخلاف الذي نشأ بين انكلترا والولايات المتحدة عام ١٨٢٢ بخصوص خلافاهما في نص معاهدة كاند

واقيم ملك بروسيا حكماً بين فرنسا وانكلترا في خلافاهما بشأن حجز مراكب انكليزية في شواطئ السنغال عام ١٨٤٣

. وحكمت الملكة فيكتوريا في النزاع الذي نشأ بين فرنسا والمكسيك

وامم مسألة تحكيمية هي المعروفة بمسألة الالباما بين انكلترا والولايات المتحدة وكان السلم بسببها في خطر عظيم مدة طويلة . وسبب ذلك انه لما نشبت الحرب بين ولايات الشمال وولايات الجنوب ساحت ولايات الجنوب سفناً حربية في شواطئ انكلترا منها سفينة الالباما التي اضررت بسفن ولايات الشمال ضرراً كبيراً ولكنها ما لبثت ان أسرت واقامت الولايات المتحدة الحجة على انكلترا بانها خرجت عن حيادها وطال الجدل واحتدم النزاع بين الفريقين وصعب التوفيق بينهما فعرضت الولايات المتحدة التحكيم فرضيت انكلترا به وعقد مجلس تحكيمي في جنيف فاصدر الحكم على انكلترا واجبرها على دفع غرامة باهظة فامتثلت للحكم وعملت به

ويذكر القراء الخلاف الذي نسمع بذكره احياناً في الجرائد بخصوص صيد الفقمه في مياه بحر بهرين وما نشأ عنه من الخلاف بين انكلترا والولايات المتحدة وكانت هذه قد منعت الصيادين الاجانب من صيد هذا الحيوان ولو كان خارجاً عن مياهها وكيف قبضت على سفن انكليزية ساقتها الى مرافئها وادعت بمعدالة هذا القبض مما اوجب كدر انكلترا وغيط صحافتها فاشتد الخلاف بين الحكومتين وعجزا عن فصله حياً فاتفقتا على انتخاب مفوض تحكيمي مؤلف من معتمدين انكليزيين واثنين من الولايات المتحدة وآخر ايطالي ومعتمد اسوجي تحت رئاسة البارون دي كورسيل سفير فرنسا في لوندرة . فاجتمع ذلك المفوض في باريس واصدر حكمه عام ١٨٩٣ فاعطى الحق لانكلترا ودفع ادعاءات الولايات المتحدة وخلاصة الكلام ان التحكيم افضل طريقة لحسم المنازعات بين الدول اذا كانت شرعية ولكن هناك مسائل في غاية الدقة لا يمكن لاحد التوسط في حلها اذ الحكومات كالأشخاص لا يمكنها تفويض سواها لصون شرفها والذود عن حقوقها وعرضها

الفصل الثالث

الطرق القهرية

اعتادت الدول الأوروبية اتخاذ طرق أخرى تسمى قهرية متى ضاقت ذرعاً عن حل اختلافاتها بالطرق السلمية التي تقدم ذكرها وعمجت عن الاتفاق فيما بينها حياً. والطرق المشار إليها أربع هي المقابلة بالمثل والاقادة وحجز المراكب والحصار السلمي

﴿المقابلة بالمثل﴾ هي ان تتخذ الدولة نفس الطرق التي تتخذها دولة أخرى نحوها أو نحو رعاياها. مثال ذلك. اذا وضعت إحدى الدول قانوناً جديداً مخصوصاً ضد رعايا دولة أخرى يمس بتجارهم أو يضر باموالهم أو زادت عليهم الضرائب الجركية أو رسوم تذاكر المرور أو غير ذلك من مثل هذه الامور حق للدولة الاخرى مقابلتها بمثل ذلك عملاً بالحكمة المأثورة « ان الجزاء الحق من جنس العمل » ولا ينبغي ان اختلاف شرائع الدول داخلياً لا يوجب اتخاذ طريقة المقابلة المشار إليها لان شرائع الارث مثلاً تختلف في اكثر البلدان فللذكر عند بعضها حق الاتيين وعند غيرها المساواة تماماً وعند أخرى للبكر من البنين ان يرث القسم الاكبر من المال. فمثل هذه الاختلافات لا تدعو الى المقابلة بالمثل لانها امور خاصة باخلاق وعوائد الامم لاحقة بهم

على ان السياسة تقضي على الدول بالخبرة والمفاوضة قبل الاعتماد على تلك المبادلة لما فيها من الضرر والخسائر الجمة فاذا فشلت جاز لها المقابلة حقاً وعدلاً. واغلب ما تكون هذه المقابلات في التعريفات الجركية

﴿الاقادة﴾ اذا لحق دولة ضرر او مس كرامة أو اهانة من دولة أخرى أو من احد رعاياها حق لها النزوع الى قوة قهرية جبرية تقتضي بها حقوقها أو تدفع الاهانة التي لحقت بها

ولما كانت كل دولة مسئولة عن عمل كل فرد من رعاياها تجاه الدول الاخرى

وجب عليها اذا وقع من قبل احد رعاياها اهانة ما ان تعوض تلك الاهانة وتمتذر عنها . فاذا رفضت اصبحت هي المسئولة لان الدول المهانة لا يمكنها طلب التعويض من ذلك الفرد بل من دولته ورجال حكومته

والاقامة تختلف باختلاف اهمية العمل و باختلاف الاحوال وتباين اخلاق الامم وعاداتهم ولكنها لا يجب ان تكون الا في سبيل الدفاع مع احترام الحقوق الدولية والمعاهدات المرعية والا عدت ظلماً وعدواناً

ولا تكون الاقامة في الغالب الا عملاً حربيّاً وكثيراً ما تتخذها الدول القوية ضد الدول الضعيفة . وقد امتازت الدولة الانكليزية في صرامتها بهذا الشأن

وتقوم الاقامة احياناً بحجز البضائع الخاصة برعايا الدولة الاخرى أو بحجز ائمانها المستحقة أو بضبط املاكهم . ولا يخفى ما في هذه الطريقة من الاجحاف لانها في الغالب لا تضر بالمذنبين ولا تمس حكومتهم بل تكون ضرراً ووبلاً على بعض الابرياء . واشهر حادثة في هذا الموضوع وقعت عام ١٧٥٣ اذ اسرت بعض المراكب الانكليزية سفناً بروسانية وادعت الحكومة الانكليزية بمدالة الاسر فأقر فريدريك الثاني ملك بروسيا يومئذ على ايقاف دفع ديون الانكليز لعجزه عن الانتقام بطريقة اخرى ولا يخفى ما في ذلك الاجحاف

وتكون الاقامة أيضاً بقطع الملائق التجارية والمخابرات التلغرافية وسد المواصلات . أو بنفي رعايا تلك الدولة أو بتوقيف مأموريها أو بالغناء المعاهدة والامتيازات التي تعود بالفائدة على رعاياها . وتكون ايضاً بالاستيلاء على بعض تجارتها ومرافئها . والاقامة عادة قديمة كادت تزول في ايامنا هذه

﴿ حجز المراكب «الامباركو» ﴾ الامباركو كلمة اسبانية معناها امساك المراكب وهي عبارة عن حجز المراكب وضبط شحنها وتوقيف رعايا الدولة الاخرى عليها وهي عادة قديمة ويغلب أن تكون رائدة الحروب

ولكنها تبدلت في ايامنا وصارت الدول تعطي المراكب الخارجية والداخلية الى مرافئهن مهلة كافية للخروج من مياه الدولة أو لتفريغ شحنها . وقد بدأ بتعديل هذه الطريقة كل من فرنسا وانكلترا وروسيا ابان حرب القرم وحدث ذلك أيضاً في

الحرب السبعينية بين فرنسا والمانيا

ويجوز امساك المراكب وحجزها اذا كانت في عرض البحار على أن لا تكون في مياه دولة أخرى . وأما اذا انتهى الخلاف سلمياً فتعاد الامتعة المحجوزة الى أصحابها واذا تقررت الحرب عمل تبعاً لتقواعدها كما سيحىء في بابه ومن أمثلة هذا الحجز ما حدث في عهد كرومويل لما أسر بعض الفرنسيين مراكباً انكليزياً فاعطى كرومويل الى الكاردينال مازرين وزير فرنسا يومئذ مهلة ثلاثة أيام للتعويض فلما انقضت امر بأسر بعض المراكب الفرنسية ثم أمر ببيعها فدفعت للتاجر ما لحقه من الخسارة واضطر وزير فرنسا بان يكون الفائض من البيع رهينة أمره

﴿ الحصار السلمي ﴾ اخترع ساسة هذا العصر طريقة قهرية جديدة سموها الحصار السلمي . وغايته منع المواصلات بين شواطئ المملكة بدون اشهار الحرب . ولم يقع هذا الحصار الا من الدول القوية ضد الدول الثانوية او الضعيفة اما تهويلاً عليها أو لاجبارها على القيام بأمر أو منح امتياز أو غير ذلك . ويكون هذا الحصار على انواع فاما أن يكون منعاً لعبور المراكب وخروجها من مرافئها مع الترخيص بوقت واحد لسائر السفن الاجنبية بالعبور او منعها جميعاً بلا استثناء ولكن على شرط أن ترد السفن لأصحابها بعد رفع الحصار

وأول حصار سلمي معروف في التاريخ حدث ضد الدولة العثمانية عام ١٨٢٧ ابان الحرب المعروفة بحرب المورة اذ أرسلت كل من فرنسا وروسيا وانكلترا أسطولها فحاصرت شواطئ المملكة العثمانية منعاً للاتصال بين جنودها وجيش ابراهيم باشا المصري وحجزت الاسطول العثماني في خليج نافارين . فكانت نتيجة ذلك الحصار السلمي . . . كذا . . . المعركة الحربية الهائلة المعروفة بذلك الاسم وعام ١٨٣٨ حاصرت كل من فرنسا وانكلترا شواطئ الجمهورية الفضية ودام الحصار عشر سنوات متوالية

وحاصرت انكلترا شواطئ اليونان عام ١٨٥٠ اجباراً لهم على دفع غرامة حرية لأحد تجار الاسرائيليين وكان بورتغالي الاصل ولكنه حماة انكلترا اسمه

باسيفيكو وقد ادعى ان قد تعطل له في أملاكه على أثر فتنة حدثت ما ينبغي على
عشرين ألف ليرة استرلينية فرفضت اليونان دفع تلك الغرامة الباهظة فأرسلت
انكلترا أسطولها وحاصرت شواطئ اليونان بأسرها حصاراً شديداً
فاحتج الكونت نسرلود وزير خارجية روسيا على هذا الحصار وتوسطت فرنسا
فلم تفلح فتقرر أخيراً اجراء التحقيق فثبت لليهودي مائة وخمسون ليرة فقط
فدفعت له . . .

واقترح غلادستون عام ١٨٨٠ على الدول الأوروبية حصر ازмир حصاراً سلمياً
لجبر الدولة العثمانية على التنازل عن مدينة دولشينوا الى الجبل الأسود فرفضت
الدول هذا الاقتراح ولكنها أرسلت سفنها فالتت مراسيها امام دلشينو نفسها
وحاصرت الدول الأوروبية ما عدا فرنسا شواطئ اليونان عام ١٨٨٦ لمنعها
من التحرش بالدولة العثمانية وسحب جنودها عن حدودها . وكان الحصار فقط على
مراكب اليونان . فاغتصمت المراكب الأخرى تهريب المواد الممنوعة
وقد اختلف علماء هذا الفن في شرعية هذا الحصار ورفقه كما اختلفت الدول
في كيفية اجرائه . فالدولة الفرنسية لا تمنح عادة مراكب الدول المحصورة بل
تكتفي بمنح المراكب الأجنبية فقط بخلاف انكلترا التي تمنح سفن الفريقين
بلا استثناء . . .

والحقيقة هي ان الحصار السلمي ليس إلا عملاً حريياً ممرهاً بالسلم يتجنبون به
خطر الحروب

واليك خلاصة ما قرره مجمع حقوق الدول في مؤتمر عقد في مدينة هيدلبارج
عام ١٨٨٧ برئاسة الفراندوق دي باد . قرر مبدئياً بان الحصار السلمي مطابق
لحقوق الدول على ثلاثة شروط — ١ : ان يعطى للمراكب الأجنبية حرية العبور
والخروج من الشواطئ المحصورة — ٢ : تبليغ الدول رسمياً تاريخ وضع الحصار مع
حراسته حراسة كافية — ٣ : يجوز حجز سفن الدولة المحصورة شرط ردها بعد رفع
الحصار بدون دفع غرامة حرية

القسم الثاني

الفصل الاول

الحرب

ذكرنا في تمهيد هذا الكتاب تحديد الحرب واقوال العلماء وفحول الخطباء فيها
لا حاجة الى الاعداد

اما السلم فهو الاتفاق المتبادل بين الدول واحترام حقوقها ومعرفة واجباتها
لمتبادلة . فكل عمل يمس احد تلك الحقوق يولد اختلافاً ويسبب نزاعاً . وقد
: ذكرنا فيما تقدم الطرق السلمية والشرعية والسياسية والقهرية التي يمكن بها حسم
لاختلافات الدولية قبل الجنوح الى القوى الحربية . فاذا عجزت جميعها عن
حلها وقصرت عن بلوغ تلك الامنية لم يبق الا طريقة واحدة لحسمها . الا وهي
الحرب . . .

وهذا امر طبيعي طالما تعذر وجود محكمة عالياً تفصل الاختلافات الدولية او
مسيطر له سلطة الحكم وقوة التنفيذ . فلم يبق والحالة هذه على الدول الا الاستعانة
بقواها واستصراخ شعوبها لتأييد حقوقها وصون شرفها

﴿ شرعية الحرب ﴾ قسم مؤلفو هذا الفن الحرب الى شرعية وغير شرعية
وكان الرومان قديماً يحكمون في هذه المسألة حكماً باتاً . اما في ايامنا هذه فليس
لهذا التقسيم اهمية كبرى في السياسة وانما اهميتها تاريخية ادبية . لان نتائج الحرب
واحدة كيفما كانت اسبابها . وجميع الذين كتبوا بهذا الموضوع اقرّوا بشرعية
الحرب وعبر موتسكيو عن اقوالهم في كتابه روح الشرائع — حيث قال

« حياة الدول كحياة الاشخاص فاذا حق للرجال القتل دفاعاً عن انفسهم

حق للدول اشهر الحرب حرصاً على حياتها »

﴿ عدالة الحرب ﴾ تسمى الحرب عادلة اذا كانت دفاعاً عن استقلال او

حرصاً على حرية او صونا لشرف او حفظاً لامنية ويزعم البعض ان الحرب تكون

عادلة اذا كانت دفاعية وتسمى ظلمة اذا كانت هجومية . ولا يخفى ما في هذا التحديد من الشطط لما يعرض للمؤرخين من المغالط والالوهام . اذ الشواهد التاريخية في ايماننا هذه كثيرة وهي تبرهن لنا ان الساسة الراغبين في الحرب كثيراً ما يتحرشون باخصاصهم ويدافعون عن العداء بنكاية وحقارة حتى يجروهم اضطراراً الى اشهار الحرب ليظهروا للورى انهم ليسوا المدافعين عن انفسهم

والحرب السبعينية بين فرنسا ومانيا اعظم شاهد على تلاعب الساسة ودهائهم فان جميع المؤرخين الذين كتبوا في اسباب الحرب السبعينية اتهموا الدولة الفرنسية بالهجوم ونسبوا اليها سبب تلك الحرب ولم تمنحل الحقيقة حتى اقر البرنس بسمارك لاحد الصحافيين عام ١٨٩٢ بانه زور قصداً او عمداً رسالة مايكه غليوم الاول وهي الرسالة البرقية المعروفة برسالة ايمس وكانت غايته اهاجة الشعب الفرنسي وحمل نابليون الثالث على اشهار الحرب فكان كما اراد . ثم عاد بسمارك وذكر الحكاية تفصيلاً في مذكراته التي نشرت بعد وفاته . ونظراً لاهمية هذه الحادثة التاريخية استميج القراء عذراً في تلخيصها فكاهةً وافادة

قال بسمارك بعد ان ذكر كدره من تساهل ملكه نحو سفير فرنسا « عذمت على الاستقالة من منصبي فدعوت المارشال مونتك وروون لمؤولة الطعام عندي في (١٣ تموز) وبينما نحن على الطعام اذ جاءني ساع واخطرنى بوصول رسالة برقية بالارقام ممضاة من مستشار الملك الخاص في ايمس فامرت بحلها سريعاً . ثم جاءني بها فلما قرأتها على مسامع ضيبي علمت وجهيها ملاميح الكتابة من ضعف الملك نحو سفير فرنسا بعد ان تجاوز الحد في قبحته وانقطعا عن الطعام والشراب . اما انا فاستعدت قراءة تلك الرسالة مراراً وكان الملك غليوم قد اذن لي بنشرها . فاخذت للحال قلما وحذفت منها جملاً وابقيت اخرى فانقلب تأثيرها انقلاباً تاماً . ثم التفت الى المارشال مونتك والقيت عليه مسائل مختلفة تتعلق بثقته بجيشنا ونتيجة الحرب ومهماتنا واذا كان الاولى بنا التربص والامهال ريثما نكمل استعدادنا . فاجابني للحال بانه اذا كان لا بد من الحرب فالاولى السرعة اذ كل مماطلة تجز عاينا اخطاراً . فقرأت حينئذ عليها الرسالة منقحة فابرت اسرتها وقالوا (قد

تغيرت نغمتها الآن) فقلت (ستصل هذه الرسالة الى باريس قبل نصف الليل وسبكون تأثيرها على الثور الفرنسي كتأثير الراية الحمراء ونجاحنا يتعلق كثيراً بوقع اشهار الحرب علينا اذ يهمننا ان تبدأ فرنسا بالعدوان حتى نعان لاوروبا باننا لسنا الا مدافعين ...) فسر مولتك بذلك سرورا عذاباً ثم ارسل نظره الى السماء باسماء وصاح (اذا قدر لي البقاء لاقود جيوشنا في هذه الحرب فلي جهنم النار هذه العظام) وقرع صدره بكلمات يديه ، اه

فيظهر جلياً ان هذا لداهية هو الذي رغب في الحرب وهو الذي هيأها وحمل فرنسا على اشهارها . ولولم يعترف بتزويره هذا لظل المؤرخون ينسبون السبب في ذلك الى فرنسا

وأني شاهد لدينا اعظم من حرب الترنسفال الحاضرة فان انكلترا هي التي رغبت بها وما زالت تتحرش بالترنسفاليين حتى اضطرتهم اخيراً الى اشهارها . ولما طلب كروجر وستاين السلم من اللورد سالسبوري كان جوابه انها البادئة بالعدوان ... فتأمل

(تقسيم الحرب) يقسمون الحرب ايضاً الى هجومية ودفاعية وليس لهذا التقسيم اهمية ولا دخل في حقوق الدول وانما اهميته متعلقة بفن تعبئة الجيوش وتدريب حركات الجند على ان جميع شرائع الحرب الدولية يجب ان تبقى محفوظة هجومية كانت أو دفاعية

ويقسمونها ايضاً الى شرعية وسياسية فالاولى اذا كانت من اجل ارث أو تنفيذ حكم . والثانية اذا كانت لتوحيد كلمة الامة أو استقلالها أو لافتح أو لاستعمار أو موازنة سياسية . وتقسم أيضاً الى دينية ووطنية وغير ذلك مما يطول شرحه

والحروب الدولية هي التي تنتشب بين الدول والامارات المستقلة وتكون تبعاً للقواعد المعروفة في حقوق الدول . اما الحروب الاهلية فلا تدخل تحت هذه القواعد اذ الحكومات لا تعتبر الذين يشقون عصا الطاعة الا عصاة أو ثواراً فيعاملون بمثل ذلك

﴿ الحروب البرية والبحرية ﴾ تختلف قوانين الحرب البرية عن البحرية فهي أشد صرامة وأكثر توحشاً . وسبب ذلك ان مجال الحروب البحرية افسح من المواقع البرية أذ لديها عرض البحار باجمعه ميداناً للمراك فضلاً عن تباين معدات القتال . فتتحصن اضرارها في تعطيل سفن المراكب التجارية وهدم الحصون وتدمير القلاع واتلاف الاساطيل وسيجيء تفصيل ذلك في بابه

﴿ حق اشهار الحرب ﴾ ليس لجميع الحكومات والامارات الحق في اشهار الحرب ولكن ذلك خاص بالدول المستقلة هجومية كانت أو دفاعية . وليس في أيامنا هذه حرب بين الافراد أو بينهم وبين الحكومات فقد ذهبت هذه العادة بذهاب القرون الوسطى

فاذا تعدى فرد أو افراد في هجوم أو استيلاء حق للحكومات معاملتهم معاملة اللصوص والقرصان ولا يجب عليها حفظ قوانين الحرب المعروفة . مثال ذلك . لما فاجأ الدكتور جيمسون وعصابته جمهورية ترنسفال عام ١٨٩١ ووقع اسيراً فلو أرادت الحكومة الترنسفالية الحكم عليه بالاعدام لحق لها ذلك شرعاً . أما هي فاكتفت بتسليمه الى حكومته لمجازاته ... كذا .. ولا يحق أيضاً للشركات التجارية أو الجمعيات أو البعثات حق اشهار الحرب الا اذا كانت مفوضة من حكوماتها بذلك كما فوضت الدولة الانكليزية الشركة الهندية المشهورة التي كانت سبباً لافتتاح الهند سنة ١٧٧٣

والامارات المستقلة لاحق لها مبدئياً باشهار الحرب وانما يحق لبعضها ذلك اذا كان مشروطاً في معاهدات بينها وبين متبوعتها

مثال ذلك . الترنسفال ومصر وبلغاريا وغيرها . فقد كان للترنسفال حق الحرب هجومياً ودفاعاً ولكن لما اشهرت الحرب على انكلترة عدتها عاصية ولم تعترف لها انكلترة بحقوق الحرب الدولية الا بعد المعارك الاولى ومصر حاربت طويلاً في افريقيا . ولما اعتدت السرب على بلغاريا وتحرشت ارسلت بلغاريا الى الباب العالي في ١٦ نوفمبر ١٨٨٥ بلاغاً تقول فيه أنه لا يحق لها اشهار الحرب عن جيرانها نظراً لكونها تابعة للدولة العثمانية

واذا كانت الدول محايدة كسويسرا وبلجيكا يحق لها اشهار الحرب اذا كانت دفاعية عن حقوقها او عن شرفها ولكن اذا كانت هجومية عرضت استقلالها لخطر الزوال

وحق اشهار الحرب في الحكومات المتحدة للمجلس الاعلى ولا يحق لولاية اشهار حرب ما ضد أحد اجنبياً كان او داخلياً

فاذا وقعت حرب بين ولايتين عدت حرباً اهلية ولكن اذا كانت الدولة مؤلفة من دول صغيرة مستقلة كالدولة الالمانية مثلاً فان الحق في اشهار الحرب الاجنبية للامبراطور فقط . وانما اذا تخاصمت دولتان منها عدت حرباً دولية وليست اهلية . واذا حدثت حرب بين النمسا والمجر أو بين اسوج ونروج (وهذه الحرب لا بد منها آجلاً كان او عاجلاً) عدت حرباً اهلية ولكن يصعب على الدول المحايدة اعتبار احدها عاصية على الاخرى او أن تعترف لفريق دون الآخر بحقوق الحرب

والخضرة البابوية واثن كان لها حق السلطة فليس لها حق الحرب اذ لا مملكة لها ولا جنود لديها

واذا حدثت حرب اهلية أو حصل انشقاق في دولة وقامت طائفة على اخرى وتمكنت من الاستيلاء على قسم من المملكة كان للدول المحايدة الخيار في اعطاء اولئك المنشقين حق الحرب بدون ان يدعو ذلك الى مساس حق الحكومة الاصلية . مثال ذلك لما حدثت الحرب الاهلية في الولايات المتحدة اعطت فرنسا وانكلترا لكل من الفريقين حق الحرب رغم اعتراض الحكومة الاصلية

الفصل الثاني

شرائع الحرب

ولما كان العدوان طبيعياً في الانسان والحرب لاحقة بالبشرية والعمران كما ذكرنا وجب على المتمدنين من الاقوام وضع قوانين فرعية يعمل بها وترتيب

نظامات يرجع اليها تخفيضاً لويلاتها وتعديلاً لمصائبها وبلائها . ولرب معترض يقول وكيف يكون ذلك والحرب هي القوة الوحشية تحل محل العدالة والبطش الذي يقود القوي الى الظفر ويدفع الضعيف المغلوب الى الانقياد له صاغراً ؟
نعم أن الحرب هي الاستنجاد بالقوة ولكن ليس الى قوة ناشدة بلا رابط ولا قيد ولا شفقة ولا حنان اذ الغاية من الحرب هي الظفر فكل طريقة تؤدي اليها فهي محالة ومباحة . وكل قوة تستعمل لا تؤدي الى تلك الغاية ولا تدعو اليه تعدياً محرمة ومحظورة

إذاً للحرب قواعد مبنية وقوانين مسنونة وحقوق مرعية وشرائع معروفة . وحقوق الحرب وقواعدها ظهرت أولاً في القرون الوسطى في عهد الكافلييري (Chevalerie) فاحذت تنمو بنمو المدنية والعمران عند الامم والشعوب في ذلك العهد فلما وجدوا ان الحرب لا بد منها وان الغاءها من الامور المستحيلة رأوا من الصواب تعديل عاداتها الوحشية التي كانت اباداة الخصم ومحو اثر العدو واستئصال شافته من الكون — والاكتفاء فقط بقمهره الى حد أن يعجز عن المقاومة فوضعوا لذلك قواعد تعاهدوا على احترامها وسنوا قوانين عملوا بموجبها فاخذت تلك العادات بالارتقاء ونلك القوانين بالانتظام وتنبأت من طور الى آخر حتى عمت الدول المتعدنة ثم صارت واجبات ثم تحوات الى حقوق حتى انتهت بشرائع دولية عامة

ولم يتم كل هذا الا في اواخر القرن الماضي لان حروب لويس السادس عشر ونابليون الاول كانت حروباً شديدة القساوة والشراسة . وأما البرابرة والمتوحشون من الاقوام فلا تزال الحرب عندهم كما كانت اي حروب اباداة وملاشاة . وحروب الرومان واليونان تعد أيضاً وحشية . ومن امثال الرومان المشهورة « الويل للمغلوب »

ويقول الاسناذ ريفيه في تأليفه ان الاسبانيين قد اخذوا عن العرب مدنية الحرب وتعلموا منهم الرفق في القتال اذ كانت عوائدهم اكثر مدنية من الاوربيين يومئذ

والدول الأوروبية في أيامنا هذه تعود الى الحرب القديمة عند محاربتها امماً
يخشية او همجية . فحروب فرنسا مثلاً في الداهوم وافريقيا وحروب الانكاز في
الهند وكيفية افتتاح ام درمان والروس في القوقاس وتركستان لم تجر تبعاً لقواعد
الحرب المتقدمة . وهم يتحلون لذلك عذراً بان اولئك البرابرة لا يعرفون قدر تلك
القواعد بل يعدونها في اخصاصهم عجزاً وضعفاً

وشرائع الحرب الحاضرة قائمة على امرين ومرجعها الى مبدئين . الاول
الضرورة اذ الحاجة عندهم تبرر الوسيلة عموماً ولكن على شرط الوصول الى الغاية
وهي قهر الخصم وقمه حتى يعجز عن المقاومة . والمبدأ الثاني مراعاة حقوق الانسانية
والمدينة يعني يجب ان تحصر الحرب بين جيشي الدولتين المتحاربتين فقط بدون
تناول الافراد . ولكن يتخال هذا المبدأ احياناً استثناءات لا بد منها سيجيء بيانها
في محله . ويشترط في كل ذلك الوصول الى الغاية التي من اجلها اشهرت
الحرب . قال مونتسكيو « اكثر الحروب شدة وهولاً اقربها الى الانسانية لانها
تنتهي بسرعة ... »

وقد عني المؤلفون بجمع قواعد وقوانين الحرب واجتهدوا في تحديد
حقوقها وواجباتها فلاقوا دون ذلك صعوبات جمة ولا تزال المؤلفات في ذلك
قليلة العدد

واول قانون دولي للحرب سن في حرب الولايات المتحدة الاهلية سنة ١٨٦٣
اذ اقترحت الحكومة الاميركية الشمالية على الاستاذ ليبر وضع قانون يوزع على
الضباط والجنود ليعملوا به ويجروا به وجبه فوضع قانوناً لا يزال من افضل ما كتب
في هذا الموضوع واقرب ما يكون للعواطف الانسانية ووفق للعمران . ثم عرض
على مفوض خاص وصادق لينكولن رئيس الجمهورية على بنوده

وانارت الحرب السبينية بين فرنسا والمانيا مسائل عديدة تتعلق بقواعد الحرب
كانت موضوع اختلاف الدولتين في اثناء الحرب فلما وقع السلم بينهما وضعت كل
منهما قانوناً خاصاً يعلمونه للقواد والضباط في المدارس الحربية . وهناك اتفاقات
دولية اخرى بعضها رسمي وبعضها شبيه بالرسمي حددوا بها الحرب . واتفقوا بهوجبها

على امور خاصة بها . مثال ذلك اتفاق جنيف في ٢٢ آب ١٨٦٤ فيما يتعلق بمعاملة الجرحى . ونجى خلاصة هذا الاتفاق في باب الجرحى
ثم اتفقت الدول الاوربية ايضاً بموجب معاهدة ١١ ديسمبر ١٨٦٨ بعد اجتماع عقد في بطرسبورج يختص بالقذائف المنفجرة . واقترح اسكندر الثاني قيصر روسيا عام ١٨٧٤ على الدول عقد مؤتمر يضع قانوناً دولياً فاجتمع المفوضون في هذه العاصمة (بروكسل) وكان العلامة مارتنس الشهير استاذ علم الحقوق الدواية في بطرسبورج قد رتب قانوناً وعرضه على المؤتمر فسطه ذلك المشروع الجليل لمعاكسة انكثرة له وانما يعتبرون ذلك القانون شبهاً بالرسمي لاهمية اعضاء المؤتمر الذين بحثوا فيه وقبلوا باكثر بنوده

وخلاصة الكلام ان حفظ تلك الشرائع والعمل بها يتعلق كثيراً بانتظام الجنود وطاعتها ودرية القواد ودراية وكلاء المؤونة ووفرة الزاد فاذا اجتمعت كل هذه الشروط في جيش خففت احوال الحرب كثيراً . والا فمن العبث الانتظار من جيش بلا زاد ان يحترم القانون . والحرب هي تأييد حقوق القوي على الضعيف ويعقبها السلم وهذا لا يتم الا متى اعترف المغلوب بمجزه وضعفه وقبوله بشروط الغالب بلا غضب ولا احتقار

الفصل الثالث

في اشهار الحرب

ذكرنا في ما تقدم ان السلم موقوف بين الدول على معرفة واجباتهن والقيام بها واحترام حقوق بعضهن بعضاً . فاذا حدث امر يدعو الى العدوان أو رغبت احدهن بقطع العلائق السلمية مع دولة اخرى وجب عليها اخطار الدول بذلك . وهذا البلاغ واجب لازم احتراماً لمقام الدول المحايدة واعتباراً لنفس مقامها . وعليه فاذا لم تعلن الحرب رسمياً فحالة السلم يجب ان تبقى محفوظة وحقوقها مرعية

هذا ولا يخفى بان من واجبات الدول العظمى صيانة حدودها واحترام تخومها فاذا اجتاز جيش منظم حدود دولة مجاورة بدون اخطار ولا اشهار حرب حق لتلك الدولة معاملة اولئك الجنود معاملة اللصوص وقطاع الطرق . واذا عاملت الدولة المهاجمة جنود الدولة المدافعة بمثل ذلك لم يبق حينئذ للحرب وازع ولا رادع وذهبت الشرائع ضياعاً وعادت المدنية الى الهمجية وعاليه كان من الافضل اعلان الحرب رسمياً وابلاغها الى الدولة المعادية . وكل دولة لا تجري تبعاً لهذه القاعدة العمومية شذت عن واجباتها الدولية

وتبايع اعلان الحرب يكون اشد حاجة واكثر ضرورة اذا كانت الحرب بحرية وسبب ذلك اعلام ارباب السفن للخروج من مياه الدولة المعادية وتحذيراً للتجار من ارسال بضائعهم الى موانئها . قال هو تفيل « كل سفينة تحجز قبل اشهار الحرب يعد حمزها من الاعمال القرصانية » وقد حدث لسوء الحظ حروب كثيرة شبت في القرن قبل الماضي بدون سابق علم أو اشهار حرب

﴿ كيفية اشهار الحرب ﴾ كان لاشهار الحرب في الاعصر السابقة طرق مختلفة وكيفيات متنوعة . فالرومان كانوا ينفذون منادياً خاصاً للحرب معروفاً بهذه الصفة الى حدود الدولة التي رغبوا في محاربتها فيصيح باعلى صوته معلناً اشهار الحرب ثم ينتزع سهماً ويطلقه الى ارض العدو

وكانت الحرب تعلن في القرون الوسطى بكتاب موقع باضاء الملك ومهره بحمله رسول خاص من كبار اهل البلاط الى الملك الآخر

ولما اعان فرديريك الماروف بيار باروس الحرب الصليبية ارسل الى السلطان صلاح الدين الايوبي رسولاً يحمل اليه كتاباً يخطر به اشهار الحرب وانفذ الملك شارل الخامس ملك فرنسا الى ادوار الثالث ملك انكلترا بلاغ الحرب مع خادم حقير من خدم بلاطه فدهش ملك انكلترا وارتاب في صحة الكتاب ولكنه لما فحص مهر الملك وثق بصحته وتأهب للقتال

على انهم لم يلبثوا طويلاً حتى عادوا في القرن الخامس عشر والسادس عشر الى عادة ارسال منادٍ باشهار الحرب يطوف الشوارع ينبيء الناس . فلما اشتهرت

ماري ملكة انكلترا الحرب على هنري الثاني ملك فرنسا انفذت الى مدينة ريمس حيث كانت قاعدة الملك منادياً حربياً خاصاً وطاف في اليوم نفسه مناد آخر في شوارع لندره وساحاتها مصحوباً بحاكم المدينة وثلاثة فرسان يوقون امامه ابلاغاً للشعب باعلان الحرب

وأخر بلاغ على هذه الكيفية حدث في بروكسل عام ١٦٣٥ لما اراد الملك لويس الثالث عشر اعلان الحرب على بلجيكا اذ ارسل منادياً حربياً خاصاً اسمه دالسون فجاء المدينة على جواده وفوفه درعه وقنصوته ويده شارة الملك وهي عصا مرسوم عليها ازهار الزنبق يتقدمه نافخ بوق . فلما وصل ساحة المدينة الكبرى امام قصر الحاكم استأذن في مقابلته فلم يجبه الى ذلك فاخذ نسخة من اعلان الحرب والقاها على الشعب المجتمع وخرج من المدينة مسرعاً . فلما وصل الى القرية الاولى من حدودها نصب خشبة وعلق عليها نسخة اخرى من الاعلان بعد ان نبه شيخ القرية بصوت البوق

اما في ايامنا هذه فكيفية اعلان الحرب تكون اما رأساً الى الدولة المعادية أو كما فعلت فرنسا لما اعانت حربها السبعينية على بروسيا اذ كلفت سفيرها بنديقي بتبليغ الدولة البروسيانة اعلان الحرب في ١٥ تموز (يوليو) واما ان تكون بطريقة اخرى كظاهرة أو اخطار نهائي . ولا اهمية لكيفية البلاغ وصورته بل المهم المظاهرة واعلان النية واهم منه تحديد الوقت وتعيين الساعة التي تبدأ بها الحرب

فان السرب لما اشتهرت الحرب على بلغاريا عام ١٨٨٥ كلفت في ١٤ نوفمبر معتمد دولة اليونان في صوفيا ان يباغ امارة البلغار بان الحرب تبدأ الساعة السابعة صباحاً . وفي اليوم نفسه زحفت جنود السرب على بلغاريا من ثلاث جهات ان استدعاء السفراء ومعتمدي السياسة بعد اليوم من علامات قطع العلائق السلمية بين الدول ولكنه لا يعد دائماً علامة لاشهار الحرب . فاذا طال الامر كذلك وجب اخطار الدولة الاخرى بنيتها

والحرب تنتج احياناً عن سبب عرضي أو من اتيان عمل يمس حقوق دولة اخرى أو يحط من مقامها تعتبره سبباً للحرب فيجب عليها حينئذ اخطار الدولة التي

انت ذلك الامر يبلاغ نهائي يعرفه الافرنج بكلمة (Ultimatum) أو ألتيماتوم والبلاغ المذكور هو عبارة عن لائحة سياسية بعبارة صريحة قاطعة نهائية تتضمن الاقتراحات المطلوبة محددة تحديداً جلياً وتطلب المجاوبة عليها جواباً بانساً بلا مطل ولا ابهام وقد يحددون مهلة الجواب فاذا مضت عدت ذلك المصمت اعلاناً للحرب

والمهلة يجب ان تكون معقولة أي لا طويلة تسمح للعدو بزيادة التأهب ولا قصيرة بنوع ان يعقبها زحف الجنود سريعاً

وقد لا يعينون مدة للجواب بل يكتفي بالقول انه اذا رفض البلاغ تكون الدولة الاخرى على بصيرة من امرها . فاذا كان كذلك لا يعد رفض البلاغ بمثابة اعلان الحرب بل يجب انفاذ لائحة اخرى معلنة بذلك ...

وجملة الكلام ان الغاية من كل ذلك الا تكون الحرب مباغتة ولا الزحف مفاجئة بل ليكون الحصان على حذر وبصيرة من الامر

واما اذا كانت الدولة مدافعة فلا يجب عليها اعلان الحرب على الدولة التي بادأتها بالعدوان لان الدفاع من مبادي الحقوق الاولى

﴿ نشر اعلان الحرب في الجرائد ﴾ ومن واجبات الدول المتحاربة اخطار رعاياها بان الحرب قد اشهرت بينها وبين الدولة الفلانية لان الحرب تقضي بتغيير العلاقات بين الامم المتحاربة فوجب والحالة هذه اخطارها بذلك . ولكل دولة اليوم جريدة رسمية فيها تنشر اعلان الحرب بعد ابلاغها الى المجالس النيابية اذا كانت الحكومة دستورية

﴿ الدول المحايدة ﴾ وعلى الدول المتحاربة ايضاً ابلاغ الدول الاخرى بواسطة سفرائها ومعتمديها وتطلب منها البقاء على الحياد

وقد اعتادت الدول في ايامنا هذه ان تنشر رسائل سياسية تنفذها الى معتمديها تبين بها عدالة مطالبيها وصحة حقوقها او غير ذلك رغبة في استمالة الرأي العام وقد يصدر من منشوراً الى شعب الدولة المعادية كما فعل غليوم الاول ملك بروسيا في امثاله الحرب السومنية اذ اصدر منشوراً الى الشعب الفرنسي قال فيه انه

يحارب الجنود الفرنسية وليس الشعب الفرنسي ...
ولا حاجة للقول بان آداب كل دولة ومقامها يقضيان عليها باحترام مقام عدوتها
والاشارة اليها عند مخاطبتها أو الكلام عنها بعبارات لائقة وجمل محتشمة
وعليها ايضاً ان تعان في الجرائد بوجوب رجوع رعاياها المقيمين في بلاد الدولة
المحاربة مع نشر الشرائع الحربية وهي القواعد التي يجازون بموجبها المخالفات التي
تحدث خلاف قوانين الحرب ثم اخطار التجار بقطع علاقاتهم مع افراد الدولة المعادية
وغير ذلك مما يجب معرفته والابتعاد عنه

الفصل الرابع

في ابتداء القتال

بقي علينا ان نبحث بعد اشهار الحرب في امور خمسة . وهي (١) تعيين
المتحاربين . (٢) في العلاقات السياسية بين الدول (٣) في المعاهدات (٤) في
الاشخاص (٥) في الاموال والاملاك

﴿ في المتحاربين ﴾ ان الحرب تمنح لكل دولة مهاجمة كانت أو مدافعة
صفة المتحاربين وحقوقهم التي تمنحها معاهدات الدول وعادات الامم لكل جنود
أو جيش محارب وهذه الحقوق تتناول ايضاً الامارات المستقلة والحكومات المحايدة
واما الزمر والعصابات والقرصان وان كانوا منظمين ومدربين فليس لهم هذا
الحق . فاذا تناولوا على دولة واجتازوا حدودها عدت ذلك العمل قرصانية أو اصولية
فيجازون بمثل ذلك . فان غارة غاريالدي مثلاً على جزيرة سيدليا بمصاوبه بعدت من
هذا القبيل وكذلك هجوم جامستون على الترانسفال كما ذكرنا

أما اذا حدثت حرب اهلية وقامت طائفة على اخرى وشقت امة عصا الطاعة
على دولة ما وتمكنت من تنظيم جيش مدرب وبرهنت على حسن قصدها وثبتت
في طلب حقوقها بحق للدول المحايدة الاعتراف لها بحقوق المتحاربين ولا تقدم

عصاة . مثال ذلك لما شبت الحرب الاهلية بين الولايات المتحدة سنة ١٧٦١ —
١٨٦٥ اعترفت فرنسا وانكلترا بصفة المتحاربين . ولما اثار اليونان سنة ١٨٢٥ —
على الدولة العثمانية رغبة في الاستقلال اعترفت انكلترا بحكومتهم المؤقتة اثناء
انشائها بحقوق المتحاربين

ولا بد من التمييز بين الاعتراف بهذه الحقوق والاعتراف بانشاء حكومة
جديدة اذ لا يعد ذلك الاعتراف من قبيل المداخلة . . . هذا وحقوق المال في
ايماننا هذه تقول صريحاً بان جنود الدولتين المتحاربتين هم وخدمهم . . . اعداء . .
بالمعنى الوضعي لهذه الكلمة . . . وأما ما بقي من رعايا الدولتين غير المنخرطين في
الجيش فلا يعدون اعداء . . . وعليه لا يجوز إلحاق الاذى بهم

وهذا المبدأ قد ساعد كثيراً على تحديد الحرب وتخفيض ويلاتها اذ كفلت
مصالح الافراد . وكأوا قديماً يميزون اكل من رعايا الدولتين ابادة بعضهم بعضاً
وأذا هم بما تصل اليه ايديهم بلاميز . وبقيت هذه العادة جارية الى اوائل القرن
الماضي اذ جاهر بعض الكتبة بهذا المبدأ بدعوى ان الحرب تجعل جميع رعايا الدولتين
المتحاربتين اعداء ولكن لحسن الحظ سقط هذا المبدأ تماماً . ومعهاهدات الدول
تحدد اليوم العداء الفعلي بين الجنود والبحارة فقط وتوجب حفظ حقوق الافراد
وكل ما يتعلق بهم من شروط وعقار . ولكن قد يتصل بهم ضرر من قبيل المعاملة
بالمثل أو وجوب المدافعة كما سيجيء

(العلاقات السياسية) الحرب متى اشهرت تقطع كل علاقة سياسية بين
الدول المتحاربة على أن هذا القطع ليس واجباً شرعياً . بل هو من قبيل العادة
والاختيار اذ التاريخ يذكر حروباً كثيرة حدثت بين بعض الدول بدون ان تقطع
بينها العلاقات السياسية . لا بل ان بقاء معتمدي السياسة مما يساعد على عقد السلم
سرياً . وعليه اذا بقي السفراء في مراكزهم وجب المحافظة على كرامتهم وابقاء
جميع حقوقهم وامتيازاتهم الممنوحة — ولكن الافضل استدعاء معتمدي السياسة
خوفاً من هرج الشعب فتعطي كل دولة حينئذ لمعتمد الدولة الاخرى جواز مروره
(باسبورت) ثم تعلن بانها قد استرجعت براءتها التي منحها لقناصل الدولة المعادية

في جميع مملكتها فيجب حينئذ على القناصل تسليم سجلاتهم الى قناصل الدول المتحابة وتكليفهم بحماية رعاياهم الذين يرغبون في البقاء بارض الدولة المعادية اثناء الحرب

﴿ المعاهدات ﴾ ان اشهار الحرب تفسخ بعض المعاهدات المعقودة قبلها وليس كلها خلافاً لما يدعيه البعض بان الحرب بنفسها تلغي جميع المعاهدات بلا استثناء . اذ يجب التمييز بين المعاهدات التي عقدت من اجل الحرب ولا يعمل بها الا في زمن الحرب وبين صلاحية المعاهدات واجرائها .

فالحررب كما لا يخفى تفسخ جميع المعاهدات السياسية والودادية والتحالفات وغير ذلك من امثالها . واما المعاهدات المتعلقة بالحقوق الشخصية التي لها مساس بالحقوق العمومية . كحقوق الارث والوصاية والافلاس والحقوق الملكية عقارية كانت او اديية او صناعية فهذه تبقى جميعها مستمرة ويعمل بها تبعاً للمبدأ الاساسي الذي ذكرناه بان الافراد ليسوا اعداء

وأما المعاهدات التي يبدأ العمل بها فهي المتعلقة بالحرب كاحترام حقوق تجارة المحايدين أو اذا كانت تحت حماية دولة اخرى أو خاصة بمعاملة الجرحى والاسرى واستعمال القذائف المفجرة او غير ذلك . ويدخل ضمن هذه المعاهدات ما هو خاص بالحكومات المحايدة كجاييكا واللوكسمبرج وسويسرا وحياد ترعة السويس يعدُّ أيضاً من هذا القبيل . وكل ما يخالف احدي هذه المعاهدات يعدُّ عدواناً واحتقاراً للدول المسالمة أو المحايدة

﴿ في الافراد ﴾ تقسم سكان المملكة المحاربة في حال الحرب الى ثلاثة اقسام . الاول رعاياها . والثاني رعايا الدول المتحابة . والثالث رعايا الدولة المعادية . وتقسم رعايا الدولة المحاربة الى فئتين . الى مقاتلين وهم الجنود البرية والبحرية على اختلاف انواعهم من احتياطي وريفي ومستحفظ وغير ذلك . والى غير مقاتلين وهم بقية افراد الرعية الذين لا يقاتلون ولا يعدون اعداء

وأما رعايا الدول المحايدة فتبقى لهم حقوقهم الماضية وانما يشترط عليهم لزوم المحايدة ويترتب عليهم واجبات جديدة في اثناء الحرب

أما رعايا الدولة المعادية فكانوا يعدونهم قبلاً أعداء يلقون القبض عليهم ويزجونهم في أعماق السجون أو يعاملونهم كاسرى الحرب . ولا يخفى ما في هذا العمل من الاحجاف والظلم . لان اولئك الغرباء انما جاؤا تلك المملكة واختاروها موطناً لهم ايام السلم ثقة منهم بحرية الرجوع واعتقاداً بالامن فيجب على الاقل امهالهم ريثما يخرجون من البلاد

وأما في ايامنا هذه فقد جرت الدول على هذه القاعدة وقررت اكثرها في معاهداتها التجارية وهو وجوب اعطاء رعايا الدولة المعادية مهلة كافية للخروج سالمين من ارض العدو مع ذويهم واموالهم . وقد سمت هذه القاعدة حتى صارت نظاماً عاماً وقانوناً متبوعاً

واختلف الباحثون في هذا الفن فيما اذا كان يوافق اطلاق الحرية لرعايا الدول المعادية في الخروج من ارض العدو وهم بالطبع متى عادوا الى بلادهم انخرطوا في سلك جيوشهم بعد أن اصبحت الخدمة العسكرية اليوم عند اكثر الدول الزامية . فيزيدون والحالة هذه جنود الدولة ويكونون بالطبع اشد خطراً لوقوفهم على مواقع البلاد ومعرفة ثروة المدن فيكونون بمثابة ادلاء للجيش ورواد له . ولكن من جهة اخرى اذا ارادت احدي الدولتين المحاربتين منع هؤلاء من الخروج عرضت رعاياها عند الدول الاخرى للمعاملة بالمثل فضلاً عما في ذلك من الخطر اذ قد تدفعهم الوطنية الى تجسس حركات الجنود المعادية والوقوف على محال الضعف وغير ذلك مما يصعب كتمانها . ولهذا السبب قررت الدول في اواخر القرن الماضي اطلاق الحرية لرعايا الدولة المعادية بالخروج من بلادها

كذلك فعلت فرنسا والمانيا في اثناء حربهما السبعينية . وقد يتفق كثيراً ان بعضهم يرغبون في البقاء ولا يودون الخروج من البلاد فيجب حينئذ على الحكومة مراعاتهم وحسن معاملتهم تبعاً للمعاهدات الدولية والرفق بهم مع وضعهم تحت مراقبة الشرطة . ولكن يحق لها اخراجهم عنوة من المدن المحصنة أو ابعادهم الى مكان بعيد من ساحة الحرب

وجملة القول انه يحق للحكومة اتخاذ جميع الاحتياطات التي تقتضيها امنيتها

والحركات العسكرية ولكن يجب ان يكون كل ذلك برفق وانسانية وتباحث المؤلفون فيما اذا كان يحق للدول المحاربة ابعاد رعايا الدولة المعادية قهراً افراداً او جملة — ولا ينبغي ان قوانين بعض الدول كفرنسا مثلاً تجيز ابعاد الاجانب بلا سبب ظاهر حتى في ايام السلم وهذا الامر منوط بناظر الشرطة . اما انكائرا فبمعكس ذلك لانها لا تبعد اجنبياً من بلادها مهما كان وائاً كانت اذ الشريعة الانكائزية تكفي وحدها لحماية من وطن ارضها . واما في ايام الحرب فقد اجازوا لكل دولة ابعاد من تشاء من الاجانب اما خوفاً من تجسس أو منعاً من مظاهره الشعب أو لاسباب اخرى توجبها حلة الحرب . ويحق للدولة ايضاً ابعاد البعض واستبقاء البعض الاخر كما فعلت حكومة الترنسفال في حربها الاخيرة فانها ابعدت بعض الانكائز وأذنت الاخرين بالبقاء فيها . وفي حرب اقريم اجازت كل من فرنسا وانكائرا لجميع رعايا الروس بالبقاء

ولما اشهرت الحرب السبعينية بين فرنسا والمانيا كان في باريس وحدها ما ينيف على ثلاثين الف الماني ونحو مئة الف في سائر المملكة . وكانت الحكومة الافرنسية قد رخصت لهم بادئ بدء بالبقاء واشترطت عليهم حسن السلوك ولكن لما زحفت الجنود الالمانية على البلاد الفرنسوية اشتد خطر بقاء الالمان بها فاخطرهم فرنسا بوجوب الرحيل عنها ورخصت لبعض الذين وثقت بحسن سلوكهم بالبقاء فلما وصل الالمان امام اسوار باريس لم يبق ضمنها من الالمان الا بعض المتشردين الذي لم يقبل احدهم سفراء الدول المتحابة حمايتهم . وبالرغم من ذلك اضاف البرنس بسمارك على الغرامة الحرية مائة مليون من الفرنكات تعويضاً لاولئك المتشردين . .

﴿ في الاموال والعقارات ﴾ هل يجوز حجز اموال رعايا الدولة المعادية وعقاراتهم ؟ — تلك مسألة قد اتفق عليها الاقدمون بدعوى ان تلك الاموال منقولة كانت أو غير منقولة هي جزء من مجموع ما للامة المعادية وكلما يختص بالجزء اختص بالكل واتباعاً لهذا المبدأ حجز كثير من الاموال في الحروب الماضية . وأما في ايامنا هذه فقد اتفق الكتبة بوجوب احترام اموال الدولة المعادية

تبعاً للقاعدة الأساسية التي ذكرناها ان الحرب لا تكون بين الافراد . فضلاً عن ان تلك الاموال قد انتقلت الى الاجانب وقت السلم وتبعاً لشرائع البلاد والحرب لا تغير شيئاً من الحقوق الشخصية وعلى هذه القاعدة حرموا حجز ديون الدولة الاخرى سواء كان قرضاً لها او لرعيها

وقد حجرت الدولة الفرنسية ابان حروب الثورة جميع الديون الخاصة برعايا الدول المعادية لها وبقي الحجز الى سنة ١٨١٤ أي بعد سقوط نابليون الاول . وعام ١٨٠٧ أقرت الدولة الانكليزية الحجز على جميع المراكب الدائمية التي كانت بشغورها وجميع الاملاك الخاصة بهم فحجز الدائمك مقابلة ذلك جميع ديون الانكليز في بلادها

والدول كانت تحجر قديماً سفن الدولة المعادية الراسية في مرافئها بدون امهالها للاعتداد عن مياهاها اما اليوم فقد ذكر ان قد اتفقت جميعها على اعطاء مهلة لارباب السفن للخروج من مياهم الا اذا وجدوا ان خروجها يضر بحركاتها ويفشي بأسرار اساطيلها . وفي الحرب السبعينية اعطت فرنسا مهلة شهر للسفن الالمانية بالمخرج من المواني الفرنسية وفي حربنا مع روسيا اعطت الدولة العلية خمسة ايام للسفن الروسية

﴿ قطع العلائق التجارية ﴾ الحرب تقطع عند اشهارها جميع العلائق التجارية بين رعايا الدولتين المتحاربتين . تلك عادة قديمة العهد ولا تزال مرعية الى ايامنا هذه . على ان بعض العلماء اعترض على هذه القاعدة بحجة انها مخالفة للمبدأ الاساسي أي ان الحرب محصورة بين الدول وليس بين الافراد . فضلاً عن انها خطأ محض في الاقتصاد السياسي لان التجارة تستمر جارية بين رعايا الدولتين المتعاديتين ولكن عوضاً من ان تكون العلائق رأساً تنتقل الى رعايا الدول الاخرى الذين بالطبع يزيدون الرسم (القوميسيون) والسهمرة والشحن وغير ذلك من الرسوم الزائدة التي تدفعها رعايا الدولة المتحاربة . وقد رد على ادعائهم هذا غيرهم فقالوا ان التجار كثيراً ما يفضلون ارباحهم على الوطنية ويمدون كل من يحول دول مكاسبهم عدوياً لهم وعليه ان استمرار العلائق التجارية يساعد

على اطالة زمن الحرب ويسف الدولة المعادية ويزيد ثروتها . فضلاً عن انه لا يؤمن الحركات العسكرية من الاباحة في المراسلات التجارية . وقال آخرون ان على جميع ابناء الوطن مساعدة دولهم بجميع قواهم وتفضيل الخسارة على الحاق الضرر ببلادهم ولذا يجازون كل من يخالف ذلك النظام جزاء شديداً . فانه لما عقدت فرنسا قرضها المعروف أبان حربها السبعينية اكتب احد صياغة الالمان واسمه كونربوك بذلك القرض فساقته الحكومة الالمانية امام محاكمها وحكمت عليه بالخيانة .
وانما اخلاف العلماء فيما اذا كان يجب هذا المنع منعاً . طلقاً عاماً . فذهب البعض بوجوب ذلك بقطع العلاقات التجارية والاخبارية والمراسلات والاسفار وكل علاقة مهما كانت وقال غيرهم غير ذلك وان على الدولة ان تتبع ظروف الحال ومصالحها دليلها ورائدها

وأما المادة الجارية اليوم فهي انه متى اشهرت الحرب تعان كل دولة اذا كان يجب قطع العلاقات عموماً وتجزئ بعضها مع ذكر شروطها . وفي الغالب يمنعون الضمان (السيكورتاه) لحساب العدو

واما اذا كان المنع عاماً فيعطون مهلة للتجار لتصفية أشغالهم فاذا انقضت جوزي كل مخالف وحجزت بضائعه . وفي حرب القرم وخصت كل من فرنسا وانكلتره الاتجار مع ثغور روسيا غير المحصورة على ان تكون البضائع غير ممنوعة ومنقولة على السفن المحايدة

وفي الحرب التي اعلنتها فرنسا وانكلتره على الصين عام ١٨٦٠ أجازت ابقاء العلائق التجارية لان الحرب كانت من اجل اجبار الصينيين على فتح موانئهم للتجارة الاوربية

ولا يخفى بان قطع العلائق التجارية يسري ايضاً على تجار الدول المحايدة للدولة المعادية . هذا وكل اتفاق تجاري او مقايضة تعقد بين افراد الدولتين المتحاربتين في اثناء حربهما يمد فاسداً . ولا يحق لاحد الفريقين مطالبة الآخر بالعمل بذلك الاتفاق . والحرب توقف المعاملات الشرعية بين رعايا الدولة المعادية الى ان يعقد السلم بينهما

القسم الثالث

الحرب البرية

طرق الهجوم والدفاع

ذكرنا فيما تقدم ان من مبادي حقوق الدول المقررة في يومنا الحاضر حصر العداوة الحربية بين الدول المتحاربة بدون ان تتصل الى افراد رعاياها . وبعبارة اخرى ان الحرب يجب ان تحصر مضاهاها فيما يختص بجند الدولة وجندها . ولا حدة لهذه الاضرار فكما انه يجوز قتل الجنود في المعارك وهدم الحصون وتدمير القلاع والثغور يسوغ ايضاً الاضرار بالية العدو وهدم سككه وقطع طرق مواصله مهما كانت واتلاف ذخائره وموئنته وجميع ما يختص به حتى والخط من مقامه الادبي

وكل ما تقدم جائز على شرط اتباع المبدأ الاولي في الحرب وهو ان يعود ذلك العمل بفائدة على الفاعل . على ان الحرب تحرم اتيان عمل لا فائدة منه لها كما كان يفعل الاقدمون في حروبهم فقد كانوا يجيزون ارتكاب جميع المحرمات واتيان الفظائع والفواحش

وعليه فقد اجمع معتمدو الدول في مؤتمر بروكسل عام ١٨٧٤ بان الحرب لا تعطى المقاتل حرية الاختيار في طرق اضرار عدوه وقد حرمت الوسائل المخالفة للشرائع المدنية والمنافة للعواطف الانسانية



الفصل الاول

الطرق المحرمة والممنوعة

تقسم هذه الطرق الى بربرية وغدرية .

فالطرق البربرية المحرمة هي (١) جرح العدو اذا استسلم وذلك امر بديهي لان الجندي اذا كف عن القتال أو قعد عن الدفاع وجبت معاملته كاسير حرب (٢) الاجهاز على الجرحى (٣) لا يحق لاي قائد كان ان يعلن عدم اعطاء الامان للعدو المقاتل سواء كان السبب بغضاً أو انتقاماً أو تهويلاً (٤) لا يجوز اهانة العدو ولا تعذيبه حتى ولو كان ذلك في سبيل اجباره على اباحة اسرار دولته (٥) لا يجوز الفتك بالعدو غيلة أو اغراء آخر على قتله سواء كان سلطاناً أو جندياً (٦) لا يحق لاي كان اسقاط آخر من حق حماية الشرائع له واجازة لكل فرد قتله . وقد شذت الدول المخالفة عن هذه القاعدة لما اعلنت اسقاط نابوليون الاول من حماية الشرائع لما رجع من جزيرة ألبا منفاه عام ١٨١٤ . وكان ذلك باغراء وزيه تالابرن المشهور

﴿ وأما الطرق الممنوعة ﴾ فهي (١) استعمال القنابل والقذائف والاسلحة التي تزيد في تعذيب الجرحى بلا فائدة (٢) الرشق بالاسهم المسمومة او اطلاق الزجاج المسحوق أو الرمي برصاص ممضوغ ومشقوق كما فعل الانكليز في الثورة الاخيرة في الهند باستعمالهم الرصاص المعروف باسم « دم دم » ولكن لا يخفى بان ما اخترع في السنين الاخيرة من المهلكات النارية والمدمرات الحربية هو اشد هولاً وأعظم تأثيراً من تلك الادوات الممنوعة وقد حرم البابا اينوسان الثالث استعمال القذائف النارية في الحرب اذا كانت بين النصارى فقط

وخلاصة الكلام أن الغاية من هذا المنع هي عدم استعمال سلاح يزيد في تعذيب الجرحى ولا يأتي بفائدة منه أذ الغاية من الحرب اضعاف الخصم حتى يعجز

عن القتال أو الدفاع فاذا جرح العدو جرحاً بسيطاً حصلت تلك الغاية ولا حاجة لتشويبه طول عمره

وقد قررت الدول في مؤتمر بطرسبورج (١٨٦٨) منع استعمال القذائف اذا كان وزنها يقل عن ٤٠٠ غرام منفجرة كانت أو محشوة بمواد التهاية وفي الحرب السبعينية كانت كل من دولتي فرنسا وبروسيا تهم الاخرى باستعمال قنابل منفجرة وكذلك فعل الانكليز والبويرس في حرب الترانسفال وذهب بعض الشراع بان قوانين الحرب تحظر تجنيد القبائل الهمجية والمتوحشة لجهلها قوانين الحروب المتقدمة

وقد انتقد بعض المشرعين من الالمانيين والايطاليين وجود عساكر الجزائر المعروفة بالتركوك في الحرب السبعينية واتهمها بسمارك ظلاماً وبهتاناً باتيانها اموراً وحشية . فرد العلامة كالفو الشهير حيث قال « أن فرق التركو تعد جنداً منظماً اذ برأسها ضباط من الفرنسيين قد احسنوا تدريبهم وتنظيمهم واطهروا في الحرب السبعينية بسالة غريبة وشجاعة فائقة القت الرعب في قلوب الالمان ولم يرتكبوا منكراً » وقال العلامة اوت لماذا لم ينتقد الالمان تجنيد روسيا مثلاً بعض القبائل الاسيوية التي هي اشد همجية من عساكر الجزائر وكيف أجازوا للنمسا تجنيد قبائل الكروات في حروبها مع ما هم عليه من البربرية .. ؟

﴿ التسميم ﴾ من اكبر المحرمات في الحرب وأهم الامور الممنوعة في ايامنا هذه التسميم على اختلاف طرقه سواء كان من قبيل تسميم الآبار أو الانهار أو الطعام أو السهام . وكل من يلجأ الى استعماله اسقط نفسه من حق حماية الشرائع له وانما يجوز تحويل الانهار ومجاري المياه وتجنيف الينابيع لان العدو متى حرم من الماء اضطر الى أخلاء مركزه

﴿ الطرق الغدرية ﴾ القتال يجب أن يكون شريفاً يعني يجب على كل من المتحاربين أن يكون على ثقة من استقامة عدوه وشرفه وحفظه لشرائع الحرب فكل خدعة غير جائزة تعد غدراً واغتيالاً . مثال ذلك — لا يجوز الاخلاف لوعده أو النكث بالعهود أو الكذب بالقول أو المهاجمة فجأة في اثناء هدنة . والمظاهرة

بالتسليم حتى اذا اقترب العدو منه قتله بسهولة . أو رفع علم الصليب الاحمر الخاص بعربات الجرحى والمستشفيات على العربات التي تقل المؤن والذخائر . او الخداع باستعمال راية المفوضين بالمخابرات السلمية أو غير ذلك مما يجرى هذا المجرى . ولا يجوز استخدام الكلاب المعروفة « بيول دو ك » لانها حيوانات كاسرة بخلاف الكلاب الاخرى فانها تأتي بخدمات نافعة اذ تهدي الى الجرحى وتحمل الرسائل والذخائر

﴿ الحيلة ﴾ هل يجوز استعمال الحيلة في الحرب ؟ — نعم وقد قبل الحرب خدعة واجمع المنشرون على ذلك واتفق عليه معتمدو الدول في مؤتمر بروكسل (١٨٧٤) في البند الرابع عشر ولكنهم قالوا ان الحيلة في الحرب جائزة على ان لا تكون غدريّة مخالفة للشرائع الحربية فالمكامن والمهاجمة فجأة أو غلساً أو المظاهرة بالقهقري أو التهويل به ونشر الاخبار الكاذبة او الرسائل المزورة وما اشبه ذلك فكاه جائز وانما لا يسوغ استخدام اثواب الاعداء ولا ازيائهم ولا اتخاذ شعاراتهم ولا تقليد راياتهم او اعلامهم . وفي شرائع الولايات المتحدة كل عدو يلجأ الى اتخاذ تلك الحيلة يخسر حقوقه من حماية الشرائع له . ويمكن الشراع اختلافوا فيما اذا كان يجوز تقليد نفير الاعداء وتبويقهم او اتخاذ شعارهم (الشعار نداء خاص بين الجنود يتعارفون به ويسميه العامة سر الليل) فمنهم من اجازه بحجة ان العدو طالما لم يبيع بشعاره ولم يخبر عن كيفية تبويقه فلا غدر في استعماله بخلاف البسة الجنود فهي ظاهرة للعيان . ورد غيرهم بان العدو لا يتصل غالباً الى معرفة شعار العدو وسر تبويقه الا بتعذيب الاسرى ولا يخفى ما في هذا الامر الفظيع من المخالفة لشرائع الحرب المتعددة

وقد اتهم الفرنسيون البروسيانين انهم اكثروا في الحرب السبعينية من نشر الاخبار الكاذبة والرسائل الملفقة . وادعوا ان تلك الحيلة ولئن كانت جائزة شرعاً فهي مخالفة للشرف العسكري....

وجملة القول ما قاله مولدك د ان اعظم خسران في الحرب السرعة في انجازها

فيجوز استخدام جميع الطرق المودبة الى ذلك بشرط الا يكون ذلك العمل مذموماً » اه

الفصل الثاني

في الطرق الجائزة والمحلة

١١٠ اجتمع مؤتمر بروكسل (١٨٧٤) عرضت الدولة الروسية مشروعاً بينت فيه الطرق الجائزة والمحلة في الحرب فلم يتم الاتفاق عليه بحجة انه يستحيل ادراك الغيب ومعرفة اخطار السهو وعليه فقد تدع الدولة التعاليم التي نشرتها الولايات المتحدة في اثناء حربها لاهاية ومنها نقطتف ما جاء في البند الخامس عشر . وان ضرورات الحرب تميز ائتلاف العدو والمسلح وكل نفس وجدت في اثناء النزاع ولم يستطع انقاذاها ويجوز اسر كل عدو مسلح كان او اعزل اذا كان اسره يعود بفائدة على الأسر . وعليه يسوغ هدم المباني والطرق والاقنية وقطع وسائل الاتصالات وحجز الموانئ والذخائر والاستيلاء على كل ما يعود منه فائدة على شرط ان لا يكون مخالفاً لهذه القاعدة الاساسية واتعايمات مؤتمر بطرسبورج فيما يختص بالقذائف »

الحصار

لا يخفى ان غاية كل مقاتل الاستيلاء على مواقع العدو ومواقعه المحصنة التي هي ركن مكين له في دفاعه . فالاستيلاء عليها يكون اما بحصارها برّاً أو بحراً أو باطلاق القنابل عليها

{ فالحصار البحري } — هو قطع كل اتصال عن الثغور أو المرافئ التجارية كانت أو حربية وعن مصاب الانهر اذا كانت خاصة بالعدو والحصار يجب ان يكون بالدوارع الحربية ولا يجوز الاستعانة بمراكب قرصانية . ويجوز التضيق على

المحصورين وتمجيزهم حتى يضطروا الى التسليم صاغرين وقد ذكرنا في الطرق
القهرية غير الحربية الحصار الملقب بالسلمي

وبحق للمحاصر الترخيص للسفن المحايدة بالدخول الى الثغور المحصورة وقد
صار للحصار اهمية كبرى في القرن التاسع عشر وحدث مراراً كثيرة

وقد تقرر في معاهدة الاسنانه سنة ١٨٨٨ بان ترعة السويس محايدة ولا
يجوز لاي دولة كانت حصارها

وكثيراً ما يرافق الحصار الهجوم على الحصون والقلاع للاستيلاء عليها عنوة
واقداراً بدون انتظار مفاعيل المجاعة

واهم حصار حدث في القرن الماضي حصار سباستبول ١٨٥٤ — ١٨٥٥
وحصار بلافتا ٢٧ — ١٨٧٨ اما البروسانيون في حربهم السبعينية فقد اكتفوا
بتطويق المين المحصورة وباطلاق القنابل عليها بدون هجوم أو اقتحام على اسوارها
... وبالطبع بحق للمحاصر اطلاق القنابل على حصون العدو وقلاعها ليلاً نهاراً
وأحياناً على المدينة نفسها خوفاً من ازالة الحصار . وهذه الطريقة كثيراً ما تلقى
الرعب في قلوب المحصورين فيحملون قاتدهم على التسليم . وقد اوصلت الاختراعات
الحديثة رمي القنابل الى درجة فائقة من الالابة مما جعل لهذه الطريقة خطارة
كبرى

وجاء في البند الخامس عشر من تعليمات مؤتمر بروكسل انه لا يجوز اطلاق
المدافع على مدينة غير محصنة أو مدينة قد استسلمت وفتحت ابوابها للعدو . وانما كل
مدينة تظهر ثباتاً أو دفاعاً حق الهجوم عليها وجاز حصارها . وقد اجمع المشرعون
بالنهي عن اطلاق المدافع على المدن التي لم تشترك في الحرب أو الثغور التجارية
الغير المحصنة الا اذا كان ثمت ضرورة حربية فوق العادة

وجرت العادة ان يخطر المحاصر ارباب السلطة المحصورة بعزمه على رمي
المدينة بالقنابل بدون وجوب تعيين الساعة لكي تتمكن النساء والاطفال والشيخوخ
من الالتجاء الى ملاجئ امين ولكي تصان كنوز العلم والصناعة والمناحف في حرز
مكن وهذا الاخطار لم توجهه شرائع الحرب ولكنها عادة جارية . والمفاجأة جائزة

اذا وجبت وطالما لم يتم تطويق المدينة لا يحق للقائد المحاصر منع النساء والاطفال من الخروج منها

ولما حاصر الالمان مدينة باريس سنة ١٨٧٠، اطردها نارا حامية بلا اذار الامر الذي اوجب اعتراض معتمدي الدول الذين ظلوا في العاصمة فانفذ اقدمهم رتبة الى البرنس بسمارك احتجاجاً على ذلك العمل فاجابه بسمارك بان الانذار ليس واجباً في شرائع الدول ولا هو عادة من عادات المحاصرين

قال العلامة بونفيس د قد اجمع الكتبة والشرع قبل الحرب السبعينية على وجوب تصويب المدافع على الحصون والقلاع وثكنات الجنود أو كل ما يتعلق بالحركات الحربية فقط . كذلك فعل الفرنسيون والانكليز في حصار سباستبول اذ المدينة لم يمسها ضرر رغمًا عن اطالة الحصار ولا نذكر تشريعاً تجاسر على القول بانه يجوز اطلاق القنابل على مباني المدينة المحصورة وعلى معالمها وقصورها اجباراً للجند المحصور على التسليم . ومع ذلك فقد اجاب الجنرال دي فردر الالمانى نواب مدينة ستراسبورج جواباً غريباً حيث قال ردّاً على اعتراضهم « انا اعلم ان اطلاق المدافع على مدينتكم تمكيني من قلاعكم وحصونكم فعليكم اجبار القائد على التسليم » ومن الغريب ان المسيوروسي جاكين المشرع الباجيكي (وزير ملك سيام حالا) قد ايد هذا الرأي

ولكن اعترض عليه اكثر الشرع حتى من الالمانيين مثل بلونثشي وجافكن ومارتنس الروسي وغيرهم

وبخشي ان يخذو غير الالمان حذوهم في الحروب المستقبلية . فتكون قد تقهرت المدنية خطوة الى الوراء

وعليه كيفما كانت الحالة فعلى المحاصر ان يجتنب هدم المباني التي لا يفيد تدميرها شيء ، وخصوصاً المعابد والهياكل والكليات والمدارس والمتاحف والمستشفيات على شرط الا تكون حوّلت بطريقة ما الى ما يعدّ من مباني الدفاع ويجب على المحصور ان يرفع على قمة تلك البناية علامة ظاهرة يعرفها العدو المحاصر . وقد جرت العادة ان تنصب راية بيضاء عليها رسم الصليب الاحمر فوق المستشفيات

وراية يضاء على الكنائس والمدارس وقد تقدم انه يجب حينئذ الامتناع من استعمال تلك الابنية لغاية حرية والا فانها تخسر ثقة العدو وحق له تدميرها وقد أجمع الفرنسيون على اتهام الالمان بعدم مراعاتهم تلك القواعد الانسانية في حربهم السبعينية . وكتب العلامة مازير من المجمع العلمي الفرنسي في مجلة العالمين في ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٠ ان الالمان في حصارهم ستراسبورج تركوا الحصون وصوبوا مدافعهم على المدينة فامطروها بقنابل محرقة واصابوا الكنيسة الكاتدرائية المشهورة ومكتبتها ومستشفياتها . واعتذر الالمان بان فلك حدث خطأ من فرق المدفعية . فرد حجبتهم قائلاً ان خرائطهم كانت دقيقة واضحة فلا يحتمل هذا الغلط وعليه فانهم احرقوا عمداً ٢٠٠ الف مجلد والفين واربعمئة مجلد خطي من مكتبتها وقد انتقدت جرائد الالمان نفسها على هذا الصنيع المهجبي ولكن لما وصلوا الى اسوار باريس اول قنبلة سقطت كانت بجانب البائثون ولم يستبقوا كنيسة سان سليس وكلية السوربون وكلية الحقوق ومأوى العميان واكثر المستشفيات فاعترضت حكومة الدفاع الوطني على هذا العمل فاحتج الالمان انه يصعب اصابة الرمي على بعد ٢ أو ٨ كيلومترات ...

ولا يخفى ان الامراض قد تكثر في ايام الحصار ويشد الضيق والجوع على النساء والاطفال والشيوخ فيضطر القائد المحصور الى اخراجهم من المدينة فيردم المحاصر على اعقابهم كي يحملوا المحصورين على التسليم . وبحيث الشراع فيما اذا كان يجوز اتيان مثل هذا الامر فاجازه بعضهم ومنعه آخرون ولكن الفئة الكبرى ذهبت بجوازه

وأما معتمدو الدول وقناصلها فيحق لهم البقاء في المدينة المحصورة اذا شأوا ولهم الخروج منها عند الحاجة وانما لا يحق لهم المداومة على مراسلة حكوماتهم سرّاً وبواسطة الرسل الخاصة . كذلك فعل بسمارك سنة ١٨٧٠ في حصار باريس مع معتمدي الدول الذين بقوا فيها ولم ياذن لهم بمخابرة دولهم الاجلية مفتوحة وانما رخص في ذلك لمعتمد الولايات المتحدة فقط لغاية سياسية كانت في النفس

الفصل الثالث

في حقوق المتحاربين وواجباتهم نحو جنود العدو ورعاياه

قلنا فيما تقدم بانه قد أجمع الشراع وأتفق الرأي العام ووافقت جميع الحكومات المتمدنة على وجوب تحديد العداوة الحربية بين قوات الدول المتحاربة وحصر القهر والضرب بين جيوشها بدون مس بقية رعاياها المستكنين وعليه فانهم قسموا الاعداء الى مقاتلين وغير مقاتلين . فكل محارب امتنع عن الدفاع أو عدل عن القتال عدوً اسير حرب ووجب حينئذ معاملته بصفته هذه أي برفق وعناية . وأما اذا وقع فرد من رعايا الدولة المعادية بين يدي العدو وبيده سلاح عومل بموجب ما تقتضيه حالة الدفاع وظروف المكان

في المقاتلين

المقاتلون هم الجند على اختلاف درجاتهم وطبقاتهم من عامل أو محافظ أو احتياطي أو رديف أو غير ذلك من برّي أو بحري سواء كان من المتطوعة أو المنظمة أو غيرها فالجنود المنظمة تعرف من كفتين ترتيبها وطرق تدريبها وشكل البستها ويدخل من ضمن الجنود المنظمة بقية الموظفين فيه كوكلاء المؤن وحافظي المال والقسس والاطباء والممرضين وبيعة المأكول والمشروب . ولا يحق لاحد منهم حمل السلاح لانهم لا يعدون مقاتلين بالمعنى الوضعي لهذه الكلمة . وانما يجوز اسرهم ويجب تمييزهم بالرعاية ما عدا الاطباء فلا يجوز اسرهم عملاً بموافقة جنيفاً كما سيجي

الفرق المتطوعة

أنشأت هذه الفرق خلافاً شديداً في الحرب السبعينية بين فرنسا والمانيا وخصوصاً المعروفة باسم (الفران تيرور) ورفض بسمارك اعتبارهم مقاتلين

ولكن مؤتمر بروكسل قرر في بنده الثاني بأنه يحق للمتطوعة المحاربة ومعاملتها عند وقوعها بالاسر تبعاً لقواعد الحرب على شروط اربعة :

١ ان تعترف حكومتهم بهم وترخص لهم حمل السلاح

٢ بوجوب تدريبهم وتنظيمهم تحت رئاسة قائد مسئول عنهم أو يتعلق الاقل بقائد الجيش العام

٣ يجب ان يكونوا لابسين البسة خاصة أو على الاقل ان يكون لهم علامة ظاهرة ثابتة تعرف من بعيد للعين المجردة

٤ بوجوب حمل السلاح ظاهراً بلا تذكر ولا استتار ثم معرفة شرائع الحرب وقواعد العمل بها

النهضة العامة (الجهاد)

يحدث كثيراً في الحروب ان ينكسر احد الجيشين وينفرط عقده ويتمزق شمله فتخشى الامة المكسورة من زحف العدو على بلادها فتدعو الحكومة حينئذ عامة الشعب وكل قادر على حمل السلاح ان يهب للدفاع عن الوطن واخذ الثار . واختلف المؤلفون في شرعية تلك النهضة وهل يمكن معاملة الناهضين تبعاً لقواعد الحرب وهم بلا وازع ولا رادع . ويشهد لنا التاريخ بنهضات عديدة من هذا القبيل نكتفي بذكر نهضة البروسيايين عام ١٨١٣ لما زحف نابليون الاول على بلادهم ونهضة فرنساويين في الحرب السبعينية لما هاجتهم الجنود البروسبانية من كل جانب بعد ان اسروا معظم الجيش فرنساوي وامبراطوره . فاستصرخت الحكومة الموقته الشعب فرنساوي ان يهب باجمعه للذب عن الوطن وامرت باخلاء كل بقعة وكل قرية عند اقتراب العدو والسعي بقطع خط رجوعه والاستيلاء على ذخائره وموئنه ومفاجاته ليلاً وغير ذلك . واعتبر فرنساويون هذا العمل شرعياً وانما اثارت هذه المسألة بحثاً طويلاً وجدالاً عنيفاً في مؤتمر بروكسل واراد معتمدو الدول الكبرى ان لا يعد في سلك المقاتلين الا الفرق المتطوعة . ولكن اصر معتمدو

الدول الثانوية بوجوب الاعتراف بشرعية النهضة العامة
هذا ولم يعد في أيامنا لامثال تلك النهضةات أهمية كبرى اذ أصبح كل فرد
جندياً واصبحت النهضةات نادرة فضلاً عن ان ضررها اكثر من نفعها لعدم
الاقتدار على تدريبها فتصبح محلبة للأمراض والابوثة وباعثاً للمخاوف والاهام

معاملة المتحاربين ابان القتال

لا يخفى ان من الامور البديهية المقررة شرعاً جواز قتل وجرح العدو عند
اشتباك القتال وتلاحم الجيشين . فاذا كفَّ جندى عن القتال او امتنع عن الدفاع
امتنع قتله أو جرحه . اذ كل من عجز عن الاضرار لا يجوز ضربه . ولا فرق فيما
اذا كان المعجز اختياراً كالتسليم أو اضطراراً كنزع السلاح من يده غصباً . فالعدو
مضى أصبح اعزل حرم مسه

وعليه فان قتله يعد جرمأً وجرحه نذالة . اذ قد أصبح اسير حرب والاسير

وجبت رعايته

لا تجيز شرائع الحرب المتعدنة لقائد ما أن يعان عدم اعطائه الامان سواء
كان اذاية في النفس أو هويلاً أو انتقاماً

فاذا حدث أن خالف عدو قواعد الحرب وهناك حرمتها فذبح الاسرى أو
سكان مدينة افتتحها عنوة حق للعدو أن يلجأ الى المقابلة بالمثل ولا يخفى ما في هذا
العمل من الظلم الفاحش والفضاعة الهائلة لانها تقع بالطبع على الابرياء . والعدالة
تقضي بوجوب مجازاة الفاعلين اذا وقعوا في يد العدو ولكن بعد ان يحالوا الى مجالس
الحرب لمحاكمتهم افراداً ومجازاة كل بما جته يده . ولكن لسوء الحظ العادة فوق
العدالة . وهي تجيز المقابلة كما تقدم

في الجواسيس

الجاسوس في الحرب هو الشخص الذي يختلس الوقوف على حالة قوات
العدو سرّاً ويسمى متكرراً لمعرفة مكانه وجميع ما بهم معرفته لا يصالحها الى عدوه

واما في السلم فهو الباحث في ارض العدو للوقوف على اصناف اسلحته وكيفية استحكاماته وانواع قلاعہ وعدد حصونه ومقدار ذخائره وغير ذلك . فاذا بقي القبض عليه في زمن السلم عدت عمله جرماً فيحال الى المحاكم العادية لمحاكمته ومجازاته تبعاً لشرائع البلاد واما اذا وقع في قبضة العدو في ابان الحرب فيحال الى محاسن حربي وجزاؤه عادة الاعدام اما شقاً أو رمياً بالرصاص ولكن اذا تمكن جندي أو ضابط من خرق مناطق العدو بدون ان يتنكر وتمكن من الوقوف على حركات العدو ثم وقع في قبضته فلا يعد جاسوساً بل اسير حرب . وللجاسوسية في الحرب اخصام واعوان . فالعلامة موتسكيو الشهير وفيور وواتل من اكبر اخصامها . بخلاف العلامة سويرل وكالفو وهفنر ومارتنس فهم من انصارها والقائلين بلزومها في الحرب . وفردريك الثاني ملك برسيا كان من اشد اعوانها وكثيراً ما لجأ اليها وكذلك نابليون الاول . ويقول العارفون ان الجاسوسية كانت للبروسيين في الحرب السبعينية اكبر عامل لظفرهم

ورغماً من شرعية الجاسوسية فجزاء الجاسوس الاعدام كما تقدم نظراً لخطارها وسوء عواقبها . ولا فرق فيما اذا كان الجاسوس وطنياً دفعته غيرته على بلاده الى اقتحام ذلك الامر أو مغروراً بما ل . اذ النتيجة واحدة في الامرين

وانما يشترط لمحاكمة الجاسوس ومجازاته ان يلقي القبض عليه وهو في حال التجسس فاذا فاز بالاياب سالماً ثم عاد فسقط بيد العدو أعد اسير حرب ولا يجوز ان يضام من أجل عمله السابق . واذا كان الجاسوس من رعايا الدولة التي اسرته عدت خائناً لبلاده فيحال حينئذ الى المجالس العادية لمحاكمته . وجزاءه الذي يجرب الجاسوسية تجربة كجزاء العامل فعلاً

ولا يجوز مجازاته الا بعد محاكمته واثبات التهمة عليه منعاً لارتكاب الخطأ والذهول ودفعاً للشك والالوهام اذ كل عدو في الحرب مبال بالطبع الى كثرة الشك والارتباب



في الجنود الفارة أو المنضمة الى العدو

قد يتفق ان بعض الحند يفر من جيشه تخلصاً من عناء الحرب أو هجرة وبعضهم ينضمون الى جند العدو ويلحق به وهذا العمل يعد بالطبع خيانة تستحق الجزاء الصارم . واختلاف الشراع فيما اذا كان يحق للفريق الذي لجأ اليه هارب ما ان يعيده من حيث أتى أو يسلمه الى حكومته . فبعضهم اوجب ذلك وبعضهم لم يوجب . ومن البديهي انه لا يحق له مجازاة الهاربين من صفوف اعدائه لان ذلك الفرار لا يؤثر الا بعدوه وليس له نفع باعادته اليه . وانما يحق له طرده وعدم قبوله ولا يعد ذلك الطرد خيانة او عقوقاً لعدم ارتباط احد الفريقين بعهد ما . والعادة الجارية عدم تسليم الجنود الفارة الى العدو ولوالح في الطلب

في السعاة وحاملي البريد

اذا كان السعاة من الجند وكانوا متقلدين سلاحاً ومرتدين اللباس العسكري وقد عهد اليهم نقل المراسلات خطية كانت أو شفاهية الى قوات الجنود المعادية أو الى مدينة محصورة أو الى الحكومة نفسها فاذا وقعوا بيد العدو وهم قائمون باجراء مهمتهم يعدون اسراء حرب

ولكن اذا كانوا بخلاف ما تقدم يعاملون بمقتضى الاحوال التي وقعوا بها في ايدي العدو . فان لم يأتوا امراً ممنوعاً ولم يستعملوا الخدعة عدوا اسراء حرب والا اذا عمدوا الى الاستتار او الانكار والحيلة عدوا جواسيس . وكذلك حاملو البريد اذا وقعوا في يد العدو فهم اسرى ويحق ضبط رسائلهم والوقوف عليها . وأما اذا كانوا يحملون رسائل بين المتحاربين انفسهم فتقلب صفتهم فلا يجوز حينئذ مسهم ولا ضبط رسائلهم اذ يصبحون كحاملي المخابرات السياسية

في الادلاء

تختلف معاملة الادلاء باختلاف حالاتهم واجناسهم فاذا كان الدليل جندياً من جيش العدو وقد استوطن البلاد وعرف طرقها واختبر معايرها ومسالكتها ثم وقع

في يد العدو فهو اسير حرب ولا تؤثر دلائله شيئاً . ولكن اذا كان الدليل من ابناء البلاد وهدى العدو الى مسالك وطنه يعد عماله خيانة فيجازى عملاً بشرائع بلاده تبعاً للظلمات العسكرية وخصوصاً اذا عمد الى تلك الخيانة رغبة في كسب درهم أو مطعم آخرادنى . اما اذا ثبت انه حمل على ذلك من العدو قهراً فلا يجوز حينئذ ضربه أو مجازاته

في الرواد

الرواد يكونون عادة من الضباط يعهد اليهم استكشاف مواقع العدو ومراقبة حركاته وترتيب قواته فاذا وقعوا في أيدي العدو كانوا اسراء حرب لان عملهم كان ظاهراً . واذا كانوا من غير الجند عوملوا تبعاً لظروف الحال ولا يجوز عذبهم جواسيس

في راكبي المناطيد (البالون)

صار للمناطيد في ايامنا هذه اهمية كبرى مع ان استخدامها كان قديماً فقد استخدمها الفرنسيون في معركة فلوريس في ٢٦ حزيران (يونيو) ١٧٩٢ وفي حصار مايانس سنة ١٧٩٤ ولكن لم يبحث احد عن الكتبة والمؤلفين في شرعية استعمالها وكيفية معاملتها رايها الا بعد الحرب السبعينية ولا يحفى بانها افادت الفرنسيين كثيراً فان غمبتا طار بها وتخلص من باريس وقد طوقها العدو من كل جانب وسقط في مدينة « تور » حيث اعد الدفاع الوطني الامر الذي اهاج بسمارك فتعهد بمعاملة راكبي المناطيد معاملة الجواسيس طبقاً لشرائع الحرب — ولم يكن في ذلك العهد فقرة واحدة تشير الى المنطاد ورغب بعض كتبة الالماني في تأييد دعوى بسمارك في هذه القضية فلم يفلحوا اذ ان معظم المشرعين يعدون راكبي المناطيد كالرواد والسعاة الذين يخرقون صفوف الاعداء علانية بالبنسهم الرسمية فينسلقون الجبال والهضاب استكشافاً لمواقع العدو وانما اجازوا تصويب

المدافع والبنادق على المناطيد والسعي لاسقاطها فاذا افلحوا وجب معاملة راكبيها كاسرى حرب

ومن الغريب ان الشارع بلونتشلي الالماني الشهير ادعى بان الفضاء الذي يكون فوق معسكر جيش هو خاص بذلك الجيش . وقد جعل حدوده من ثلاثة الاف الى اربعة الاف قدم صعوداً . . . ورد عليه الشارع كالفوققال ان مثل راكي المناطيد مثل بحارة سفينة تمكنت من خرق ثغر محصور بمراكب العدو فمن يخرق الهواء يكن يخرق الماء . ووافق على قوله مؤتمر بروكسل ولم يسع مندوبو المانيا الا الاعتراف بوجوب معاملة راكبي المناطيد معاملة اسرى حرب

في مراسلي الجرائد

اصبح لمراسلي الجرائد السيادة الذين يرافقون الجيوش في الحروب مقام رفيع وكثيراً ما تكون الصحف اسبق في نشر اخبار الحرب من القواد انفسهم . فان مراسل جريدة التيمس هو اول من بشر الامة الفرنسية بدخول جنودها ظافرة الى تاناريف قاعدة مداغسكار . ومكاتب روترسبج الجنرال روبرتس قائد الجيوش الانكليزية في الترانسفال في تبشير الامة الانكليزية برفع الحصار عن « مفكين » بعد حصار ستة اشهر . وقد انذرت جريد الدالي مايل وحدها خمسة عشر مراسلاً الى حرب الترانسفال فلم يسلم الا واحد منهم وسقط الباقيون اما قتلى او اسرى او مرضى وكفى بذلك دليلاً على اهمية الصحافة في ايامنا . وبالرغم من ذلك فلم يتقرر في امرهم شيء بعد وانما يحق للقائد العام قبولهم في لحاق جيشه او رفضهم ويحق له ايضاً مراقبة رسائلهم التلغرافية وحجزها اذا كانت مضرة بحركاته

فذا وقع مراسل في قبضة العدو لا يحق له المطالبة بان يعامل كاسير حرب اذ للعدو حرية التصرف به وانما جرت العادة بحسن معاملتهم ورعاية مقامهم

في الاجانب الذين ينخرطون في جيش العدو

لا فرق في كيفية معاملة الجنود الوطنية التي تحارب دولة عدوة لها وبين الجنود والضباط المأجورين الذين ينخرطون في صفوف العدو طمعاً بمال او انتصاراً لهم . ويذكر القراء حسن معاملة الانكايز للضابط الفرنسي فيابوي دي ماربول الذي سقط قتيلاً في حرب الترانسفال بعد ان اضر بالانكايز ضرراً كبيراً وكيف احتفلوا بدفنه واكرموا رمتهم مما يدل على عدم اهمية هذه المسألة في ايامنا الحاضرة ولا يخفى بان لا فرق في ما تقدم بين معاملة الرجال والنساء فالجزء واحد لكلا الجنسين

الفصل الرابع

في واجبات المتحاربين بعد القتال

على المتحاربين بعد الاعتراك وانجلاء اقتال واجبات هامة توجبها الانسانية وفروض مقدسة تدعو اليها المروءة والمدنية نحو من خانهم الدهر وسقطوا في حومة الوغى اما قتلى أو جرحى او اسرى

القتلى

قررت عادات الامم المتعدنة ثلاثة واجبات نحو القتلى :
الواجب الاول صيانة جثثهم وحرمة ابدانهم فلا يجوز سلب ما عليهم أو تفتيش جيوبهم بل يجب اعادة كل ما يعثرون عليهم الى ذويهم بواسطة حكوماتهم ولكن لا يخفى ما في تنفيذ هذا الامر بالدقة من الصعوبة والمعاذير
الواجب الثاني . تحقيق شخصية الميت فلا يجوز دفنه الا بعد اخذ جميع الاشارات والعلامات المثبتة حقيقة شخصه . وكانوا يهتدون سابقاً الى معرفة القتل بواسطة تذكرته ونمرة فرقته مع كنية سحله . واما الان فتسهل معرفته اذ كل

جندي يخطط في جيبه صفيحة نحاسية قد حفر عليها جميع ما يلزم للهداية اليه فتى
ثم التحقيق عن كل ذلك وجب ارسالها الى الفريق الاخر مع الموجودات التي
وجدت عليه

الواجب الثالث : دفن القتلى باحترام . وذلك فرض محتوم على الظافر أو
على الراسخ والراكن في ساحة القتال . وكثيراً ما يتفق الفواد على هدنة وجيزة
ريها يتمكن كل فريق من دفن قتلاه ونقل جرحاه

ويجب على الاخص اخذ الحطة والحذر التام من التسرع بدفن القتلى
خيفة ان يكون بينهم جرحى في قيد الحياة . ثم الاحتراس من تفشي الاوبئة
القتالة أو الامراض المعدية وغير ذلك مما هو معروف من قواعد الصحة وحفظ
الابدان

في المرضى الجرحى

لاشي اولى بالاعتناء وادعى الى الرأفة والحنان من الجرحى أو المرضى الذين
يسقطون في ساحة القتال دفاعاً عن شرف بلادهم وذباً عن اوطانهم وهم بعيدون
عنه ناثرون عن الاهل والمخلائ . ومن الواجب البدهي أن يعتني كل فريق
بجرحاه ومرضاه ولكن قضت الشرائع الدولية على كل فريق من المتحاربين
بالاعتناء بجرحى الفريق الآخر ومرضاه كأنهم من جنده بلا ميزة أو استثناء وقد
استنبطوا من عهد ايس قريش مستشفيات نقالة لتلك الغاية . وكان القواد يتعاهدون
قديماً قبل تصادم الجيشين على كيفية الاعتناء بجرحى بعضهم بعضاً ويتواثقون على
العناية بهم وتمريضهم مع حفظ كرامة المرضين والاطباء والجراحين وغيرهم من
القائمين بخدمتهم . وانما كانت تلك المعاهدات موقفة يجهلها الجند ويتعذر عليهم
اجراء منظورها

ولا يخفى ان عدد الجرحى في الحروب الحاضرة يتكاثر من يوم الى آخر لما
اخترعوه من الآلات الحاصدة للارواح والقذائف الهائلة

جمعية الصليب الاحمر

الفضل في التفكير بحالة الجرحى والاشارة بوجوب استنباط طريقة لسرعة
معالجتهم وتمريضهم يعود الى رجل سويسري الاصل من اهل البر والاحسان
يدعى هنري ديران وكان قد تفقد عام ١٨٥٩ ساحات الحرب التي نشبت بين
فرنسا والنمسا في شمالي ايطاليا وشاهد أهم معاركها المعروفة باسم سولفرينو وكان قد
سقط بها اربعون الفا بين جريح وقتيل ونحو ذلك العدد من المرضى وكانت قد
أخذ على نفسه الاعتناء بمواساة الجرحى ومعالجتهم فشاهد بلواهم بام عينه وسمع
انينهم وعويلهم وبكاهم باذنيه مما تنفطر له القلوب فنشر بعد الحرب كتاباً سماه
تذكار سولفرينو شرح فيه ما عاينه ووصف حالة اولئك احسن وصف مما اهاج
العواطف واثار الحاسات الانسانية في عموم الطبقات ومختلف البلدان . وشاركه في
جهاده الخيري جمعية خيرية سويسرية وكانت الغاية اولاً تأليف جمعيات في كل
بلاد لمساعدة جرحى الحروب . ولكن اشار بعض الالمان بوجوب تعاهد الدول
على صيانة تلك الجمعيات وعدم التعرض لها وغير ذلك مما استلقت انظار الحكومة
السويسرية فدعت في ٦ حزيران ١٨٦٤ جميع الحكومات الاوربية والاميركية
لعهقد مؤتمر دولي في جنيف وساعدت فرنسا ذلك المشروع كثيراً فتم انعقاده في
٨ آب ووضعوا مشروعاً قرروا فيه كيفية معاملة الجرحى في حومة الوغي وصادق
عليه معتمدو الدول الاوربية اجمع ووافقت عليه اخيراً تركيا والمجم واليابان وسيام
والكونغو وغيرها وضيف الى ذلك المشروع بنود خاصة بالمارك البحرية لم تتم
مصادقة الدول عليها حتى الان

ولا يسعنا في هذا المختصر الا اقتطاف اهم ما جاء في ذلك المشروع من

الامور التي تختص بمعاملة جرحى الحرب

١ - قرروا وجوب حياض المستشفيات وعدم ضررها أو مسها اذا كان فيها

مريض او جريح على شرط الا يكون فيها جند ما لاي عذر كان سواء للهجوم

او للدفاع

٢ — صيانة الاطباء والممرضين والجنود النقلة والكهنة . فاذا وقعوا في قبضة العدو لا يمكن عدهم اسرى حرب ولكنهم اما يعيشون في اجراء وظيفتهم عند العدو واما يرجعون الى معسكرهم مخفوريين

وايس في ذلك المشروع ذكر للجمعيات الاخرى التي تتألف عادة عند انتشاب الحرب لمساعدة الجرحى ولكنهم في الغالب يحسنون معاملة القائمين بها . والسكان الذين يعتنون بالجرحى يعفون من ضرائب الحرب وغرائمها

٣ — الاعتناء بجميع الجرحى على السواء بقطع النظر عن مللهم أو اجناسهم أو مذاهبهم وبحق اللقواد اعادة الجرحى الى معسكرهم اذا تعذر عايه تمريرهم

٤ — اعادة الجرحى الذين لا يصاحون للحرب بعد شفائهم الى بلادهم

٥ — لا يحق لاحد التعرض لعجلات الجرحى او لقطرها الا اذا كانت سيرها مضرًا بحركات الجند وترتيب صفوفه فيحق للقتل اجبارها على السير في طريق آخر

وقد اتفقوا تسهيلاً لتمييز تلك العربات وعمال تلك المستشفيات على علامة تظهر عن بعد فاختراروا العلم السويسري اعترافاً بفصل تلك البلاد على هذه الجمعية وهو صليب احمر على علم ابيض يرفعونه على قم المستشفيات او على ظهور العربات والقطارات ويتقاده الممرضون والمستخدمون على سوا عدهم

وقد ابدلت الدولة العثمانية الصليب الاحمر بهلال احمر ابان الحرب الاخيرة مع الروسية وصار الهلال من ذلك العهد علامة مستشفيات الدول الاسلامية و اشار البعض بوجوب اختيار علم آخر جديد ليس فيه اشارة الى ديانة أو انتماء الى امة

واثارت هذه المسألة خلافاً شديداً بين الفرنسيين والبروسيين في الحرب السبعينية واشتد اللجاج بين بسمارك والكونت دي شتودري من اجل كيفية معاملة الجرحى وكان كل فريق يلقي الذنب على الفريق الاخر بلا جدوى ولا طائل وأما الدولة الروسية فقد جمعت في كراس صغير جميع التعليمات اللازمة بهذا الشأن ووزعته على جنودها وكلفتهم حفظ قواعده والعمل بموجبه

وجملة القول انه مع ما في ذلك المشروع الجليل من الخير والبر والاحسان وما نجم عنه من الفوائد فقد وجدوا فيه بالاختبار نقصاً لا تزال الامم المتقدمة تسعى في سده رحمة بيني الانسان

في اسرى الحرب

كان الاقدمون في سالف الزمن يعتبرون العدو الذي يقع في قبضة ايديهم اسيراً لا تحميه الشرائع الانسانية فكانوا يذبحونهم كالاغنام بلا شفقة ولا حنان كذلك كانت عادة الاثوريين والفينيقيين والمصريين واليهود في حروبهم ولم يكن عملهم محصوراً في الاسرى بل كان يتناول جميع السكان بلا تمييز في الاجناس والاعمار . ولكن لحسن الحظ (كذا) تغلب الطمع على الظافرين فابدلوا القتل بالاسترقاق وهذه اول خطوة خطتها الحرب نحو المدنية . . . والفضل الاكبر فيها عائد الى الرومان لانهم اول من استعبد الاسرى وسخر الشعوب المغلوبة . ثم جعلوا عبودية الاسير خاصة بالدولة وايس بالجندي الآسرا وقائده ولكنهم عادوا في القرون الوسطى الى تلك العادة الوحشية فصاروا يذبحون الاسرى وكثيراً ما كانوا يذبحون سكان المدن وخصوصاً اذا استقروا في الدفاع أو ثبتوا في القتال وكان للظافر عندهم الحق المطلق في التصرف باسير وله الخيار في قتله او يمه او استرقاقه ثم انتشرت عادة الفدية فأثرى بسببها عدد من القواد وغنموا اموالاً طائلة واصبحت الحرب تجارة رابحة ووصل بهم الحسد الى تعيين تعريفة لكل فئة من الاسرى كما يفعل التجار في تقدير اثمان سلعهم

واخيراً بطلت تلك العادة وخطت الحرب خطوة مهمة في هذا الشأن في اواخر القرن الثامن عشر فانتقد المؤرخون قساوة الجنرال بونبارت لذبحه الذي اسير في يافا وحملوا عليه حملات شديدة رغم اعتذاره بانه لم يفعل ذلك الا اضطراراً بحجة انه كان قد امر بتسريح اولئك الاسرى للمرة الاولى فعادوا الى قتاله . وانكروا على روسيا ايضاً ارسالها اسرى الفرسيس عام ١٨١٢ الى سيبيريا واختلف علماء هذا الفن قديماً فيما اذا كان يجوز معاملة الاسرى تلك المعاملة

الوحشية . فاجازها بعضهم وحرّمها الآخرون . واما اليوم فقد اجمع الشراع على مبدأ عام وهو ان العدو الذي يقع في قبضة عدوه فهو اسير حرب يحجز مؤقتاً عن مشاركة قومه في القتال فلا يجوز قتله ولا ضربه ولا بيعه ولا استرقاقه

وقد يتفق ان يجلب الاسير على الآسر ارتباكاً او يتعذر عليه حراسته أو غير ذلك فهل يجوز والحالة هذه حرمانه من الامان وهل يجوز قتله . — تلك مسألة دقيقة اجازها بعض الشراع مثل بلونتشلي وهافنر وغيرهما . واما كالفو وامثاله فقد حرّموا قتل الاسرى تحريماً تاماً وقالوا ان تعذر على الآسر حراسة اسراه وجب عليه ان يخلي سبيلهم ويطلق سراحهم لانه اذا كان لا يجوز للقائد احراق مدينة أو قرية تعذر عليه حفظها في يده فالاولى ان لا يجوز قتل النفس وهي اعزّ وأمن من حجارة مرصوة

وصار للاسرى في الحروب الحاضرة اهمية كبرى نظراً لكثرتهم فقد بلغ عدد اسرى الفرنسيين في الحرب السبعينية ١٦٠ و ١١ ضابطاً و ٨٨٥ و ٣٣٣ جندياً فتأمل

ويتفق احياناً ان يقع الملوك والوزراء وغيرهم من كبار المماكة في قبضة العدو فهم حينئذ أسراء حرب . اذ الغاية من الحرب اضعاف العدو بجميع الوسائل المشروعة . ولكن من البديهي ان معاماتهم تكون ممتازة موجبة للرعاية والاحكام . فلا يعاملون الملوك اليوم كما عامل شركان فرنسوا الاول ملك فرنسا . فالامان اكرموا نابوليون الثالث اكراماً فائقاً بعد اسره في سيدان وكذلك فعل الفرنسيون بالامير عبد القادر الجزائري والروس مع الامير شامل الشركسي . حتى بلغ منهم الحد الى معاملة ملوك الامم المتوحشة معاملة حسنة كما فعل الفرنسيون في بهانزين ملك الداهومي وملكة مداغسكار بعد ان استنصر عنهما من الفظائع ما اشتهر وقد احسن الانكليز معاملة زعيم الزولوس ولكنهم اساءوا معاملة نابوليون الاول في جزيرة القديسة هيلانة يدانهم اكرموا كرونجه القائد الترنسغالي كثيراً يوم كان اسيرهم في تلك الجزيرة

في كيفية معاملة الأسرى

الأسير عند الأمم المتعدنة عبارة عن حجز مؤقت يمنع الأسير من مساعدة قومه في القتال أو الدفاع ويكون تحت سلطة الحكومة وحمايتها وليس بقبضة الجندي أو القائد الذي أسره . وللظافر الحق المطلق في حرمانه من حرية الرجوع الى معسكره ولكنه لا يحق له قصاصه أو تعذيبه أو اهنته أو تشويهه أو حرمانه من الطعام أو الشراب باعتبار كونه عدوًا وقد ولع أسيراً . وواجبات الأسير الرضوخ لنظام الظافر فإذا تمرد أو عصي حق عليه الجزاء أو القصاص فيحال الى مجلس عسكري وإذا ارتكب جرماً عومل بموجب ذلك النظام

ولا يجوز الاستيلاء على امتعة الأسرى أو سلب ما عليهم من الحلي والدرهم فإذا دعت الضرورة الى نزعها من ايديهم وجب اعادتها حين تسربحهم . واما الاسلحة فهي بالطبع غنيمة الآسروانما جرت العادة من قبيل المجاملة رد السيوف الى الضباط فقط

والأسرى يرسلون عادة الى مدينة محصنة أو معقل أو الى معسكر ويحددون لهم محلاً معلوماً لا يتعدونه أو يطلقون لهم حرية التنزه على شرط الحضور في ساعة معينة لتعدادهم

ويعطى للضباط حرية اكثر مما للانفار . ويجوز احياناً سجن الأسرى خوفاً من الحرب أو اذا خالفوا النظام وانما العدالة تقضي الا يسجنوا مع المجرمين ويجب معاملة الأسرى بالرفق وعلى الحكومة الاهتمام بهم والعناية بامر معيشتهم تبعاً لشروط مقررة بين المتحاربين فإذا لم يكن ثمة شروط معروفة وجبت معاملتهم من حيثية المعطوم والمشروب معاملة الجنود الظافرة على السواء وتبقى النفقة على الغالب حتى يقع الصلح أو التبادل

بؤذن بعض الاحياء للأسرى بالاشتغال كسباً لمعيشتهم وانما تلك منه واحسان من الظافر

والعدالة والشرف العسكري بحرمان اجبار الأسير على مشاطرة بلاده في عمال

حربي مهما كان كما انه لا يجوز الاساءة اليه لجملة على افشاء سر جنده أو الافادة عن احوال وطنه

وقد اجازوا تشغيل الاسرى في اشغال عامة على شرط ان لا تكون تلك الاشغال متعبة أو مخطرة أو محطة بمقام الجندية وان لا يكون لها علاقة بالحرب المنشبة

فرار الاسرى

إذا حاول الاسير الهرب فلا يعد فراره جرماً وإنما محاولته هذه تعرضه الى سرامة شديدة واحتياطات اخرى شرعية يحق للآسر اتخاذها فيجوز اطلاق الرصاص عليه في اثناء فراره على شرط أن يخطر بذلك . ولكن اذا تمكن من النجاة ولحق بمسكبه ثم عاد فوقع اسيراً مرة ثانية فلا يمكن مجازاته لفراره الاول لان الفرار من الاسر كما ذكرنا لا يعد ذنباً بل يعرض الفار الى التشديد والمراقبة بصفة خاصة

إذا حدثت مؤامرة عامة بين الاسرى على الفرار جملة أو افراداً وكشف امرهم وقع المتآمرون تحت القصاص والعقاب الشديد حتى انه يجوز الحكم عليهم بالاعدام اذا اقتضت الضرورة ذلك وكان الذنب كبيراً

لا يجوز جعل الاسرى متكافين فاذا لاذ بعضهم بالفرار فلا يسوغ مقاصة رفقائه الآخرين كما فعل القائد البروسياني فالكنيستين في الحرب السبعينية فانه امر بحجر عشرة انفار كلما فر أسير من رفاقهم

يسرح العدو احياناً اسراه مرخصاً لهم بالعودة الى وطنهم اذا وعدوا وأقسموا بالاستكانة وعدم تجريد السلاح عليه في الحرب المنشبة

فيحق للاسير عند عودته الى وطنه أن يستخدم في الوظائف المالكية والسياسية مع الاذن بتعليم الرديف وقع الثاثرين وبمحاربة عدو آخر لبلاده اذا لم يكن مخالفاً للعدو الذي اطلق سراحه

على الاسير المسرح القيام بوعده فان اخلف به وحنث بيمينه جازت مجازاته حتى الحكم عليه بالاعدام ولكنهم قلما يصلون الى هذه الصرامة الا لضرورات داعية

إذا أطلق سراح أسير بعد أن وعد وأقسم هل يجب على حكومته احترام
يمينه واعفائه من الخدمة العسكرية ؟ — تلك مسألة منوط أمرها بشرائع البلاد
الداخلية فإذا كانت تجيز لجودها الوعد تحتم عليها القبول به والقيام بموجبه والا
حق لها مجازاة جنديها لمخالفته شريعة بلاده ولكن يجب مع ذلك احترام
وعده وقسمه . كذا افقت فئة من المشرعين . واحسن ما ذكر في هذا الباب ما
جاء في تعاليم الولايات المتحدة وذلك أنه إذا رفضت حكومة ما قسم جنديها
وجب عليها إرجاعهم إلى أسرى فإذا رفض العدو قبولهم فبهم برية من
بينهم . وموثم بروكسل يشير على المأمورات قبول بين جنودهم منعاً للمشاكل
الأسرى يبادل بمبدلة الأسرى ويكون باتفاق خاص يسمى « كارتل » والمبادلة
هي اختيارية وإنما يجب التصريح في الاتفاق فيما إذا كان يجوز للجنود المسرحة
العود للخدمة العسكرية

والمبادلة هي أن يبدل جندي بأخر وضابط بضابط وجريح بجريح ومريض
بمريض . وهكذا كل على نسبة رتبته ومقامه وحالته . ويجب على كل أسير أن
يصدق القول في إعلان رتبته بدون تمويه أو تضليل . والضابط يبدل عادة بعدد
معلوم من الانفار بنسبة رتبته ومقامه

وينتهي الأسر أخيراً بانتهاء الحرب وعقد الصلح فلا يبقى شيء إلا الاتفاق على
شروط التسريح المادية كالغرامة وما أشبهها

هذا وقد كتب المشرعون فصولاً إضافية في هذا الباب اقتطفنا منها زيادة
أقوالهم وأهم آرائهم خوفاً من التطويل الممل وهو لا يهم إلا الذين انقطعوا
لدراسة هذا الفن

محرر

الفصل الخامس

في غير المقاتلين

قد حرمت حقوق الممل في عصرنا الحاضر ما كان جائزاً الى اواخر القرن الثامن عشر وعليه فقد ميز الشراع في ايامنا هذه بين العدو المحارب ويسمونه « عدو عامل » والعدو غير المحارب وهو « عدو غير عامل » فاجمعوا على صيانة السكان غير المقاتلين وعدم التعرض لحريتهم ومعاملات الدول توجب حرمة اعراض النساء وصيانة الاملاك وعدم التعرض الى المعتقدات الدينية وغالباً يتعهد المتحاربون على ذلك عند اشهار الحرب

ولما اشتهرت الحرب السبعينية اصدر ملك بروسياء منشوراً الى الشعب الفرنسي يقول فيه « اني احارب الجيش الفرنسي وليس الفرنسيين فاني اتخذتهم تحت حمايتي يتمتعون بأمن تام في جميع ما يخصهم طالما كانوا لا يجاهدون بالعداء نحو الجنود الالمانية »

وبناء على تلك القاعدة الاساسية لا يجوز جرح احد من السكان أو تعذيبه او اهاته ولا معاملته بقساوة واستبداد وعلى الاخص خرق حرمة العيال او عرض النساء

ولا يجوز حملهم على قسم بين الطاعة والامانة للعدو الظافر فان احتلاله البلاد انما هو وقتي

ولا يجوز اكرامهم على مشاركة العدو في قتاله مع ابناء وطنه . ولا يسوغ تجنيدهم او سوقهم قهراً الى الاسوار وحملهم على الهجوم او الدفاع ولا يجب قسرم تهويلاً باباحة ما عندهم مما يفيد العدو ويأول الى ضرر بلاده . ولا الى خيانة الاسرار وتفسير اشارات جنده . فان مثل تلك الخيانات توجب المجازاة عند جميع الحكومات

ولا يحق لعدو قهر احد من السكان على حراسة مؤونته وذخائره والدفاع عنها

ضد مواطنيه ولا اجبارهم على ركوب السكك الحديدية منبأ لجند بلادهم من هدم الخطوط أو تميم القطر . ولكن الالمان كثيراً ما لجأوا الى تلك الوسيلة في اثناء حربهم الاخيرة . فقد كانت الجنود الالمانية تسوق اعيان المدن الفرنسية التي احتلتها سواً فيركونهم في العرات الكاثمة في مقدمة القطر رهائن حتى اذا كان ثمة مكيدة او دسيسة لتمييد القطار او قلع الخطوط ان يقع البلاء على الفرنسيين فقط . وقد انتقد الفرنسيون كثيراً على هذا العمل وعدوه مخالفاً لحقوق الملل مغايراً للعدالة بحجة ان الانتقام بهذه الكيفية يقع على الابرياء

هذا وانما الحرب هي الحرب كما يقال فقد توجب ضرورتها اموراً لا بد منها اجازتها شرائع الحضارة مع قساوتها وظلمها كوضع الضرائب على سكان المدن التي يحتلها العدو والاستيلاء على ما يحتاج اليه المحتلون من ادوات ونحوها وتسخير الافراد بنقل المؤن والذخائر على خيولهم وعرباتهم مع ما في تلك الامور من المشاركة للعدو في محاربة بلاده والتسهيل عليه في سبل الفتح والاستيلاء غير ان ذلك العمل لا يعد خيانة لانهم اجبروا عليه قهراً

ولكن لا يجوز سوقهم الى ساحات الحرب وامر يرضهم لاختار القتال . فاذا كانت الطرق قد دمرت والجسور تعطلت بحق للظافر تسخير السكان في اصلاحها واعادت بنائها ولكن لا يحق له حملهم على فتح سكة جديدة حربية . وجرت العادة ان يجبر الغالب سكان المدن التي يمر فيها ان يدلوه على الطريق ولا ينبغي ما لهذه الدلالة من الاهمية فهي اشد ضرراً على بلاده مما لو كان الدليل في صفوف الاعداء ومع ذلك لا يعد عمله خيانة لانه فعل ذلك مكرهاً

ومن البدهة ان الدليل اذا تبرع من تلقاء نفسه بدلالة العدو على طرق البلاد عد عمله خيانة واستحق الجزاء

فاذا خان الدليل وضل الطريق عمداً فالعادة ان يحكم عليه بالاعدام نظراً للاخطار التي يجلبها للعدو وانما يجب قبل الحكم عليه التدقيق والتحقق فيما اذا كان تضليله عمداً أو جهلاً

في الرهائن والعصيان

— لا يحق للعدو الغالب ان يزنهن عنده فرداً او افراد لكي يحمل سكان مدينتهم على اتيان امر ما . تلك عادة همجية قد حرمها المتمدنون .
وايكن المغلوب مطالب باطاعة الغالب — ذلك حق القوي على الضعيف فان بعضاه حق عليه الجزاء . واختلف الشرائع في كيفية معاملة السكان الذين شقوا عصا الطاعة واثاروا الناس على العدو والمحتل بلادهم وقد تعذر على مؤتمر بروكسل حل تلك المسألة الدقيقة . ولذا فاتهم تركوا لكل قائد حرية العمل تبعاً لظروف المكان والزمان

ومن البديهي ايضاً ان القائد الذي يحتمل مدينة مكاف بالحرص على سر حركاته وقواته . فاذا افشى ذلك السر فرداً من السكان حق للقائد مجاراته سواء كانت تلك الاباحة عمداً او جهلاً سهواً او ضمناً ولكن الجزاء يكون بقدر الجرم على ان يكون ذلك بعد محاكمته قانونياً

الفصل السادس

حقوق المحارب في ارض العدو

ذكرنا فيما تقدم ان العاية الاولى من الحرب اثبات سيطرة القوي على الضعيف لانها تنتهي باعتراف المغلوب بضعفه وانصياعه صاغراً لشروط الغالب فكل عمل يؤول الى تلك الغاية كان حلالاً جائزاً والعكس بالعكس . وعلى هذا المبدأ قسم الشرائع الاعمال الحربية الى « ضرورية » و « غير ضرورية » فالاعمال الضرورية هي التي تمكن العدو من اضعاف عدوه باسرع ما يمكن والغير الضرورية هي التي تطيل زمن الحرب وويلاتها بلا فائدة ولا نتيجة نعمد
وذكرنا ايضاً ان الحرب في ايماننا لا توجب اعدام جند العدو بأسره وهدم

ابنيته وتخريب املاكه فخرمان العدو من الاقتتال والاعتراك ومنعه من الانتفاع بامواله وذخائره تكفي للوصول الى تلك الغاية

والقوات الحربية لا تقتصر على القوات العسكرية بل هي تداول القوات الاخرى الناتجة من اسباب الثروة كالعقارات والاملاك وواردات البلاد ولكن لا بد للوصول اليها من احتلال البلاد او فتحها وهذا مدار بحثنا في هذا الفصل

في طبيعة الاحتلال

كان للغالب المحتل من قديم الزمان الى اواخر القرن الثامن عشر حرية العمل ومطلق التصرف في ارض عدوه وقد وافق الشرع والسياسيون على ذلك ولكنهم ميزوا في أيامنا بين الاحتلال الموقت والاملاك الدائم. فاذا كان الاحتلال موقتاً حق للمحتل الاتيان بما ياول الى اتمام الحرب ، ولكنه لا يحق له قلب الهيئة الحاكمة بامرها وان ساء له منه تلك الهيئة من ان يسمع لاوامر الحكومة الشرعية المغلوبة مع ترك الادارة على ما كانت عليه قبلاً والا كتماء بالاستفادة من احتلاله العسكري الا اذا كانت تلك الهيئة معاكسة له فيحصل له تشكيل حكومة مؤقتة لخدمة مصالحه في اثناء الاحتلال . اما اذا كانت غاية المحتل ضم البلاد الى بلاده فيحق له قلب الهيئة الحاكمة وتأليف حكومة اخرى تجري الاحكام باسم الفاتح الغالب . كما فعل البروسيانون عند احتلالهم الانزاس واللوردين . وكن ما دامت الحرب قائمة فذلك لاحتلال لا يعد شرعياً قانونياً . وسواء كان الاحتلال دائماً او مؤقتاً فلمحتل ان يأنمن على صيانة جنده لانه اصبح مسؤولاً عن الاشخاص والجماعات التي وقعت تحت سلطته . والعادة في مثل هذه الحال ان يصدر الغالب منشوراً يعلن فيه حدود الارض المحتلة وواجبات كل فريق . كذا فعل الالمان في الحرب السبعينية فوضعوا الاحكام العرفية في كل بلد احتلوها

في شرائع البلاد بعد الاحتلال

تبقى الشرائع المدنية جارية مجراها في البلدان التي احتلها العدو الا اذا كانت

مقاومة لمصلحه وهو نادر . لان الشرائع تكون في الغالب خاصة بالافراد وليس بالحكومات وقس على ذلك القوانين والنظمات الخاصة بالبلديات وقد جرت عادة المتغلبين ان يتركوا لاحكام الشرعية جارية مجراها الا اذا كانت مضرة بهم كاحكام القرعة العسكرية فانه يحق لهم حينئذ منع الاشخاص القادرين على القتال من الانضمام الى جنده

. واصدر الامبراطور غليوم في الحرب السبعينية منشوراً في ١٥ ديسمبر حرم فيه على سكان التناطعات التي احتلتها الجنود البروس يانية اللحاق بالجيش الفرنسي والانضمام تحت لوائه وقرر عقوبه كل مخالف بمحجز املاكه ونفيه عشر سنوات من بلاده

اما المحافظة على القوانين الجزائية فانها اتد لزوماً من جمع الشرائع والنظمات لان المنشردين والصوص وقطاع الخارق يغتتمون فرص الحرب للتعدي والسلب فيجب والحالة هذه السهر والصرامة في الجزاء عبرة ومثلاً طبقاً لشرائع البلاد الاولية الا اذا كان التعدي واقعاً على جنود المحتلين فيجازون حينئذ طبقاً لشرائعهم

في ادارة العدلية بعد الاحتلال

اذا كان الاحتلال مؤقتاً لا يحق للمحتل توقيف الاحكام العدلية او تغييرها بل يجب عليه صيانة حقوقها واطلاق الحرية لها لان الغاءها لا يجر الى الغالب نفعاً ولهذا السبب عبه ليس من مصلحة القضاة الوطنيين اتارة الاحقاد وما كسة المحتلين . ولكن باسم من تجري تلك الاحكام ؟ - باسم سلطة الحكومة الشرعية الاصابة وقد ابادها العدو باحلاله ؟ - أم باسم الغالب وسلطنه جبرية غير شرعية ؟ - تلك مسألة سببت اختلافاً شديداً في الحرب السبعينية بين الالماني وقضاة الفرنسيين . لان الالماني رفضوا بادي ذي بدء الاعتراف بالحكومة الجمهورية فاقترحوا على مدينة « نانسي » ان يصدرها احكامهم باسم نابوليون الثالث وكانت الامة الفرنسية قد خلعتة . فرفض القضاة اقتراحهم فطلبوا اليهم أن يقضوا باسم السلطة الالمانية العليا المحتلة الالزاس والورين وكانت غايتهم تحويل احتلالهم

القهرى الى اعتقال شرعى فرفضوا ايضاً . فاقر النصاب اخيراً بالاجماع في جلسة عامة على توقيف الاحكام واقفلوا المجالس وحذا حذوهم قصاصة مدينة « لان » و « فرسايل »

هذا واذا اقتربت جنود الدولة المحتلة ذنباً نحو السكان سيقوا الى المجالس العسكرية وحوكموا طبقاً لشرائع بلادهم الجزائية .
واما اذا اقترب بعض السكان ذنباً فحلف طرق محاكمهم باختلاف المحتلين . فالفرنساويون يسوقونهم الى مجالسهم العسكرية ويحاكمونهم كالجند الفرنسيين .
واما الالمان فانهم يضمنون الاحكام العرفية في كل بلد احتلوها . وما ادراك ما الاحكام العرفية . قال ولانكتون القائد الانكليزي الشهير « ليست الاحكام العرفية الا ارادة القائد العام (كذا) »

في الموظفين والادارات

الاحتلال يمرض الموظفين المحليين الى امور صعبة دقيقة لانهم مطالبون من جهة باتباع اوامر رؤسائهم وحكومتهم المغلوبة ومن جهة اخرى بمراعاة الغالب الفاتح . وانما عليهم في كل حال تفصيل اطاعة حكومتهم الاصلية وترك وظائفهم اذا صدرت اليهم الاوامر بذلك . كما فعلت النمسا لما زحفت الجنود البروسانية على مقاطعة بوهيميا في حرب سنة ١٨٦٦ فانها امرت جميع موظفيها على اختلاف طبقاتهم حتى انفار الشحنة بترك وظائفهم واخلاء البلاد . وقد انتقد بعض الشراخ على هذا الامر

ولكنهم يميزون عادة بين الموظفين السياسيين والموظفين الاداريين فالعمال السياسيون كالولاة وامثالهم ينسحبون امام العدو ويخلون البلاد .
واما بقية الموظفين كالشيوخ واعضاء المجالس البلدية وعمال الجمارك وامثالهم فيمكنهم البقاء في وظائفهم رغم الاحتلال مع تقديم مصلحة الوطن على كل شيء .
ولما دخل البروسانيون البلاد الفرنسية في الحرب السبعينية ابدلوا الولاة بغيرهم من الالمان وطلب حاكم فرساليا الالماني من المأمورين الفرنسيين البقاء في

وظائفهم فرفضوا وردوه خائباً فغرم كلاً منهم بدفع ٢٠٠ فرنك وزج اثنين منهم في السجن... كذا

في الصحافة

الصحافة في الحرب من أشد الاخطار على القواد نظراً لتسرعها في نشر الاخبار والحركات التي تبقى مكتوبة . وعليه جرت عادة القواد الذين يرغبون في اخفاء حركاتهم انما يمنوا مخبري الجرائد من مراقبةهم . وقد يعمون صدور الجرائد المحلية ايضاً . ولا يخفى بان الانكسار من اسد الاقوام رغبة في اطلاق الحرية للصحافة ومع ذلك فهم اسد الس تضيقاً عليها في زمن الحرب . وسليه يحق للفائد اذا احتل مدينة أو مقاطعة أن يقيد حرية الجرائد أو يضعها تحت المراقبة أو يلغها اذا شاء كما تقتضيه ارادته وظروف الحال . على انهم كثيراً ما يتخذونها وسيلة لخداع العدو . .

الفصل السابع

في اموال العدو الثابتة والمنقولة

الحرب تخول الظافر حق الاستيلاء على جميع ما يقع بقبضته من اموال العدو من ثابت ومنقول . ولكن الشراح يميزوا بين تلك الاموال فاجمعوا بداهة بان للظافر حق الاستيلاء على حصون العدو وقلائعه وثكناته وان له نطاق التصرف بها ان شاء استخدها لنفسه وانتفع بها وان شاء دمرها اذا اقتضت ظروف الحرب هدمها . على شرط أن يكون للجند صفة المحاربين كما تقدم وان يصدر القائد العام أمره خطياً بالهدم والتدمير .

وأما الابنية السلمية التي لم تبين للحرب كمعاهد العلم وصروح الادب والمستشفيات والمعابد والكنائس والمناصب والمكاتب والكتابات وغير ذلك فلا يحق للظافر هدمها ولا تشويهها . بل يجب عليه صيانتها والحرص عليها وانما يحق له تحويها اذا

اقتضت الظروف الى ثكنات او الى مستشفيات أو مستودعات للموتن والذخيرة .
وقد قال العلامة قاتل « من أهم واجبات الظافر صيانة المآهد فهي شرف الانسانية
وزينة المدنية وهدمها لا يزيد العدو منعة وانما يجعله معدوداً من اعداء البشرية »
ولما دخل البروسيانيون باريس بعد سقوط نابليون الاول عام ١٨١٥ ارادوا
هدم عامود فنديم النحاسي الذي كان قد نصبه نابليون بعد ظفاره عليهم في معركة
يانا المشهورة وسكبه من مدافعهم . فعارضهم القائد واكتون الانكليزي في
هذا العمل

ثم حاولوا هدم الجسر المعروف باسم تلك الواقعة ايضاً فانفذوا واكتون جنداً
يحرسون جوار الجسر المذكور . اما فرانسوا يوسف امبراطور النمسا فانتقم من
نابليون (صهره) بحرق وياقة . وذلك ان نابليون كان قد شاد في مدينة ميلانو
بايطاليا قبة نصر نقش عليها رسماً يمثل امبراطور النمسا فرانسوا يوسف خاضعاً
لشروط التسليم التي اشترطها عليه . فلما استقال نابليون في فونتلو مكرهاً امر
الامبراطور فرانسوا يوسف ان ينقش نجاه ذلك الرسم استقالة نابليون المذكورة
ولما دخلت الجنود الفرنسية والانكليزية (بكين) عاصمة الصين سنة ١٨٦٠
اضرموا النار في قصر الامبراطور الصيني رغم الحقوق والمعاهدات

ومن الغريب ان بعض الصحافيين الحوا على الدول في الحرب التي انشبت
في الصين منذ بضع سنين بوجوب هدم قصر الامبراطور وتدمير جميع المعابد
والابنية المقدسة عبرة للصينيين وانتقاماً من البوكسر
وبعبارة اخرى يطالبون بمقابلة الهمجية باعمال همجية اخرى وما الفرق اذا
بينها وبين المدنية ؟

هذا وقد حرمت حقوق الدول اتلاف محتويات المكاتب وخزائن المتاحف
لان اتلافها ليس من ضروريات الحرب على ان يبعها لا يجوز ولو قيل باستعمال
ثمها للحرب لان ذلك مخالف لمبادئ المدنية والعمران . وانما اجاز بعض الشراح
الاستيلاء على بعض مجاميع المتاحف او المكاتب غنيمة وشعاراً للغلبة والظفر .
واكن الاكثرية معا كسة لهذا المبدأ

وكان بونبارت قد نقل عام ١٧٩٤ بعد انتصاراته المشهورة في ايطاليا بعض ما
وجده في متاحفها من الرسوم الجميلة والتماثيل القديمة والنقوش الفاخرة والآنية
البديعة مأذوناً باتفاق خطي وقعه كل من البابا والدوق دي بارم وفينيسيا . فلما
دخلت جنود الدول المتحالفة باريس سنة ١٨١٥ بعد سقوط نابليون اقترح اللورد
كاسترلاغ معتمد انكرا رد تلك المتحف والرسوم الى متاحفها فاحتج الوزير
نالايران بان تلك المتحف أصبحت ملكاً للامة الفرنسية باتفاق معلوم . فلم يعبأ
باحتيجائه بل نهجت جنود الدول المتحالفة على متحف اللوفر في باريس واخرجوا
منه تلك المتحف عنوة واقداراً

واما الالمان في الحرب السبعينية فقد كانوا شديدي المحافظة والسهر على المتاحف
التي وقعت بأيديهم في فرساليا وسان جرمان ومعمل سفر . حتى ان البرنس بسمارك
كان قد التمس من سيدقالبيت الذي اقاما فيه في فرساليا ان تبيعه ساعة بسيطة كانت
في غرفة اشتغاله تذكراً له ورضي بالتمن الذي تقترحه فابت عليه ذلك . واخير
استولى على تلك الساعة وترك بدلها صرة من الدراهم تريد عن ثمنها اضعافاً فحمل
كتيبة الفرنسيين عليه حملة شديدة لا يزال صداها يرن في الاذان لهذه الايام ولقبوه
من اجل ذلك بسارق الساعات

في العقارات

اجمع الشراع واتفقت الحكومات بان للغالب حق الانتفاع بأبنية العدو
المغلوب وعقاراته على ان لا يحق له امتلاكها

وللظافر ايضاً حق الاستيلاء على واردات الدولة وصادارتها والانتفاع بمداخلها
فيجوز له كراء مزارعها واحراجها وجميع ما يختص بها والانتفاع من غاباتها وقطع
اشجارها استخدماً لاشبابها في بناء الاستحكامات او فتح الطرق اذا اقتضت
الحركات الحربية الدفاع . ولكن قطع الاشجار يجب ان يكون تبعاً للنظمات
الموضوعة والقواعد المسنونة للاخراج

في المنقولات

من البديهي ان للظافر حق امتلاك جميع منقولات العدو التي تستخدم للحرب كالأسلحة والخيول والدخائر وعربات التل والمؤن وما اشبه ذلك والقاعدة المرعية عند الدول ان تلك الغنائم هي للدولة وليست لافراد الجنود الذين يغتتمونها . فان القائد العام يعطي بدلها لكل غانم مبلغاً معلوماً من المال .
هكذا فعل الالمان في الحرب السبعينية

في السكك الحديدية

للسكك الحديدية في الحروب الحاضرة اهمية كبرى لانها اصبحت ركناً قوياً للدول فاذا عرف القواد استخداما كانت اكبر مساعد لهم على الظفر نظراً لسرعتها في نقل الجيوش وجمع الدخائر والمؤن وغير ذلك مما تحتاج اليه الجنود في حركاتهم الحربية . ولكن اهميتها هذه جعلتها عرضة لطوارق الحرب واتصاريفها . واصبح هم القواد الاول عند زحفهم على بلاد العدو الاستيلاء على السكك الحديدية وحجز جميع مهماتها ومعداتا من عجلات وارتل وقواطر فيستخدمونها لحاجاتهم ويحرمون العدو من فوائدها فيزيدونه ارتباكاً وقهراً . وقد حجز الالمان في الحرب السبعينية جميع السكك الحديدية الفرنسية التي وقعت بقبضتهم وتولوا ادارة سيرها فوجب ذلك جداً طويلاً في سرعية ذلك الحجز ونتائجه . ولكن لما كانت السكك الحديدية من اكبر العوامل في الحرب اصبحت حجزها والحالة هذه شرعياً وانما تختلف نتائجها باختلاف البلدان وتبعاً لادارتها فالسكك الحديدية في المانيا وبلجيكا مثلاً خاصة بالحكومة واما في اسكانرا فانها لشركات تجارية تحت مراقبة الحكومة وبعضها في فرنسا خاص بالحكومة وبعضها للشركات . فاذا كانت تلك السكك خاصة بالحكومات حق للظافر حجزها وتولي ادارتها والانتفاع منها ومن اجورها ايضاً طالما هو محتل ارض العدو ولكن لا يحق له بيع شيء من مهماتها ومعداتا لانه ليس مالاً

ونقطة الخلاف بين الشراع هي — هل يجوز للظافر استملاك تلك المهمات والمعدات وارسالها الى بلاده او لا ؟ فبعضهم من اجاز ذلك لان تلك المهمات حرية و بعضهم لم يجزه بدعوى ان الغاية الاولية منها تجارية وليست حرية فيحق للظافر الاستفادة منها واستخدامها اما كانت الحرب متشعبة فاذا وقع السلم وحب عليه ارجاعها لاصحابها . وقد وافق على هذا القول مجمع حقوق الملل

واذا كانت السكك ملكاً لشركات خاصة حق للغالب الاستيلاء عليها منعاً للعدو من استخدامها وجاز له تولي سيرها ومراقبة ادارتها . فاذا وقع السلم وجب عليه ارجاعها لاصحابها بجميع معداتها . ولكنهم اختلفوا فيما اذا كان يجب عليه التعويض على الشركات المذكورة عما لحقها من الخسائر

ولما حمز الالمان في الحرب السبعينية جميع السكك الفرنسية بلا استثناء عرقلوا حركات الجيش الفرنسي وضعفوا اركانه . ثم تولوا ادارتها واعدوا الشركات بانهم يقتضون حساباً مضبوطاً يدفعونه عند نهاية الحرب لكل شركة نصيبها وهكذا كان . فقد اضيف على معاهدة السلم بند يوجب انتخاب مفوض مختلط لتصفية حسابات الشركات المذكورة

في البريد والتلغراف والتلفون

من البديهي ان للظافر متى احتل ارض العدو حق الاستيلاء على جميع طرق مواصلاته البرية والبحرية واستخدامه لنفسه وحرمان عدوه منها . وفي يومنا الحاضر عند كل دولة متمدنة غرف خاصة منظمة لكيفية شؤون ادارة البريد والتلغراف والتلفون نظراً لفوائدها وكثرة منافعها في سرعة نقل الاوامر والاخبار

وخلاصة الكلام ان حكمها في الحرب كحكم السكك الحديدية اي يحق للظافر الانتفاع بها واستخدامها أو قطعها اذا شاء وليس له حق استهلاكها فاذا وقع السلم وجب عليه ارجاعها بدون ان يكون مطالباً باصلاحها اذا كانت متعطلة

في عوائد الدولة وضرائبها وديونها

من الامثال الدارجة عند الافرنج « عصب الحرب المال » والدولة بالطبع اشد حاجة اليه في زمن الحرب منها في زمن السلم وعلى هذا المبدأ حق للظافر بداهة الاستيلاء على اموال العدو باجمعها سواء كانت خاصة بجنده او مودعة في صناديقه ومصارفه . ولكن لا يحق له مس رأس المال الخاص بالافراد والشركات الموجودة ولا في صناديق الاقتصاد والمعاشات والمعجزة وغير ذلك . وانما يصعب في الحرب التمييز بين تلك الاموال

والاستيلاء على تلك الاموال لا يكفي احياناً لاضعاف العدو . ولذلك فانهم اجازوا للغالب الانتفاع بمدخيل العدو وجمع ضرائبه وصرفها لادارة البلاد الذي احتلها ويجب ان تكون كيفية تحصيل تلك الضرائب تبعاً لقانون البلاد المسنون . فان تخلى الموظفون عن وظائفهم تولى الظافر بالطبع ادارة تحصيلها كما يشاء . واما اذا كان للدولة المغلوبة ديون مستحقة ويحق للظافر الاستيلاء عليها ايضاً والانتفاع بها ولا يسوغ له تحصيل الديون غير المستحقة . كما انه لا يجوز للدولة المغلوبة الرجوع على السكان بعد السلم واجبارهم على دفع الضرائب والديون التي اقتضاها الظافر منهم في ابان احتلاله بلادهم . وهنا موضوع مباحثة طويلة بين الشراع في هذه المسألة اكتفينا بما تقدم خوفاً من الملل

الفصل الثامن

في حقوق وواجبات المتحاربين وعقارات الافراد

كان القدماء في سالف الزمن يعتقدون ان الغاية من الحرب محو العدو وملاشاته . وان الاستيلاء على ما هو خاص به واستملاك عقاراته من الحقوق البديهة الطبيعية بحجة ان كل ما اختص بالمغرب هو غنمة الغالب تلك العادة

متبعة الى العصر الحديث . ومن الغريب ان بعض مشاهير الشراع كفاتل ومارتنس وكروسيوس قد وافقوا على هذا المبدأ وذهبوا الى انه يحق للغالب الاستيلاء على ماشاء من اموال العدو سواء كان خاصاً به او بحكومته حتى اذا جاء القرن التاسع عشر بتمرد فنقيس الك اداة الممجة وقرر ان الحرب اء ما تكون بين الحكومات وليست بين الافراد . والقتال يجب ان يحرص بين الجنود والجيوش رحرموا مس ما يختص بالافراد الذين لو بقوا على الحياد لما امنوا من غوائل الحرب واضرارها اذ يكفيهم منها قهر دولتهم وزحف العدو على بلادهم

صيانة العقارات الخاصة بالافراد

حرم الشراع مس اموال الافراد وعقاراتهم لانها ليست من قوات العدو . وعليه فقد وضعوها تحت حماية حقوق الممل العامة وجاءت التعليمات الاميركانية وموتمر بروكسل ومنشورا كسفورد مطابقاً لذلك المبدأ . وكان بونايرت يصدر في حروبه اوامر صارمة الى جنوده برعاية هذه القاعدة . وكذا فعل البروسيان في الحرب السبعينية ولكن لا يسعنا الا استملفات انظار القراء الى الفرق العظيم بين العلم بذلك المبدأ والعمل به . اذ يتمذرو قد يستحيل اتباعه بالدقة التامة والا فكيف يتسنى للقواد الزحف بجنودهم الجرارة بدون ان يدوسوا المروعات أو ينجيموا في الحقول والبقاع ؟ وكيف يمكنهم القتال هجوماً كان أو دفاعاً بدون اطلاق المدافع أو بدون اصابة القرى والديساكر وغير ذلك مما لا بد منه ولذا اضافوا الى تلك القاعدة ذبلاً مؤداه : ان مبدأ صيانة العقارات يكون مرعياً اذا لم يكن خرقه ضرورياً لحلجيات الحرب . وبعبارة اخرى حرّموا ما ليس بضروري لحركات الجند وامنيته واباحوا ما هو لازم للظفر والقهر

نظام العقارات

لا يحق للغالب اذا احتل بلاد العدو أن يغير شيئاً من نظام العقارات أو يمس املاك الافراد . فلا يجوز له حجزها ولا استملاكها حتى ولا استغلالها أو استثمارها .

وقد اجمع الشراع على ذلك المبدأ . وضافوا اليه أن من مصلحة المحتل صيانة تلك الاملاك من طمع جنوده . وثانياً لأن من واجبات الجند الامتناع عن الاتيان بامر لا فائدة له منه . فضلاً عن أن حسن تصرفه يساعد على اخضاع السكان واستسلامهم له . وعليه لا يجوز احراق المساكن أو المزارع أو الانبار والاهراء أو أتلاف المغروسات أو هدم الطرق أو الاقنية أو الابنية الا اذا كانت كما ذكرنا لازمة للحركات الحربية . وانما يجوز للمدو مثلاً أتلاف الغلال والمحاصيل لحرمان عدوه من الانتفاع بها اذا تذر عليه تقاها ولكن لا يجوز له قطع الاشجار كالزيتون أو الكرم لأن ذلك يضر بالسكان سنوات عديدة بدون فائدة للفاعل ومبدأ هذه الصيانة يجب أن يكون مرعياً في الاملاك والعقارات الخاصة بملك أو رئيس الدولة المعادية واما راتبه المخصص له من الدولة فخكمه كحكم اموالها تبعاً لما ذكرنا

المنقولات

حكم المنقولات كحكم العقارات تماماً فكل ما كان ضرورياً للحرب وحركاتها جاز حجزه أو الاستيلاء عليه وما عدا ذلك عدو شرهاً ونهباً وقد ذكرنا أن المنقولات والمهمات الخاصة بالافراد أو الشركات اذا كانت تفيد المحتل لنقل مهماته كالسكك الحديدية وغيرها جاز له حجزها والانتفاع بها على شرط ردها لاصحابها بعد عقد السلم اما الاسلحة فسواء كانت للحروب أو للقنص يجوز حجزها ولو كانت خاصة بالافراد لأنها تعد من وسائل القتال وانما يجب على الحاجز ردها أو التعويض على اصحابها بعد نهاية الحرب

السخرة

السخرة هي ما يفرضه الظافر على السكان الذين احتل بلادهم من احضار ما هو لازم له من أي نوع كان . وكانت العادة جارية قديماً حتى في اواخر القرن

السادس عشر بان يختطف الجنود عنوة واقتداراً ما يحتاجون اليه من غذاء ومشروب ولا يخفى بان ذلك العمل اقرب الى النهب مما الى السخرة

والوزير الفرنسي لوفوي الشهير هو اول من الف ادارة منتظمة لهيئة لوازم الجيش من المؤونة وقد حسنت جميع الدول المتقدمة تلك الادارات في ايامنا . ولكن مهما بلغ من انتظامها فلا بد من السخرة . وهي تكون اما في ارض العدو أو في ارض المحالفين على السواء والفرق انما يكون بدفع قيم ما يأخذونه من الخزينة وكثيراً ما لجأ نابليون الاول الى السخرة نظراً لكثرة حروبه ووفرة جنوده . ومع ذلك فهي لا تعد شيئاً بالنسبة الى عدد الجيوش التي يمكن سوقها في هذه الايام . وعلى الاخص لسهولة انتقالها وسرعة حشدتها في اماكن مختلفة ونقط متباعدة . وهذه الاسباب يستحيل تجهيز كل ما يلزم لتلك الالوف لا بل لتلك الملايين من المؤونة والزاد . فالسخرة اذاً لا بد منها على كل حال والحاجة اليها تبررها وعاملها القوة وتعد مع ذلك شرعية في القوانين الملكية والاحكام العسكرية

وعليه يحق للعدو اذا احتل بلداً ان يسخر سكانه في ما هو في حاجة اليه من منزل وملبوس ومفروش ومأكل ومشروب واجبارهم على ايواء خيوله وحيواناته ومهماتهم وتقديم العلف لهم والنور والوقود

ويحق له تسخير عربات النقل والحيوانات مع ساقاتها وكذلك المراكب أو السفن التجارية الماخزة في الانهار والبحيرات وتسخير الطواحين والافران وجميع المعدات التي يحتاج اليها لترميم الجسور واصلاح الطرق أو الآلات المتعطلة . وتقديم جميع احتياجات المرضى والجرحى من الادوية والضمادات والاجهزة وغير ذلك مما يطول ابراده

ولكن لا يحق للغالب اجبار المغلوب على تقديم معدات القتال أو الذخائر . اما اذا وجدت فيحق له حجزها ولكنه لا يستطيع تسخير السكان في صنعها اذ يعد ذلك العمل اجباراً لهم على مشاطرة العدو في قتالهم

والعادة ان تكون السخرة بواسطة ضباط مخصوصين لتلك المهمة فيطلبون كل ما يحتاجون اليه من مشايخ البلدات أو من رؤساء بلدياتها بعد ابراز امر

القائد خطيباً بذلك

والمبدأ الرئيسي في ذلك ان المسخر مطالب بدفع قيم او اجور ما يسخره ولكن قلما يرضخ العدو الغالب لتلك القاعدة المادلة . وحكم الاجانب المتوطنين كحكم الوطنيين الاصليين فليس لهم حق الامتياز بشيء او طلب تعويض خاص لهم

الضرائب المالية

تقسم هذه الضرائب الى جزية وغرامة . فالعدو المحتل يحق له تغريم السكان كلهم او بعضهم بمال معين اذا أصيب نفر من جنده باهانة . والمجالس الحربية تحدد مقدار ذلك المال ويجب ان يكون على قدر الجرم وان لا يلحق الابرياء . وقد شكوا الفرنسيون كثيراً من الالمان في الحرب السبعينية لانهم لم يكتفوا بجعل المدينة كلها مسئولة عن عمل فرد من سكانها بل كانوا يجعلون الناحية كلها مسئولة بعمل ذلك الفرد ويغرمونها . فان مدينة شاتيلون الصغيرة غرمت بدفع مايوت فرنك — فقط لا غير — تعويضاً عن هدم جسر دمرته الجنود الافرانية قبل رحيلها عنها . وغرموا مدينة أخرى بعشرة ملايين فرنك من اجل تدمير سكة حديدية . وطلبوا اربعين الف فرنك تعويضاً عن قطع سلك برقي . وتنافر احد الجنود البروسية في مدينة « اوليان » مع احد سكانها فغرموا المدينة بدفع ستماية الف فرنك

أما الغرامة الحربية فانها عادة قديمة جداً وهي عبارة عن ضريبة نقدية يفرضها على سكان البلد الذي قد احتله . وقد حاول الشراعية تفسير تلك الضريبة فسيماها بعضهم تعويضاً للجنود بمنعهم من السلب والنهب . ولا يخفى ما في هذا التفسير من المخالفة لمبدأ مدنية الحرب لان النهب والسلب محرمان في هذه الايام عند الامم المتعدنة

وفسرها آخرون بان الغاية منها تعويض اكلاف الحرب على الغالب . وهذا التفسير مخالف ايضاً لمبدأ آخر وهو ان الحرب تكون بين الحكومات وليست بين الافراد وكما لا يحق للعالم اجبار السكان على الانتظام بجيشه سداً لما نقص منه

فلا يجوز له تكليفهم دفع ضريبة مالية مساعدة له على زيادة قهرهم والا فاخلط بين السكان والحكومات هو خاط في المسؤوليات . فضلاً عن ان الاحتلال لا يكون نهائياً واذا وقع السلم لا يرضى الظافرا حيناً باسقاط ما استولى عليه من الغرامة الحربية الاصلية

يرهن على ذلك بما جرى للفرنسويين في حربهم السومينية . فقد رفض الالمان اسقاط شيء مما غرموه لسكان المقاطعات التي احتلتها الجنود البروسيانة من اصل الخمس المليارات الغرامة الغرامة التي اقترحها بسمارك على الحكومة الفرنسية ومع ذلك فقد غرم البروسيون مقاطعة السين السفلى بدفع ٢٤ مليوناً ومدينة « روان » وحدها غرمت بدفع ستة ملايين وخمسمائة الف فرنك واجبرت على دفعها في اثناء خمسة ايام . وغرمت باريس حين تسليمها بعد حصارها بدفع مائتي مليون فرنك . والمقاطعات المحتلة بتسعة وثلاثين مليوناً وبلغ مجموع السخرة ثلاثمائة وسبعة وعشرين مليوناً فضلاً عن الخمس المليارات . فتأمل

التعدييات الغير المشروعة على الاملاك الخاصة

كانت العادة جارية الى اوائل القرن المنصرم ان يسمح القائد لجنوده نهب المدينة المحصورة وسلبها مكامها لهم وتنشيطاً لهم . ووافق على تلك العادة بعض ارباب الاقلام وفئة من الشرع ولكنهم حرموه في هذا القرن تحريماً شديداً . قال بلونتشلي « ان حجب النهب لا تكفي لاختفاء همجية ذلك العمل الوحشي لان تحميس الجنود حتى يعملوا اعمال قطاع الطرق مغاير للشرف العسكري . فضلاً عن انه مخالف للقاعدة الحربية المدنية — الافراد ليسو بمحاربين — وعليه لا يجوز ضرهم او اذيتهم » فالنهب محرم اذاً حتى ولو كان من قبيل القصاص أو المبادلة او من أجل أي عذر كان

والفرنسويون يتهمون الالمان بانهم خالفوا تلك القاعدة في الحرب الاخيرة وقد جرى التحقيق على تلك الشكاية بامر من وزارة الداخلية فوجدوا مبلغ ما بهبوا يوازي نحو مائتين وستة واربعين مليوناً من الفرنكات . وصادق بعض المؤرخين

الالمان على هذا العمل وسلبوا قاذتهم بالسنة حداد . وانتقد الكنية كثيراً على الجنود الفرنسية والانكليزية لنهبهم في الحرب الصينية عام ١٨٦٠ القصر الصيني واحرقه بعد ان سلبوا جميع محتوياته

الغنائم

الغنيمة ما كان خاصاً بالجنود من الاسلحة والالوية والخيول وغير ذلك فيحق لكل جندي الاستيلاء عليها غنيمة . ولكن لا يجوز مس الحلي والنقود الخاصة بالجنود كما انه لا يسوغ مس ما هو خاص بالافراد . وللقائد العام الاختيار فيما اذا كان يترك تلك الغنائم للجنود او يهوضها عليهم بمبلغ من المال . وقد اصبحت تلك العادة قاعدة عمومية عند الدول المتقدمة واجمع الشراع عليها

التعويضات

اذا اصاب بعض السكان بشيء مما تقدم ذكره من ضريبة او سخرة أو غرامة فهل يحق لهم طلب التعويض ومن يكون ؟ — يجب التمييز أولاً بين تلك الخسائر فاذا وقعت في الحرب بسبب هجوم او دفاع أو إطلاق مدافع فلا يحق لهم طلب التعويض من أحد الفريقين — لان الحرب هي من القوات العالية وشبيهة بالآفات كالطميان وسقوط الصاعقة . ولكن لو فرضنا وحق لهم طلب التعويض فمن يكون ؟ أمن الدولة الغالبة أو من الدولة المغلوبة ؟ لا يكون من الدولة الغالبة لانها ليست مسئولة عما خربت مدافعها وقنابلها وزحف جنودها الا اذا خالفت في سيرها قاعدة من بعض قواعد الحرب المرعية فانها تكون مسئولة لدى الدولة المعادية والدول الاخرى . ولكن لا تكون مسئولة عن شيء تجاه الافراد . واما الدولة المغلوبة فلا يتحتم عليها شرعاً التعويض عما وقع على رعاياها من اضرار الحرب لانها تعد ذلك من القوات القهرية . واما فعلاً فقد جرت العادة ان تسعف بعض الدول رعاياها الذين أصيبوا برزايا الحرب شفقة وحناناً عليهم فقط . كما فعلت فرنسا في الحرب السبعينية وكذلك فعلت مصر بعد الحوادث المروية . اما

إذا وقع الضرر على بعض السكان من دولتهم في سبيل التحصين أو الدفاع في الحرب فبالطبع يحق للخاسرين طلب التعويض من حكومتهم لنظامهم الخاص بهم وحكم التعويض على السخرة حكم ما تقدم ولكن العادة أيضاً ان الدولة تضع ضريبة على المقاطعات التي سلمت من اضرار الحرب اسعافاً للذين رزثوا بويلاتها والعادة ايضاً ان يكون ذلك الاسعاف عامّاً بقطع النظر عن رعية المرزوثين وأجناسهم وإنما تلك عادة وليست بقاعدة

في للصوم و سلاية الجنود

بعض الناس يلحقون الجيوش في الحروب فيقتنمون الفرصة للسلب والنهب ويطوفون مواقع القتال والعراك فينهبون المجرى أو الموتى . فأولئك هم للصوم وسلاية الجنود وجزاؤهم القتل بلا سؤال ولا جواب لان عملهم يمدد من الاجرام العسكرية الفظيعة . . . اه

الفصل التاسع

العلاقات والمخابرات بين المتحاربين

ذكرنا فيما تقدم ان الحرب متى شرت قطعت الملائق بين الدول المتحاربة وكذلك الجيوش متى زحفت ونهيات الصفوف للقتال وجب قطع العلاقات والمخابرات بين القواد وجنود الاعداء . والأسهل التجسس وهانت الخيانة فتضعف ثقة الجنود بقوادها ويكون ذلك باعثاً على اختلال النظام ودليلاً على ضعف القائد العام . ولكن لا ينبغي بان الضرورة كثيراً ما تقضي بالمخاطرة بين القواد لتسوية شؤون لا يمكن تسويتها الا برضى الفريقين . فكل اتفاق يتفقون عليه وجب عليهم وعلى حكوماتهم العمل به والقيام بشروطه بصدق واخلاص نية . ومهما يكن من مركز القائد العام عند حكومته فإنه عند العدو حرٌّ في حركاته وحشد الجنود التي

هي تحت قيادته . وقد حدث ان بعض الحكومات اعترضت على جهود بعض قوادها نخاصاً مما رضوا به واتفقوا عليه
ومحور تلك المخابرات والمقاولات — واسمها بالفرنسية (Cartel) (كارتل)
تكون أما من اجل مبادلة الاسرى . أو في جوازات التسريح والتأمين أو الهدنات
والتسليم

رسل الحرب .

يختار المتقاتلون لمخابراتهم في حروبهم رسلاً خاصة فيستخبون من بين الضباط اشد هم دهاء واكثرهم اقداماً واسمهم خبرة فيحملونهم الرسائل والمخابرات ويمهدون اليهم نقاتلهم الى العدو فاليهم اجتياز صفوفه الى القائد الاكبر يتقدمهم مطبل أو مبوب وجندي آخر رافعاً علماً ابيض . فاذا جهل الطريق أو اللغة اصطحب معه دليلاً أو ترجماناً . ومع هذا فالقواد غير مجبورين على قبول رسل العدو بل هم مخيرون في قبولهم أو ردهم . وانما يجب عليهم حينئذ اخطارهم عند خفارة الجيش أو مقدمته بعدم امكان قبولهم واعطاء الاوامر اللازمة لارجاعهم الى معسكرهم سالمين

وقد يتفق ان يعلن أحد الفريقين الى عدوه عدم قبول رسل من لدنه الى مدة محدودة حرصاً منه على حركاته أو غير ذلك . فكل رسول يتهم بعد ذلك على خرق صفوف الاعداء يعد محارباً . ولكن لا يجب ان يكون ذلك المنع طويلاً والا فالتبعة على القائد عظيمة

ويتفق احياناً أن ينفذوا الرسائل تلبية للقائد العام عن حركاته أو كسباً للوقت فاذا وقعت الشبهة في ذلك حق للقائد رفض الرسول أو امساكه والاحتفاظ به . واذا تقدم رسول والمركة في احتدام والقتال في اشتداد والظفر يرفرف بين الفريقين جاز للقائد الظفر رفض الرسول واذا قبله حق له الاحتفاظ به الى ما بعد نهاية المعركة وليس عليه كلف القتال وايقاف الزحف والهجوم حين مشاهدة علم الرسوم والا اصبح الظفر عرضة للخطر كل حين

وقد انفتحت الدول وقررت جميع الشرائع من قديم الزمن ان رسول الحرب مصون يحرم مسه أو ضربه أو اهائه أو اسره أو جرحه أو قتله . ويحرم مس من كان بمعيته . فكل من يقدم على شيء من ذلك عد عمله جرماً عظيماً مخالفاً للشرف والقوانين الحربية واستحق الجزاء . وإنما يشترط ان لا يعد ذلك الفعل جرماً الا اذا وقع عمداً . فاذا جرح الرسول أو قتل وهو خائن صفوف الاعداء حين انتشاب القتال فلا يحق لباعته الشكوي أو اقامة الحجة لان ما اصابه قد يكون بالصدفة

ومضى ائتم الرسول رسالته اخيد الى مقدمة جيشه مع التحوطات اللازمة لعوده سالماً ومنعه من الوقوف على حركات العدو وقواته . فاذا كان قد اطاع على شيء من ذلك احتفظ عليه الى ما بعد نهاية المعركة

واذا كانت حقوق الدول قد منحت رسول الحرب حق الصيانة والامانة فقد حرمت عليه تعدي ذلك الحق أو اتخاذ تلك الرسالة حجة للتجسس . فاذا ثبت انه استخدم الراية البيضاء وسيلة للوقوف على حركات جيش العدو أو قوته عد جاسوساً وعميل معاملة الجاسوس . ولكن لا بد قبل مجازاته من التبصر واعمال الفكرة واثبات ذلك الجرم اثباتاً يبيّن نظراً لما للراية البيضاء في الحرب من الاهمية وحقوق الحرمه والصيانة ويجب ايضاً اخطار العدو بامر تلك المهمة

اجازات التأمين والتسريح والحماية

اذا اقتضت حالة الجند وحاجة البلاد حرية المرور في بعض حدود البلاد أو فيما بين خطوط الجنود فالقوة العسكرية تمنح الاجازة اللازمة في هذا الشأن وهي تقسم الى اجازتين احدهما تعطى الاشخاص وتسمى اجازة تسريح والاخرى للامتنع والبضائع وتسمى اجازة تأمين أو ترخيص

فاجازة التسريح لا تعطى حق المرور الا لتاقلها فلا يجوز لاحد استخدامها أو الانتفاع بها بخلاف اجازة التأمين . واجازة التسريح تعطى لمن كانت عليه صفة سياسية واحياناً لمراسلي الجرائد أو لغيرهم اذا شاء القائد العام وله وحده الحق في

المنع أو المنح . اما اجازة الحماية (sauvegarde) فهي اجازة تمنح لمعاهد العلم والديانة كالمدارس والمتاحف والكنائس والاديرة حماية لها من غوائل الحرب وتعطى احياناً للمطاحن والافران وغير ذلك مما يحتاج اليه الجند أو السكان . وهذه الحماية تقسم الى قسمين « حماية مينة » وهي اجازة خطية بسيطة تسلم لطلابها و « اجازة حية » وهي خطية أيضاً ولكن تعطي لحاملها حق حراسة ابنه بحماية خاصة مساحة .



القسم الرابع

الحرب البحرية

الحرب البحرية اشد هولاً وافسح مجالاً من الحرب البرية وتكون اما باحراق الاساطيل أو اغراق الدوارع أو تدمير الحصون أو تخريب الثغور أو هدم الشككات والمستودعات واختلال الشواطئ أو غير ذلك من اتلاف تجارة العدو . وخلاصة القول انها الحاق الضرر والدمار بجميع ما هو خاص بالمدو بجرأ والدفاع عنها هو خاص به

ولا خلاف بين القواعد الموضوعة للحرب البرية والبحرية ولكن بالنظر الى التباين بين البر والبحر صعب بالطبع تطبيقها كلها في المكانين على السواء فتتج من هذا التباين البعيد قواعد خاصة بالحرب البحرية تختلف عن قواعد الحرب البرية سواء كانت لاحقة بالدول المتحاربة أو خاصة بالدول المحايدة . وللحياد في هذا الباب شأن هام افردنا له قسماً خاصاً سيجيء ذكره

الفصل الاول

ساحة الحرب

الحروب البحرية ساحاتها البحور الشاسعة أو المياه الخاصة بالدول المتحاربة ولا يجوز أن تقع في مياه الدول المحايدة أو الترع أو البرازخ والانهار المتفق على حيادها كترعة السويس مثلاً فان الدول متفقة في ٢٠ اكتوبر سنة ١٨٨٨ على حيادها مع بقاء البحر الاحمر حراً^١. ومن الانهر المتفق على حيادها الكونغو والنيجر والدانوب الى حدود الابواب الحديدية. وكل دولة الحق لا بل من الواجب عليها منع كل اقتتال في مياهها ولو اضطرت في ذلك الى استخدام القوة. فاذا وقع عداء رغماً عنها حق لها طلب الاعتذار من الدولة المتعدية وعليها الرضوخ وفي التاريخ امثلة كثيرة على ذلك

الطرق المحللة والمحرومة هجوماً ودفاعاً

كل ما ذكرناه في الحرب البرية من الطرق المحللة والمحرومة ينطبق على الحرب البحرية كل الانطباق. وقد ابنا ايضاً ان الاتفاق الدولي الذي عقد في بطرسبرج في ١١ ديسمبر سنة ١٨٦٨ اوجب منع القذائف المنفجرة التي تزن اقل من اربعمائة غرام ويشمل هذا المنع ايضاً الحروب البحرية ولكن ما يستعملونه اليوم في الحروب من آلات التدمير والهلاك لما تقشعر له الابدان رعباً وهولاً. فان نسافة (طور بيلاً) تكفي لاغراق اكبر دارة بما فيها من الاموال والرجال في بضع دقائق. وقد كان من السهل قديماً انقاذ النوتية اذا غاصت سفنهم في لجج الماء اما اليوم فيتمذرو وقد يستحيل انقاذهم لسرعة الفرق وشدة هول معدات القتال لان قرائح مخترعي هذه الايام متجهة الى المبارات في ابتداء آلات الهلاك باسرع ما يكون من الزمان. فاذا كانت الشعائر الانسانية تأبى استخدام تلك الطرق الهائلة فحقوق الملال تبيحها تبعاً للقاعدة الاساسية وهي ان الغاية من الحرب اتلاف قوة العدو. والخذعة في الحرب البحرية جائزة جوازها في الحرب البرية على شرط الا تكون

بطريق الغدر او على غير ما يقتضيه الشرف العسكري . فمن الغدر مثلاً الهجوم على العدو براية مزورة واكتنهم اجازوا . فع الراية المزورة او المستعارة للفرد من وجه العدو خوفاً منه . وعلى هذا فاستعمال هذه الراية يكون محلاً لمحراً تبعاً لكيفية استعمالها

اذا لجأ ربان سفينة الى تلك الخدعة واحتمل برفع الراية المزورة على سارية بقصد الهجوم على العدو فهل يجوز لعدوه استعمال تلك الخدعة ؟ — كلاً . انهما خدعة غير مشروعة ومخالفة للشرف العسكري ومناقية لمقام الامم المتقدمة . وقد اجمع الشراع ايضاً على تحريم اطلاق القنابل على سفينة معادية اذا انزلت علمها لان انزاله اشارة على الخضوع والتسليم

ولا يخفى ما لحصار المواني والثغور التجارية من الهمية وسنفرد للكلام فيه فصلاً خاصاً . على اننا نكتفي هنا بان اطلاق القنابل على الثغور البحرية والتمكنات والحصون والمضايق وغير ذلك مما يعدونه من طرق الدفاع جائز ولكنه لا يجوز على ثغر تجاري لا حصون تحميه ولا مدافع تصونه فهو بمثابة مدينة مفتوحة لا يجوز حصارها أو تدميرها . وجميع امراء البحر الذين خالفوا هذه القاعدة عرضوا انفسهم لانتقاد الامم المتقدمة واخصهم الاميرال نلسون الانكليزي لانه فاجأ كوبنهاجن عاصمة الدانمرك باسطوليه عام ١٨٠١ واطلق عليها قنابله ليجبر العمارة الدانمركية التي كانت راسية هناك على التسليم

الاسلاك البرقية البحرية

واختلف الشراع في جواز اتلاف الاسلاك البرقية البحرية . على ان الاتفاق الدولي المبرم في تاريخ ١٤ مارس سنة ١٨٨٤ بين ست وعشرين حكومة يقول بوجوب حماية الاسلاك البحرية في زمن السلم . ولكنه لم يشر الى حمايتها في زمن الحرب . وبحث استاذي العلامة رينو الشهير في جميع وجوه هذه المسألة وفي انواع ضررها للعلاقات الدولية الحربية فقطع في الامور الآتية :

١ يجوز قطع الاسلاك البرقية اذا كانت تصل نقطتين خاصتين بدولة

واحدة معادية كالسلك الذي يصل مثلاً سويسلا بإيطاليا أو كورسيكا بفرنسا
وهذا القطع جائز سواء كانت الاسلاك في عرض البحار أو في مياه العدو
٢ يحق لكل دولة قطع الاسلاك البرقية التي تتصل ببلاد عدوها كالاسلاك
الموصلة بين فرنسا وبريطانيا

٣ إذا كان بين أحد المحاربين وبلاد محايدة اسلاك فالحارب الذي ينتهي
عنده السلك حرّ في قطعه أو إبقائه عملاً بالقاعدة الأساسية كلّ سيد في أرضه . أما
الحارب الآخر فلا يجوز له مسه لأن العلاقات بين المحارب والمحايد من الأمور
الجائزة على شرطين . الأول أن المحايد لا يحق له مراسله ثغر محصور إلا إذا كان
يتدي في أرض دولة محايدة وينتهي في ثغر محصور . فمن البديهي أنه يحق
للمحاصر قطع ذلك السلك ومنع كل صلة معه . وله أيضاً أن يمنع المراكب من
العبور أو إيصال الرسائل . والشرط الثاني أنه لا يجوز للمحايد نقل الرسائل من
أحد المحاربين ويشترط في حرية المواصلات البرقية بين المحاربين والمحايد أن
لا يكون بها إشارة إلى الحركات الحربية . ولكن لا يخفى ما في هذا الشرط من
الصعوبة والدقة إذ من الأمور السهلة انفاذ الرسائل السياسية بشكل الرسائل البسيطة
وقد يكون فيها اتفاق أو ائتمار أو استطلاع لحركات العدو فإذا اشتبه بذلك جاز
قطع السلك

٤ إذا كانت الاسلاك بين دولتين محايدتين فلا يحق لأحد قطعه بأي
وجه كان . اهـ

اسر السفن وتدميرها

لكل محارب الحق في اسر سفن عدوه أو تدميرها سواء كانت حربية أو
تجارية والاستيلاء عليها بجميع ما تحوي من الاموال والرجال او الاسلحة والذخائر .
وكذلك المراكب الاجنبية التي يستأجرها العدو لخدمته

ويستثنى من ذلك السفن الناقلة لرسول الحرب او المستخدمة لمبادلة الاسرى
أولطلب هدنة . وانما يشترط عليها الانتقال من الاسلحة والذخائر الا مدفعاً صغيراً

لاعطاء الاشارات والعلامات اللازمة

وقد اضيف على اتفاق جنيف الشروط الآتية : — ١ — عدم جواز اسر
المأمورين الروحانيين والاطباء والممرضين واعادة ما لهم من الآلات الجراحية
والتضديد اذا كانت ملكاً لهم وانما عليهم البقاء على تلك السفن قياماً بواجبات
همهم مع حق العود الى بلادهم عند الفراغ منها

٢ — لجميع اصحاب الزوارق والقوارب الذين يعرضون انفسهم في ابان المعركة
انشل الفرق والجرحى ونقلهم الى المراكب المخصصة للمستشفيات حق المحايدین
سواء كانت تلك السفن خاصة بهامد أو بالمحايدین

٣ — جميع السفن المخصصة للمستشفيات تخضع لشرائع الحرب ويجوز اسرها واحق
استملاكها على شرط عدم تغيير صفتها في زمن الحرب . اما السفن الاخرى المختصة
بالمحايدین أو بشركات خيرية تعد محايدة ويجب صيانتها ولكن لكل من المحاربين
حق المراقبة والتفتيش عليها

٤ — كل مركب تجاري اذا كان غير ناقل سوى الجرحى أو المرضى له حق
الحیاد لایة امة كانت

٥ — جميع الفرق والجرحى الذين نجوا لا يمكن استخدامهم في الحرب المنتهية
٦ — يجب على تلك السفن رفع راية الصليب الاحمر بجانب الراية الوطنية
ووضع تلك الاشارة على اذرعة جميع اطبائها وممرضيه وبجارتها ومستخدميه تمييزاً
لهم عن المحاربين

الفصل الثاني

في اموال الافراد المحايدین

ذكرنا فيما تقدم ان لكل محارب الحق في اسر مراكب العدو الحربية وتدميرها
والاستيلاء على ما فيها . ولا فرق كانت تلك المراكب خاصة بالعدو أو ماجورة

لخدمته في تلك الحرب

فهل يجوز للمحارب اسر اموال الافراد للعدو . واذا جاز له ذلك فكيف يكون شأنه وما هو نصيب بحارة تلك السفن والاموال المشحونة ؟ تلك مسألة من اهم مسائل هذا العصر الدوائية وقد طال جدال الشراع والسياسيين فيها نظراً لخطارتها ولانها تمس مصالح الدول الكبرى سياسة واقتصاداً وخصوصاً الدولة البريطانية العظمى . لان تجارتها كما لا يخفى من صادر ووارد انما تنقل على البحار ويقدرون قيمتها بنحو العشرين ملياراً في السنة . فضلاً عن مساسها بحقوق الدول المحايدة من بعض الوجوه كما سترى في القياسات الفرضية الآتية . فالسفن المذكورة اما ان يكون ما تحمله خاصاً بالعدو أو بالمحايدين أو بعضهما لهما وببعضه لاولئك . وقد تكون هذه السفن مملوكة للمحايدين تحمل اموالاً للمحايدين وقد يكون فيها بضاعة حربية مهربة وربما كل ما فيها أو بعضه خاصاً بالعدو او غير ذلك

ولما كان للحياد والمحايدين اهمية كبرى فنرجي البحث في هذا الشأن الى الفصل الذي افردناه لذلك ونكتفي الآن بالبحث عن سفن العدو التجارية اذا كانت ناقله اموالاً للافراد التابعين له

في العادة الدولية

للدول عادة قديمة وهي قاعدة متبعة عند العموم نخول لكل محارب الحق في اسر مراكب العدو التجارية وحجر ما عليها من البضاعة الخاصة به بعد القيام ببعض المعاملات الرسمية . وقد حاولت بعض الدول ابطال تلك العادة يوم اتفقت في قرارها المعروف بقرار باريس (١٦ افريل ١٨٥٦) على الغاء القرصانية ايضاً . فافر على ذلك الاتفاق احدى واربعون دولة أو مدينة حرة الا الولايات المتحدة واسبانيا والمكسيك فانها رفضته . وسبب رفض الولايات المتحدة انها اشترطت في قرارها ابطال اسر بضائع الافراد التابعين للعدو ابطالا تاماً ومنع التفتيش . وحجتها في ذلك ان الدول التي عدد مراكبها التجارية كثير وقوتها البحرية ضعيفة تصبح بالغاء القرصانية عرضة للدول البحرية القوية اذ تحرم نفسها من الاستعانة

بالقرصان فاعلنت حينئذ دول روسيا وايطاليا وبروسيا وفرنسا استعدادها لقول شرط الولايات المتحدة فخالفتهم انكاثرا فاحبط سعيهم جميعاً ونفسد ذلك المشروع فوقفت المسألة عند هذا الحد وظلت تلك العادة مرعية

اسر الافراد

يحق للمحارب اسر ضباط سفن الدول التجارية وبخارتها اذا كانوا من تبعة العدو وله ان يحجر عليها في مدينة يختارها هو . فاذا كان فيهم اناس من تبعة دولة اخرى يسلمون الى قناصلهم وهو لا يتولون اسر اعدائهم الى اوطانهم . واما الذين ليسو من ضباط السفينة ولا من بخارتها كالمسافرين مثلاً فلا يجوز اسرهم أو حجرهم ولو كانوا من رعية العدو الا اذا كانوا عاملين في جيشه أو اسطوليه . ولا يخفى ان اسر ضباط سفن العدو التجارية وعملها وسبله من اهم الوسائل القاضية باضعاف قوة العدو . وهي لا تختلف مبدئياً عن العادة في الحرب البرية . فقد ذكرنا في ذلك القسم انه لا يجوز للازاحف على بلاد العدو اسر احد من رجالها الا شداء طالما كانوا مستكنين تخلصاً من مشقة حراستهم ودفعاً لا كلاف نقلهم وتغذيتهم . اما اذا رغبوا في اللحاق بجيش العدو والانضمام اليه فللازاحف حينئذ الحق في منعهم وصدهم خوفاً من زيادة قوة العدو . كذلك في الحرب البحرية فان لكل فريق من الاعداء ان يتخذ الطرق المؤدية الى اضعاف حصمه وعلى هذا المبدأ اباحوا اسر ضباط سفن العدو التجارية وبخارتها لانهم لو اطلقوا سبيلهم لاسرعوا الى الانخراط في اسطول العدو . ولا يخفى بان الاساطيل تجمع بخارتها من نوتية المراكب التجارية والنوتي لا يمكن استبداله أو الاستعاضة عنه بسواه من عامة الناس لان مهنته تقتضي المزاولة الطويلة والممارسة الصعبة لاكتساب الخبرة في ركوب البحار . ولما كان عدد البحارة في جميع البلدان محدوداً فكل نوتي يؤسر يعد بالطبع نقصاً في قوة العدو . ففي عام (١٧٥٥) اسر الانكليز المراكب الفرنسية التي كانت تصطاد سمك المورينا (Morue) فخرمت فرنسا بتلك الوسيلة من خدمة اثني عشر الف نوتي دفعة واحدة . . ولكن انكاثرا خالفت في عملها هذا حينئذ الحقوقي الدولية لان

الاسر وقع قبل اعلان الحرب رسمياً

في الاشياء والاموال

اذا التقى سفينة تجارية لاحد افراد العدو باحدى سفن الفريق الآخر الحربية . فهل تعد تلك السفينة معادية ؟ — تلك مسألة يختلف اعتبار الدول فيها باختلاف قوانينها وشرائعها . فالشرائع الفرنسية مثلاً تعتبر صفة المالك وصفة الراية المرفوعة معاً ومحاكمها المختصة بالنظر في الغنم والمكاسب تعتبر تابعة صاحب السفينة حداثاً طبيعياً لحياذ تلك السفينة أو اعدائها . ولا عبرة في محل اقامته . وتعتبر رفع الراية التي تحمي السفينة من الامور الثانوية . اذ لكل دولة شروط خاصة تميز بها رفع الاعلام على المراكب التجارية

اذا باع فرد من تبعة العدو مركبه الى آخر من تبعة دولة محايدة ووقع ذلك البيع في ابان الحرب عدّ البيع في اعتبار العدو الاسر ملغى لا يعمل به . الا اذا وقع قبل اشهار الحرب وثبت وقوعه بالاوراق والصكوك المؤيدة لذلك

هذا هو مختصر الشرائع الفرنسية لهذا الشأن وهي على العموم صريحة بسيطة خلافاً للشرائع الانكليزية والاميركية فانها مليكة مبهمه تقبل التأويل والتفسير فامسكنا عن ايرادها او تلخيصها خوفاً من ملل القراء

في الامور المستثناة

واستثنت الدول المتمدنة بعض السفن من الاسر أو الحجر اما شفقة على الضعفاء أو صيانة للعالم والمدنية واليك السفن المستثناة

١ — مراكب الصيد — فلا يجوز اسرها ولا الحجر عليها اذا كانت خاصة بصيد الاسماك على الشواطىء رحمة باصحابها ومن يتبعهم لتلا يحرموا من كسب معاشهم فضلاً عن ان صيد الاسماك لا يعد قوة ولا ضعفاً بالعدو . وهذا الاستثناء شامل للصيادين ولكل ما هو خاص بهم من مؤونة أو زاد أو شباك أو اسماك . وذهب بعض الشرائع بان ذلك لا يتناول المراكب الكبيرة التي يصطادون بها

الحيتان والفقمة والمورينا وغيرها لانهم يعدون ذلك تجارة وصناعة فضلاً عما لبحارتها من الاهمية الكبرى . ولا حاجة الى القول بان ذلك الاستثناء انما يشترط فيه ان لا تكون لتلك السفن علاقة بحركات الاعداء

٢ — البعثات العلمية — جميع المراكب الموقوفة للاسفار العلمية أو للابحاث الاكتشافية تستثنى أيضاً من الحجر والاسر . تلك عادة مرعية عند جميع الدول المتقدمة منذ اواخر القرن الماضي

استدراك — اختلف الشراع في المراكب التي تلقبها الامواج والاعصار أو الزوابع على شاطئ العدو أو التي تدفعها الى الالتجاء الى احد مرافئه فيما اذا كان يجوز اسرها والعادة المتبعة عند الدول متباينة فبعضهم من يأسرونها والبعض الآخر يفرجون عنها تبعاً للظروف والحاسات

٣ — المراكب المتحولة الى مستشفيات — ذكرنا شروطها والبند الاضافي على اتفاق جنيفيا في ما مر فلتراجع

٤ — السفن التي تنقل البريد والرسائل — لم يتم بعد اتفاق الدول على استثنائها ولكن ذلك امر غير بعيد لما اصبح للبرد من الاهمية الآن

٥ — البضائع المشحونة — من الامور المقررة ان البضائع المشحونة على السفن تستعير تابعة لتلك السفن ولا تقبل الشرائع الفرنسية لهذه القاعدة استثناء ولكن من هو صاحب تلك البضاعة هل هو الشاحن أو المشحونة له والعادة ان ترسل البضائع مضمونة على حساب المشحونة له فهو اذاً صاحبها الا اذا كان ثمة اتفاق آخر مشروط . فالشرائع الفرنسية تحترم ذلك الاتفاق وتعمل به كما انها تقبل الدعوى بان البضائع المنقولة على مركب عدو هي عدوة ايضاً وتكاف صاحبها اقامة البرهان على حيادها

ومن المبادئ الاساسية ايضاً عند اقامة الدعوى ان يكون الاسر مدافعاً امام المحاكم المختصة للغنائم فلا يطلب منه البرهان على شرعية اسره . لان الظن غالب بعداء السفينة المأسورة كما ثبت لديه من التحقيقات والمعاينة عند وقوع الاسر وهناك ايضاً ظن غالب بان المشحونات هي بضاعة عدائية . واختلفت الدول في

كيفية اقامة البرهان وإيراد الأدلة والاثباتات فاكتملنا بالإشارة إليها خوفاً من الإطالة

تنبيه . ومن أراد زيادة الإيضاح في ذلك فعليه بمطالعة تأليف العلامة دي بوك استاذ علم الحقوق في كلية بوردو فقد وضع لهذه المسألة مجلداً خاصاً وهو من افضل ما كتب في هذا الموضوع وقد اقتطفنا هذا الفصل منه

الفصل الثالث

في القرصان ولصوص البحر

القرصان كلمة معربة عن الإيطالية (Corsare) ومأخوذة من (Corsa) أي لمسابقة والمطاردة ولا اعرف لها مردافاً في العربية . والقرصان هم البحارة الذين يتطوعون في جند البحر لدولة من الدول اما للقتال معها أو للدفاع عنها . ولا بد من التمييز بين القرصان ولصوص البحر لان الفرق عظيم بين الفريقين في حقوق الدول

ذكرنا في الحرب البرية شرعية انخراط الافراد في الجندية وجواز مشايرتهم الجنود العاديين في القتال . وقد اجازوا في الحرب البحرية ايضاً تطوع البحارة واصحاب المراكب الخاصة بالافراد أو التابعة للدولة المعادية والانخراط في بحريتها الحربية ويمدونهم معاونين شرعيين بتفويض من ملك البلاد أو رئيسها الاكبر ليعملوا باذنه ويحاربوا بامرهم ويغلبوا باسمه . وليسوا افراداً يقتلون لانفسهم كيفما شاؤوا بل هم مقيدون بشرائع الحرب ومكافون بقوانينها ومع ذلك فان بين القرصان وبحارة السفن الحربية فرقاً عظيماً . لان القرصان يقتلون وتبعة قتالهم على انفسهم لا يناون على ما يكابدونه من الاخطار والاعتب غير ما تصل اليه ايديهم من الغنائم والاسلاب التي يغنمونها من العدو . اما بحارة السفن الحربية فعلى خلاف ذلك . وتعتبر القرصانية في حقوق الدول شرعية مع ما ينجم عنها من المظالم الفادحة

والتمديات المخالفة لقواعد الحرب . وما ذلك الا لانها تطابق اقاعدة الحربية الاساسية التي تجيز لكل مقاتل الحاق الضرر بخصمه بكل وسيلة تصل اليها يده

لمحة في تاريخ القرصانية

لما سقطت الدولة الرومانية اصبحت البحار فوضى فكثر اللصوص وعاثوا في فسيحها وافسدوا فيها فتمددت مظالمهم وتوالت تعدياتهم واحترار التجار في امرهم فعمدوا الى تأليف الشركات للدفاع عن مراكزهم والمحافظة على بضائعهم وكانت تلك الشركات تتولى القضاء لنفسها بنفسها وتتقم من المعتدين بلا اجازة من حكوماتهم وتجاوزت ذلك الحد حتى صارت تأخذ بثار غيرها من التجار . وتألفت في ثغور البحر المتوسط شركات كثيرة لهذه الغاية مما يدل على ضعف الحكومات في ذلك الزمان — هذا هو مبدأ القرصانية

ثم توالت الايام والسنون فانحلت تلك الشركات واقبل القرصان اصولاً وكثر شرهم وعم لاهم الى القرن الرابع عشر فاصدرت بعض الحكومات نظاماً حرمت فيه القرصانية بلا اجازة خاصة من ملك البلاد . ذلك هو اول نظام القرصان . ثم تعاهدت الدول ان لا تعطي تلك الاجازة لرعاياها الا بعد ان يرفع المعتدى عليهم الى ملك المعتدين عريضة يطلبون بها التعويض عما لحق بهم من الاضرار فان ابى الملك عليهم ذلك منحوا الاجازة (معاهدة فرنسا واسبانيا ١٤٨٩) واشترطوا في المعاهدات التجارية التي ابرمت في القرن السادس عشر بانهم لا يجيزون القرصانية الا على سبيل الانتقام من المعتدين فقط اذا لم ينالوا التعويض عما لحق بهم من الضرر (معاهدة فرنسا وانكلترا ١٥١٨) واتفقوا في معاهدات القرن السابع عشر انه اذا لم يعرض على المعتدي عليهم في مدة بين اربعة اشهر وستة مثلاً حق لحكوماتهم ان يجيزوا لهم القرصانية . والاجازة المذكورة عبارة عن ترخيص يبيع للمتضرر ان يأخذ بثاره ممن اعتدى عليه او من احد مواطنيه . لانهم كانوا في ذلك الزمان يعدون المواطنين شركاء اديباً في ذنب الافراد . ويؤخذ ذلك الثار في عرض البحار . على ان حقوق المثلل عدلت هذه العادة اليوم

فأصبح ما يحدث من التعديات والاهانات وما ينجم عنها من الاضرار يعد مأساً بالحكومات وليس بالافراد

وكانت الدول في القرون الوسطى تدعو جميع رعاياها للقتال برّاً وبحراً وتجهيز الجميع ارباب السفن المهجوم على سفن العدو تجارية كانت أو حربية والاستيلاء عليها او إلحاق الضرر بها بغير ان يكون لها اجازة في ذلك من قبل . فلما نشطت الدول اشترطت طلب الاجازة وحرمت كل حركة او اعتداء قبل الحصول عليها وجعلت جزاء المخالفة الاعدام . ثم اقترحت بعض الحكومات على ارباب السفن ان تقدم ضماناً على الاضرار التي قد يلحقونها بمواطنيهم أو بالاجانب المحايدين . واصدر برلمان انكلترة عام ١٤١٤ اقراراً قال فيه ان . اغتنام والاسلاب التي تؤخذ على مراكب الاعداء يجب قبل ان تصير ملكاً للقرصان ان تعرض على محكمة تدعى « محكمة حفظة السلم » وهذا القرار هو منشأ المحاكم الخاصة بالاسلاب الباقية خاصة الى يومنا هذا

ولما نشبت الحرب المشهورة بين الولايات المتحدة الاميركانية للدفاع عن استقلالهم ضد الاسبانيين كثرت القرصانية الى حد عظيم رغبة من الاميركيين في تعطيل تجارة الاسبان الزاهرة في تلك الايام . فتراكض الافاقون وغيرهم من اصحاب العطفة من كل صوب وانخرطوا في سلك القرصان للسلب والنهب . وبلغ منهم الشره الى ان تطاولوا على مراكب الامم الاخرى المحايدة واضروا فيها ضرراً فاحشاً . واصبح للقرصانية اسم تقشعر منه الابدان حتى صارت مرادفة للصوصية . وظلت كذلك حتى اقرت الدول الاوربية على الغائها في قرار باريس

قرار باريس

لم تتفق الدول على الغاء القرصانية الا في اواسط القرن التاسع عشر في اول حرب القريم سنة ١٨٥٤ وذلك انه لما اشتهرت كل من دواقي فرنسا وانكلترة بالحرب على الدولة الروسية اعلنتا عدولهما عن الاستعانة بمراكب القرصان . وقد ساعدهما ذلك العدول الوقت مساعدة كبرى . لان بعض السفن الانكليزية

والفرنسية حاصرت الثغور الروسية في البحر البطليك والبحر الاسود في القسم الآخر ومنعت كل ابحار او علاقة معها حتى لا يبقى للقرصان نصيب وافر . واعلنت النمسا وبلجيكا واسبانيا والبرازيل واسوج ونروج والدانمارك رفض السفن القرصانية في موانئها وعدت اصحابها لصوصاً . فكان ذلك العدول الموقت مقدمة لالغاء القرصانية . فلما انتهت حرب القريم بماهدة باريس (٣٠ مارس ١٨٥٦) الحقت الدول بتلك الماهدة ذيلاً قررت فيه الغاء القرصانية الغاء باتاً . ودعت بقية الدول التي لم تشترك في المؤتمر الى قبوله والعمل به . فاجابت الدعوة اربع وثلاثون حكومة الا اسبانيا والولايات المتحدة والمكسيك فانها رفضته .

اما اسبانيا والمكسيك فاحتجنا بضعف عمارتيهما واما الولايات المتحدة فكانت حجتها الفرق العظيم بين عدد سفنها التجارية وهي من المقام الثاني في عالم البحار وبين عمارتها البحرية وهي ضعيفة بالنظر الى قوات سائر الدول البحرية . فضلاً عن كونها حكومة جمهورية لا يتسنى لها اعداد قوة بحرية تناسب مركزها التجاري والجغرافي . وادعت ان مراكب القرصان اكبر مساعد لعمارتهما في الحرب ولا ينبغي بان قرار باريس المذكور لا يجري الا على المتوائمين به اذا نشبت حرب فيما بينهم . اما اذا شبت الحرب بين الولايات المتحدة وانكلترا مثلاً فيحقق لهذه الاستعانة بمراكب القرصان

وخلاصة القول ان القرصانية طريقة حرية شرعية تعد قوة مهمة في الدولة اذا كانت تجارتها كثيرة وعمارتها ضعيفة

ويعتقد بعض الشراع ولا سيما الفرنسيين بان الغاء القرصانة عاد على الدولة البريطانية بالفائدة الكبرى . لانه كان سبباً في زيادة قوتها البحرية . نكتفي من الادلة على ذلك بتلخيص ما كتبه العلامة هوتفيل بهذا الشأن قال — د كانت القرصانية الذريعة الوحيدة لتعديل القوى البحرية بين الدول الاوربية والدولة البريطانية . فلما الغيت القرصانية اصبحت بريطانيا سيدة البحار بلا منازع فتحصر ثغور عدوها ببعض عمارتها وتطارد سفنه التجارية وتعطل مستعمراته ببعض الآخر فلم تلغ القرصانية لاضطرت بريطانيا الى تفريق سفنها الحربية في فسيح البحار

للمحافظة على سفنها التجارية والدفاع عن مستعمراتها العديدة . فكانت القرصانية الطريقة الوحيدة لتضريبها وتخريب تجارتها واضعاف قوتها . اما الان فقد بلغت قوتها البحرية الى حد يستحيل معه على دولة منفردة ان تمنعها من الوصول الى ما نسميه حقها البحري وليس ثمة دولة تضاهيها في البحار . واما ضعفها فهو في سعة تجارتها الدولية وكثرة سفنها التجارية . فالقرصان وحدهم يستطيعون مطاردتها والحاق الضرر بها فتضطر الى توزيع قوتها الهائلة ويتعذر حماية تجارتها ومستعمراتها « آه

ويؤيد قول العلامة هوتفيل خطبة اللود كلارندون في مجلس الاعيان بجلسة ٢٢ مارس سنة ١٨٥٢ حيث قال « ان الغاء القرصانية خير عظيم لشعب تجاري كالشعب البريطاني » . وما اعلن به بالمرستون في مجلس الامة في جلسة ٦ مارس وهو قوله « نحن الذين ربحنا من هذا الالغاء اكثر من سائر الدول (تصفيق) » وهناك فئة من الكتبة والمشرعين يدعون بان ساسة انكائرا خدعوا مندوبي اوربا في مؤتمر باريس المذكور وياملون تحوير ذلك القرار المشهور

.....

الفصل الرابع

في الغنائم والمكاسب البحرية

ان مدار الاحكام الشرعية المتعلقة بالغنائم والمكاسب في الحرب البحرية على الاوامر والنظامات والتعليمات التي اجمعت عليها الدول في قرار باريس سنة ١٨٥٦ والاسر والحجز لا يكونان الا في عرض البحار وبواسطة قوة من قوات الدول المتحاربة . اما الدول اللائي رضين بقرار باريس المتقدم ذكره فلا يحق لهن الاسر والحجز الا بواسطة بوارجهن الحربية . ولا يجوز لهن الاستعانة بالقرصان بخلاف الدول اللائي رفضن ذلك القرار كاسبانيا والمكسيك والولايات المتحدة فانه حق لهن

في زمان الحجر ومكانه

جميع الحركات الحربية يجب ان تكون في عرض البحار او في مياه المتجارين وليس في مياه المحايدين او المياه التي تقرر حيادها وقد اجاز بعض الشراع وكنبة الجبل الثامن عشر اسر السفن المعادية في مياه دولة محايدة اذا بدأت المطاردة في عرض البحار. اما شراع هذا اليوم فانهم منعه . وكل اسر او حجز يقع في مياه دولة محايدة لا يعمل به والمحكمة الخاصة بالغنائم تحكم بفساده ولو لزمته الدولة المحايدة الصمت ولم تبدأ اعتراضاً لمغايرة ذلك العمل لحقوق الدواية العامة .

حق الاسر والحجز يبتدي عند اشهار الحرب وينتهي عند انقضاءها . وقد ذكرنا في ما تقدم ان « الامباركو » اي القبض على المراكب التي يتفق وجودها في مين الدولة المحاربة عند اشهار الحرب قد أبطل اليوم وتاريخ ابطاله حرب القريم يوم اعطت كل من فرنسا و نكلترا الى المراكب الروسية التي اتفق وجودها في مين الدولتين المذكورتين مهلة ستة اسابيع للخروج والالتجاء بشحنها الى مقر امين . فقابات روسيا ذلك العمل بالمثل . والدولة الفرنسية امهلت السفن الالمانية التجارية في اشهار الحرب السبعينية ثلاثين يوماً وفي حربنا مع الروسية عام ١٨٧٧ تبادل الدولتان امهال المراكب

اذا دخلت سفينة تجارية من سفن رعايا العدو الى احد مين الدولة المحاربة ولم تكن عالمة باشهار الحرب هل يجوز حجزها ؟ كانوا يجيزون ذلك قديماً اما اليوم فانهم يمهلون ريثما تخرج وتباعد . ذكرنا ان حق الحجز والاسر عمل حربي فاذا انتهت الحرب أو بوشر بعقد الصلح سقط ذلك الحق . وانما اضطروا لتعديل هذه القاعدة - فاذا وقع الاسر والحجز في مياه بعيدة تعذر وصول خبر عقد السلم اليها في وقته وعدوا ذلك الاسر باطلاً وحرموا الغانمين الذين جهلوا امر السلم الاتفاقي بغنائمهم . وتجنباً لتلك الصعوبات ضربوا آجالاً محدودة تختلف باختلاف المسافات . فاذا انقضت وتحقق عندهم وصول خبر السلم فكل اسر او حجز يقع

بعد انقضاء تلك المهلة يلقى . وأما اليوم فقد سهل ايصال الاخبار باوقاتها لسهولة المواصلات من فضل الكهربائية

في كيفية الاسر والحجز

يجب على كل سفينة ماخرة في عرض البحار ان ترفع في اعلى ساريها علماً يدل على جنسيتها — تلك قاعدة اساسية . ويحق للمحاربين اسر السفن التجارية الخاصة بالافراد التابعين للعدو ومن واجباتهم صيانة سفن المحايدين الا اذا خالفت شروط الحياد . فكل بارجة حربية التقت بسفينة تجارية فله بان البارجة الحق ان يكلفها رفع علمها مهما كانت جنسيتها وله الحق ايضاً في اتخاذ الطرق التي تحسن لديه استيثاقاً من صحة الراية وتأكيذاً من حياد شحنها . ولذا أجازوا لكل محارب تفتيش كل سفينة تجارية ماخرة في عرض البحار

تلك عادة قديمة الزمن لم يعترض عليها احد . والغاية من تفتيش السفن امران الاول اثبات صحة تابعة تلك السفينة حتى اذا كانت تابعة لعدو اسرت والثاني للبحث فيما اذا كانت محافظة على شروط الحياد فان كانت محافظة اطلقت والا حجزت

وقد تقرر كيفية تفتيش السفن في المعاهدة التي ابرمت بين فرنسا واسبانيا سنة ١٦٥٩ المعروفة بمعاهدة البيرنية . وقد اتبعت الدول جمعاء تلك الكيفية . وهي ان تتقدم البارجة الحربية اولاً نحو السفينة المراد تفتيشها ثم تطاق مدفعاً محشواً بالبارود فقط انذاراً للسفينة بالوقوف ورفع علمها الوطني . فاذا كان الوقت ليلاً رفع فوق العلم مصباح . فاذا وقفت السفينة وقفت البارجة ايضاً على مسافة تختلف باختلاف الظروف وتبهماً لحالة البحر وقوة المدافع . أما اذا ظلت سائرة في طريقها فيحق للبارجة مطاردتها واطلاق بعض القنابل عليها تهويلاً فاذا تشبثت في فرارها جاز اسرها عنوة والمسئولية على رباتها بكل ضرر يصيبها . فاذا قابلت القوة بالقوة اصبحت اسرها حلالاً لا ارتكابها فعلاً عدائياً

واما العادة الشائعة فانه متى اشارت البارجة الى السفينة التجارية بالوقوف

مثلت هذه فيرسل ربان البارجة نفرآ من ضباطه وبجارته اليها للبحث عن اوراقها وسجلاتها . ويجوز حمل تلك الاوراق الى البارجة مع ربان السفينة المأسورة غير ان ذلك غير متفق عليه والغاية من تفتيش سجلات السفينة واوراقها الاستيثاق اولاً من جنسيتها والبحث عن محلها المقصود ومعرفة ماهية البضائع المشحونة عليها وتابعة الشحن . فاذا ثبت حياد السفينة وشحنها وان ليس فيها ما يخالف شروط الحياد قيدوا كل ذلك في دفتر السفينة اليومي المسمى (الجورنال) وانقلب المفتشون الى بارجتهم . اما اذا وجد في السفينة امر يخالف ما تقدم اعلن اسرها وحجز بضاعتها فيترتب عليها حينئذ واجبات اخرى .

في حقوق الآسر وواجباته

ليس للأسر قاعدة مطردة عند جميع الدول على السواء وانما العادة الشائعة هي ١ الاستيلاء على اوراق السفينة وسجلاتها وتختيمها بحضور ربان السفينة بعد تدوين بيانها في قائمة خاصة ٢ تدوين واقع الامر في (ضبطنامه) مع بيان حالة السفينة باختصار ٣ معاينة البضائع المشحونة واقفال كوى عنابر السفينة والصناديق ومخازن المؤونة وختيمها بعد اخراج ما يلزم من الطعام والمشروب مدة الایجار ٤ تدوين ما يختص بضباط السفينة وبجارتها . وبعد ذلك تساق السفينة المأسورة الى اقرب ثغر خاص بالآسر فاذا حدثت احوال اوجبت تعريض السفينة او دخولها الى مرفأ دولة محايدة لاصلاح ما تعطل بها او للتزويد والتموين جاز ذلك على ان لا تقيد مدة تزيد عن الوقت اللازم

ومن المبادئ الاساسية ان الآسر مكلف بحراسة غنيمته بنفسه وانما يحق له ارسال السفينة المأسورة بقيادة احد ضباطه . فاذا وصلت الى الثغر المقصود وجب على الآسر اخطار حكومته بذلك واعلام ناظر الجمرك او الدائرة البحرية الخاصة لتدوين الواقع وتسليم الاوراق والسجلات التي وجدوها على السفينة ويتفق حياناً في الابحار ظروف توجب احوالاً اخرى . مثال ذلك (١) اذا نقص الزاد في البارجة الآسرة او فرغ الفحم منها ووجدوا زاداً وفحماً في السفينة المأسورة حق

للأسر ان يأخذ من السفينة المأسورة ما يلزمه او ما نقص عنده على شرط ان يدرج ذلك في بيان خاص مع تقدير القيمة المحاسبية حين الاقتضاء بين الدولة الأسيرة وصاحب الحق في المطالبة (٢) اذا احتاج الأسر الى استخدام السفينة المأسورة لقضاء حاجاته كنقل الرسائل أو الجنود أو المؤن أو الذخائر فالقانون الفرنسي يجيز له ذلك بعد تقدير قيمة السفينة وما عليها من طرف مفوض مؤلف من ثلاثة ضباط وادراج ذلك في مذكرة . فاذا غرقت تلك السفينة أو تعطلت وهي في خدمة الأسر ثم صدر حكم المحكمة الخاصة بالفنائم بفساد ذلك الأسر وجب على الدولة الأسيرة التعميـض ودفع البدل (٣) اذا غرقت السفينة أو تلفت بزوجة أو عاصفة فلا يحق لأصحابها طلب التعميـض فيما لو صدر الحكم بفساد الأسر (٤) هل يحق للأسر طلب فدية من السفينة المأسورة . — كانت لهذه المسألة أهمية كبرى لما كانت القرصانية مباحة فاجارتها بعض الدول وحرمتها دول أخرى . وأصدرت الحكومة الفرنسية الى بوارجها في ابان الحرب السبعينية امراً يحرم أخذ الفدية الا في احوال غالبية (٥) ذكرنا من القواعد الاساسية ان يقود الأسر غنيمة الى اقرب ثغر خاص بدولته فاذا حدث في اثناء الطريق عطل في السفينة المأسورة منعها من الابحار كهبوب العواصف او كان سيرها بطيئاً يحول دون لحاقها بالبارجة الأسيرة الامر الذي يعرضها للوقوع في ايدي العدو أو ان بارجة اخرى معادية جاءت لاسعافها تطارد البارجة الأسيرة أو غير ذلك من الظروف التي تعرض الغنيمة للخسارة فهل يجوز عند ذلك اتلاف السفينة او اغراقها ؟ — نعم . وقد أجمع الشراع على ذلك (٦) اذا اسرت بارجة حربية سفينة معادية ثم جاءت بارجة اخرى من تابعيتها فانقذتها من الأسر — هل تعتبر تلك السفينة ملك الذي استرجعها أو تعود لملكها الاصلي — لا خلاف بان العدالة والعقل يقضيان باعادة السفينة الى مالكها الاصلي ولكن بعض الشراع حكم بان تلك الغنيمة اذا بقيت في يد الأسر الاول اربعاً وعشرين ساعة ثم جاء العدو فاسترجعها منه غصباً سقطت منها حقوق المالك الاصلي . وحكم غيرهم بان حقوق المالك الاصلي لا تسقط بل عليه مكافأة الذين استرجعوا اليه ملكه والتعويض عليهم

في المحاكم الخاصة بالغنائم

ان اسر السفن وحجز بضائهم من ضروريات الحرب ودواعيها ولكن يتفق احياناً ان يتجاوز الاسر شرائع الحرب وقوانينها المسنونة اما خداعاً منه في تابعة السفينة او جنسية شحنها أو لوقوع الاسر في مياه المحايدين أو غير ذلك من المخالفات التي تكثر في مثل تلك الاوقات ولهذا جرت العادة من سالف الزمن بان كل غنيمة توسر يصدر اسرها حكم يقضي بشرعيته . وليس حق الاسر في غنيمة الى ساعة صدور الحكم الا عرضاً ولا يصبح مالكا شرعياً الا بعد صدور الحكم بصحة اسره . متى ثبت لدى المحكمة الخاصة ان السفينة معادية وان الاسر وقع طبقاً للشرائع والعادات المتبعة اصدرت حينئذ بذلك حكماً بخول الاسر حق الملكية . وحق الحكم خاص برئيس حكومة الاسر وهو يقضي بنفسه او ينوب عنه بالقضاء . ولرب معترض بمد ذلك الحق حيفاً اذ يكون رئيس البلاد حكماً وخصماً في وقت واحد . ولكن اذا تقاضى الفريقان امام حكومة المأسور كانت النتيجة سواء واذا تقاضيا امام حاكم محايد تابع لدولة ثالثة كانت ذلك منافياً لاستقلال الدول فضلاً عن انه يتعذر مراقبة الدول الاجنبية وتنفيذ الحكم على خصمين اجنبيين فتضطر الى الاستعانة باحدى الدولتين فتعود المسألة الى ما كانت عليه قبلاً مع زيادة التعقيد فضلاً عن ان حق الاسر هو من نتائج الحرب وعليه فالحقوق الدولية تاتي على الحكومات مسئولية اعمالها الحربية ومراقبة عمالها ومنع كل مخالفة تصدر منهم . ولا يحق لاحد المتحاربين الاعتراض على صلاحية المحاكم الاخرى لانهم في المسألة شرع

في تأليف المحاكم وصلاحياتها

كل حكومة تؤلف محاكمها الخاصة بالغنائم والمكاسب البحرية تبعاً لعاداتها وتنظم معاملاتها وفقاً لأصولها وتقرر احكامها مع مراعاة حقوقها . ولكن هناك عادة شائعة عند الدول جماء وهي ان المحاكم التي تؤلف لرؤية تلك الدعاوي لا تكون عاملة الا في زمن الحرب ولا تكون مراكزها الا في مدن المتحاربين ولا يجوز

وجودها في ارض المحايدين ولا يحق لقناصل الدول المتحاربة الحكم في الغنائم والمكاسب اذا حملت الى الثغور ضمن دائرة اختصاصهم وانما يحق لهم التحقيقات الاولى

والحكومات المتحاربة تنشر عند اشهار الحرب اعلامات خاصة بحقوق الاسر والحجز تفرقها في اصحاب السفن ور بانيتها

في المعاملات والحكم

تختلف المعاملات واحوال المحاكمات في هذه المسألة باختلاف البلدان والحكومات ولا يسمنا في هذا المختصر الا اجمال الامور الشائعة فيها . متى وصلت السفينة الى الثغر المقصود بشرعون اولاً في اجراء التحقيقات الاولى اما بواسطة الحاكم او على يد مفوض خاص او من الدائرة البحرية ولا يخفى ما اتملك التحقيقات الاولى من الاهمية لانها تعيى للمحكمة الخاصة مبادئ الحكم . فمتى تمت تلك التحقيقات وأخذت جميع الاحتياطات الموقفة لحفظ السفينة ومشحوناتها من التلف او الضياع رفعت الدعوى الى المحكمة الخاصة بالمكاسب والغنائم الابتدائية فيقف الآسر بصفة المدعي واصحاب السفينة او الذين لهم علاقة بها او شحنها بصفة المدعى عليهم . . . (كذا) والآسر غير مكلف باثبات حجة اسره وشرعية عمله ولكن المطالبين مكافون بتبرئة انفسهم ولا يمكن تقديم البراهين على البراءة لان بعض الشراع لا تقبل برهاناً غير مدون في الاوراق والسجلات التي توجد على السفينة المحجوزة والبعض الاخر يميز تقديم براهين اخرى

فاذا صدر الحكم من المحكمة البدائية المذكورة يحق لكل من الطرفين رفع الدعوى الى المحكمة الاستئنافية الخاصة بواسطة القومسير الخاص او من قبل المحكوم عليه . وتختلف مدة طالب الاستئناف من ثلاثة ايام الى ثلاثة اشهر ويكون الحكم البدائي احياناً قاضياً على السفينة فقط او على شحنها او على الاثنين معاً . فتستولي حينئذ الحكومة الآسرة على الغنيمة وقد توزع شيئاً من قيمتها الى بحارة البارجة الاخرى . ويصدر الحكم باعادة السفينة الى اصحابها وتكليفهم بنفقات الدعوى ورد

مطالبهم في المظل والضرر أو بفساد شرعية الاسر وتفريم الحكومة الاسرة بدفع
البذل والتعويض عن المظل والضرر . تلك قاعدة اساسية لم يعترض عليها احد
ولكن لم يعمل بها احد . . .

الفصل الخامس

في الحياد

الحياد نجذب الحركة الهدائية نحو دولة او اكثر في حال الحرب او المحافظة
على علاقتها السلمية مع كل منهن . قال العلامة جافكن : المحايدة حديثة لم يعرفها
الاقدمون وانما كانوا يتعاهدون على حفظ علائق الصداقة . والفرق ظاهر بين
الصداقة والمحايدة وكانت الحيادة في بادىء الرأي عبارة عن مساعدة الدول بعضها
بعضاً ومنع رعاها من الانخراط في جيوش اخصائها . وفسر العلامة هال فقال —
ان الحسد هو السبب الاول في منتأ تلك العادة بين الدول المتحاربة منعاً للدول
الاخرى من مخالفة العدو . والثاني استفادة الدول المسالمة من بقاء التجارة مفتوحة
بينهم وبين الدول المتحاربة والاتفاق من قتالها . فلما وجدت الدول مبدأ الحياد
عادلاً ومفيداً قررت في حقوق الملل وقيده بشروط تعاهدت على العمل بها .
ومبادئ الحياد الاساسية قائمة على حرية الدول واستقلالها اذ لكل منها الحق في
ملازمة الحياد أو الدخول في الحرب الا اذا تعهدت من قبل بالبقاء على الحياد او
خافت ضرر المصلحة العامة

فاذا نشبت حرب اعلنت الدول المتحايدة رعاياها بالبقاء على الحياد وينت
لهم الاعمال المحرمة وما يترتب من الجزاء على المخالفين . على ان ذلك النشر
ليس واجباً على الدول ولكنها تعودت نشره دفعاً للالتباس وانذاراً للسكان بواجباتهم
والنظر في عواقب اعمالهم . وجرت العادة ايضاً ان تبلغ الحكومات بعضها بعضاً
بملازمة الحياد

في واجبات المحايدین

يقضي الحياد على الدول بواجبات بعضها على الحكومات وبعضها على رعاياها .
فمن واجبات الحكومة اجتناب كل ما يعود بفائدة أو ضرر على احد المتحاربين .
فاذا أتت احداها شيئاً من ذلك عرضت نفسها للاحتجاج أو المداء

ولكن الحكومات لا تسأل عن أعمال رعاياها ولو صح سوؤها عنهم لاستغرقت
المخبرات بشأن ذلك اجيالاً قبل ان تنتهي . ولا تسأل حكومة عما يجري خارج
حدودها الا اذا تعهدت بذلك من قبل . فاذا تعدي شروط الحياد احد في بلاد
محايدة فعلى حكومتها منعه ومجازته ولو لم يكن من رعاياها . اما اذا فعل ذلك في
عرض البحار والمتحاربين الحق في اسره . وعليهم ايضاً منع الاتجار بالبضائع المهربة
أو خرق الثغور المحصورة . وكما يتعذر على الحكومات صيانة شروط الحياد في
البحار فلا يحق لها الاعتراض أو طلب رعاها الذين يخرقون تلك الشروط بل
تتركهم لينزلوا جزاء ما جنته ايديهم

لا يحق المتحاربين اجبار غير المتحاربين على السلم أو الحياد أو الرضوخ
لشرائع تحصر استقلالها أو تقيد حريتها . وانما يسوغ لهم منع الدول المحايدة عن
المدخلة في حركاتها الحربية وايقاف رعاياها عن تعدي شروط الحياد . ولكن
التاريخ أورد لنا حوادث تعدت بها الدول القوية تلك الحقوق عملاً بالمثل القائل
« الحق للقوي »

في واجبات الحكومات

قسم العلامة هافتر واجبات الحكومة في الحياد الى ثلاثة اقسام يتفرع منها
اقسام أخرى ثانوية :

الواجب الاول — على كل حكومة محايدة الاعتراض على كل حركة عدائية
يجريها المتحاربون في املاكها . — الثاني — الامتناع عن مساعدة الحركات
العسكرية أو مقاومتها طالما كانت الحرب خارجة عن ارض المحايدین — الثالث

— عدم التشيع لاحد المتحاربين والبقاء على العلاقات السلمية التي كانت مع المتحاربين قبل الحرب

فكل دولة تخالف هذه الواجبات تعرض نفسها للمقابلة بالمثل ولو ادى ذلك الى اشهار الحرب ومن هذه الواجبات الاساسية تتفرع البنود الآتية :

١ على كل محايد منع كل حركة عدائية يجربها احد المتحاربين في ارضه فاذا تعجز عن ذلك لم يكن له بد من احتلالها . على ان ارض المحايدين مصنونة شرعاً ولا يحق لاحد من المتحاربين ان يطأها وبالحري ان يتخذها ساحة للقتال أو معتركاً للاخصام فكل تعد من هذا النوع يعد ظمأ وعدواناً . وانما على المحايدين بذل ما في وسعه من القوة في رده فان قصر في ذلك بإرادته انقلب الحق عليه لانه خالف شروط الحياد

وقد ذهب بعض الشرايع الى انه اذا اصطدم الجيشان وحمي الوطيس وهرب احد الفريقين ولم يكن امامه الا ارض محايدة فالتجأ اليها جاز للعدو مطاردته الى تلك الارض . ولكن فئة كبرى من مشرعي هذه الايام اعترضوا على هذا الامر وحرموه تحريماً شديداً . فلا يجوز والحالة هذه مطاردة بارجة معادية اذا التجأت الى مياه دولة محايدة . وكل ما يقع عليها من اسر أو حجر يعد لغواً فاسداً على ان التاريخ يدلنا على حوادث كثيرة تخالف هذه القاعدة

ومن الامور الغير المشروعة ان تتربص بارجة في مياه دولة محايدة فتختبئ وراء جزيرة أو صخرة كبيرة تترصد سفينة من سفن عدوها للهجوم عليها واسرها . فعلى المحايدين منع تلك المخلفات بجميع قواهم

٢ على المحايدين اجتناب المداخلة بين المتحاربين رأساً ولا ضمناً لاي سبب كان . نعم ان الحرب تجر ضرراً كثيراً على تجارة الدول المحايدة ولكن تنفيذ هذا الشرط هين

٣ على الحكومات المحايدة الابتعاد عن التشيع لاحد المتحاربين في علاقاتهم وعدم مشاطرتهم العداء باي وجه كان . فلو فرضنا مثلاً ان كل فريق من المتحاربين التمس مساعدة احدى الدول المحايدة على حدة فردتهما على السواء فيحتمل الا

تكون النتيجة عند الفريقين مماثلة وقس عليه

٤ لا يجوز للمحايدين الترخيص المتحايدين بالنجنيد في بلادهم . وقد كان بعض الملوك يؤجرون جنودهم رغبة في الاستيلاء على اجورهم ولكن الحرية كسرت قيود الاستعباد فلم يعد للملوك اليوم ذلك الاستبداد . كانت انكثرة في الجيل الثامن عشر قد تماهدت مع الامارات الالمانية على استئجار جنودها لمساعدتها في الحروب وكانت سويسرا ايضاً مرتبطة مع حكومات شتى على تقديم فرق من جندها . واما اليوم فالمحاربون لا يجوز لهم جمع جنودهم من بلاد المحايدين وعلى هؤلاء تحريم ذلك على رعاياهم . وقد منعوا ايضاً الاستخدام في سفن القرصات عند الدول اللاتي رفضن قرار باريس الذي تقدم ذكره . لا يخفى ان كثيرين يتطوعون في الحروب في غير جنديتهم فهل يحق لحكوماتهم منعهم من ذلك بالقوة . كلا .

٥ هل يجوز لدولة محايدة الترخيص لاحد المتحاربين باجتياز ارضها : —
اجاز ذلك بعض الشرايع الاقدمين . اما اليوم فقد وقع الاجماع على رفضه رفضاً باتاً لانه يعد نجدة وانتصاراً ويحق للفريق الذي يقع الضرر عليه ان يعتبر ذلك المحايد عدواً فاذا اجاز للفريقين اجتياز بلاده عرضها لويلات الحرب . وجملة القول انه لا يجوز للمحايد الترخيص للمتحاربين في وطء ارضه او الالتجاء اليها او التجمع في اطرافها للقتال . وانما يسمح له قبول الجنود الفارة على سبيل الشفقة بشرط ان يجردهم من الاسلحة والذخائر ويقيمهم بعيدين عن ساحات القتال ويقوم بما يحتاجون اليه من ضروريات الحياة ويعاملهم معاملة اصدقاء خانهم الدهر لا معاملة اسرى الحرب . هكذا فعلت الحكومة السويسرية في الحرب السبعينية مع الجنود الافرنسية . فقد فتحت صدرها للذين فرّوا من وجه الالمان على ان يسلموا مدافعهم واسلحتهم وذخائرهم وتعهدت بارجاعها الى الحكومة الفرنسية بعد نهاية الحرب والاستيلاء على ما تكون قد انفقته على الجنود . وهكذا فعلت الحكومة الباجيكية في معاملة جرحى الفرنسيين والالمانيين فانها عاملتهم على السواء وماذا يفعل المحايدون اذا التجأ اليهم اسرى حرب افلتوا من ايدي العدو .

الجواب . لا يتعرضوا لهم اذ لا يجوز القبض عليهم واعادتهم الى اسرهم بعد ان تخلصوا منه واعادتهم الى الاسر يعد خرقاً للحياد

٦ ان شروط الابحار من طبيعتها لا تسمح بتنفيذ شروط تلك المواد في المياه المحايدة وعاليه فالحايدون لا يجوز لهم ان يجعلوا مرافقهم وموانئهم ملجأ لبوارج المتحاربين أو سفنهم ولا الترخيص لهم بشراء الاسلحة والذخائر . بل يجب ان يمنعهم من ذلك بالقوة بغير ان يطالب الفريق الآخر منهم ذلك وانما يجوز للسفن الحربية الاستئذان من الدول المحايدة في شراء الراد أو الاقامة برهة قصيرة لاصلاح ما تعطل من اموات السفن سواء كان ذلك التعطيل ناتجاً من عاصفة أو معركة . وعلى المحايدين حينئذ الترخيص لهم بذلك . واذا اذنت دولة محايدة لبارجة محاربة ان تدخل مرفأ من مرافقها وجبت عليها حمايتها من عدوها . والعادة عند الدول اذا اتفق وجود بارجتين لدولتين متحاربتين في مرفأ دولة محايدة ان تستبقي البارجة الداخلة اربعاً وعشرين ساعة بعد خروج البارجة الممادية تسهيلاً لها في الابتعاد

٧ على المحايدين منع المتحاربين من تسليح سفنهم في موانئهم عملاً بالقاعدة الاساسية « ان الارض المحايدة لا تكون ميداناً للاستعدادات الحربية » والحكومات مكافئة بحفظ ذلك الشرط ومنع مخالفته . ولكن تلك القاعدة خرقت مراراً وقد حدثت من امثلة ذلك ما بين الولايات المتحدة وانكلترة في الحادثة المعروفة بالاباما في اثناء حرب الولايات الشمالية والجنوبية

وذلك ان سفن الولايات الشمالية حاصرت ثغور الولايات الجنوبية وضيق عليها فعمدت الولايات الجنوبية الى تعمير سفن حربية في البلاد الاوربية وتسييرها في البحار لتعطيل تجارة الولايات الشمالية . فخرج من مياه انكلترة ثلاث بوارج اشهرها كانت تدعى « الباما » وقد اضرت بتجارة الولايات الشمالية ضرراً اوجب احتجاجها واعتراضها . فلما انتهت الحرب طلبت الولايات الشمالية من انكلترة تعريضاً عما لحقها من الخسارة بسبب تساهلها في تعمير سفن الاعداء في بلادها واشتد الخلاف حتى افضى الى التقاضي في مجلس تحكيم عقد في « جنيف » فحكم على انكلترة

بدفع خمسة عشر مليون دولار تعويضاً على الولايات الشمالية عما لحقها من الضرر بسبب خرقها شروط الحياذ

٨ لا يجوز للدول المحايدة الترخيص لاحد رعاياها ان يبيع سفناً لاحد المتحاربين و يجب ان تمنع اخراجها بما تصل اليه يدها من الوسائط

٩ لا يسوغ لدولة محايدة ان تشتري سفينة حربية التحات الى احد ثغورها . ولا يسوغ لها بيع احد سفنها لاحد من المتحاربين ولا يحق لها ان تهب المتحاربين أو تبيعهم فحماً من مستودعاتها ولكنها تقدر ان تبيح ذلك لتجارها وتلقي الثبنة عليهم

١٠ هل يسوغ لدولة محايدة ان تبيح لاحد المتحاربين بان يدخل ثغورها الغنائم المكسوبة . كلا : وقد ذكرنا ان السفن الحربية اذا فاجأها زوبعة أو عاصفة جاز لها الالتجاء الى ثغر محايد . وذلك الحق يجب ان يكون للفريقين . لا يجوز بيع الغنائم في ارض المحايدين . لم يكن قد صدر حكم المحكمة الخاصة بشرعية الاسر أو الحجر . فاذا وقع البيع قبيل ذلك كان فاسداً

١١ لا يجوز للحكومة المحايدة ان تسلف تقوداً للمتحاربين . ولكنها لا تمنع رعاياها من الاكتتاب في قرض لاحد المتحاربين . ومع ذلك فالمسألة فيها نظر والشرع مختلفون فيها . فالحكومة الانكليزية لم تعترض على القرض الذي عقدهته حكومة الدفاع الوطني الفرنسية عام ١٨٧٠ وهو القرض المعروف باسم « مورعان » ولا اعترضت على قرض ولايات المانيا الشمالية . ولما ارادت روسيا عقد قرضها المعروف بالقرض الشرقي لم تمنع الحكومات الاوربية رعاياها من الاكتتاب فيه

١٢ كل دولة محايدة تجلب سلاحاً أو شيئاً من معدات القتال الى احد المتحاربين تعد خارقة لشروط الحياذ ولكن اذا فعل ذلك احد رعاياها طمناً بالكسب فهل يعد ذلك خرقاً للحياذ ؟ كلا . اذ لا يخفى بان الاتجار جائز بين المتحاربين والمحايدين . وانما يحق للمتضرر حجز تلك الاسلحة عند خروجها . ولكن للحكومات المحايدة الحق في منع ذلك المبيع سواء كان سببه ارتباطاً سابقاً أو بواعث سياسية . كذلك فعلت سويسرا وبلجيكا في الحرب السبعينية . ويحق للحكومات المذكورة

مجازاة المخالفين . ويذكر القراء كيف ان الحكومة الالمانية منعت معمل كروب من بيع المدافع الى انكلترا في الحرب التي انتشبت في جنوبي افريقيا
١٣ ان الترخيص في بيع الزاد والمؤونة لجيش محارب لا يعد خرقاً للحياد على شرط ان لا يكون للحكومة يد فيه

في واجبات رعايا الدول المحايدة

ان المبادئ الاساسية في المحايدة تقضي على رعايا الحكومات المحايدة مثل . قضائها عليها فعلى الافراد الإقداء بحكوماتهم . ولكن الفرق عظيم بين الحكومات والافراد فمخالفة الافراد لا توجب مخالفة الحكومات .

قالة عدة مثلاً انه لا يحق لرعايا الدول المحايدة الانخراط في جيوش المحاربين ولكن الواقع ان كل انسان حر بنفسه وعليه وحده تبعة عمله . أما اذا خالف تلك القاعدة وتجنّد لاحد المحاربين فيحرم نفسه من حماية حكومته ويحق للفريق الاخر من المحاربين معاملته معاملة العدو . وعليه لا يجوز للبحارة الخدمة عند المحاربين بصفة دياوبة — أي ادلاء المراكب

ذكرنا فيما تقدم انه لا يجوز للتجار بيع بضائعهم ولو كانت من اسلحة وذخائر اذا وقع البيع في ارض محايدة ولكن للعدو ان يتربص ريثما تخرج تلك البضاعة من ارض المحايدين فيعتبرها بضاعة مهربة فيحق له الاستيلاء عليها ويسوغ ايضاً الاتجار بين المحايدين والمحاربين بالحبوب والماشية وما اشبه ذلك ولا يمد هذا الاتجار خرقاً للحياد الا اذا حاول احدهم ادخال تلك البضاعة الى ثغور محصورة فيمد عمله من قبيل مساعدة المحصور على الدفاع فيحق للعاصر ان يحجز تلك البضاعة

والعادة الجارية ان تعلن الدول لرعاياها عن الثغور المحصورة وشروط الحصار ويحتمل ان تحظر بعض الدول المحايدة على رعاياها بيع الزاد والمؤونة الى المحاربين وتعين الجزاء للمخالفين . ولكن تنفيذ ذلك الجزاء خاص بها ولا يحق لاحد المحاربين التعلل به والاستناد عليه لاقاء المسؤولية على الحكومة

الفصل السادس

في حقوق المحايدین

قد يتوهم القاريء لاول وهلة انه طالما كان للامم المحايدة حق التمتع بقوتها واستقلالها في ابان السلم فمن الظلم ان يلحقها ضرر بسبب عداا خصمين . أو قتال عدوين . ولكننا اذا انعمنا النظر قليلاً زال ذلك الوهم . لان مشاطرة الامم الحيادة السياسية في المجتمع الانساني توجب على كل منها رعاية حرية المتقاتلين . وقد تقضي تلك الرعاية احياناً بواجبات تبرز مع الحقوق فتعدها تعديلاً مؤقتاً ضمن دائرة الحدود اللازمة للحركات الحربية . وفي مسألة الحياد كما في جميع مسائل الحقوق الدولية تناسب وتدافع بين الحقوق والواجبات كما يظهر من الامور الآتية :

١ من المبادئ الاساسية المقررة ان لكل دولة محايدة حقاً في حفظ سيادتها واستقلالها وحريتها ضمن حدود بلادها . وعليه فيكون لها حق للترخيص لرعايا المتحاربين في دخول ارضها والاقامة فيها على شرط ان يكون ذلك الترخيص مطابقاً لواجبات الحياد التي تقدم ذكرها

٢ — من واجبات المحايدین الاعتراض على المحاربين اذا جاؤا اليهم رغبة في التجنيد أو التأهب للقتال . ويقاس على هذا المبدأ اذا دخلت بارجة محاربة الى مرفأ دولة محايدة وجندت منه نفراً بدون اذن ارباب الساطة فيكون ربان السفينة قد خرق بذلك شروط الحياد وأخل بنظام حقوق الدول . فاذا عاد بعد ذلك سائماً غنيمة الى احد مرافئ تلك الدولة حق لها اعتبار غنيمة غير شرعية واجباره على اعادتها لاصحابها وليس له حينئذ ان يعتبر ذلك العمل خرقاً للحياد

٣ — يحق لكل دولة محايدة ان تمجبر المتحاربين على رعاية حيادها . فاذا أسر سفينه مثلاً في مياهها المحايدة ثم سيقّت تلك الغنيمة الى احد ثغورها فمن

واجبات الدولة المحايدة ان ترجع السفينة لاصحابها ليس فقط لانها اسرت في مياها بل تأييداً لحقوقها . واذا ساق الآسر غنيمة الى احد مرافئه فعلى الدولة المحايدة التي وقع الاسر بمياها ان تحاكم الآسر امام المحاكم الخاصة وتطالب اعادة الغنيمة لاصحابها لعدم شرعية الاسر ولانه مناف لشروط الحياد

٤ — اذا رست بعض السفن الحربية في ثغر محايد فللدولة المحايدة حق في الترخيص لها بدخوله أو عدمه . ولكن اذا اجازت ذلك فيكون من اجل التزويد والتموين أو لاصلاح ما تعطل من الآلات وليس رغبة في الاذخار أو التسليح . ولكن المحايدة تقضي على تلك الدولة باستعمال قوتها لمنع كل عداء يقع في مياها أو ارضها ولها ان تمسك السفن القوية وتجزئ للسفن المعادية الضعيفة بالخروج والابتعاد منها اربعاً وعشرين ساعة منعاً لكل اقتتال في مياها

٥ — يبقى لجميع رعايا الدول المحايدة حق التمتع باملاكهم واموالهم الخاصة بهم والسكينة في ارض المحاربين ولو كانت في ساحات القتال . ولكن لا يمكن استثناء تلك الاموال من اخطار الحرب ومضارها . قال العلامة جافكن : د على المحاربين صيانة املاك المحايدين واموالهم اذا كانت في ارضهم ولسكنهم ليسو بمحجورين على تمييزها عن سواها بل يجب معاملتها اسوة بغيرها فهي قابلة للتسخير والضرائب ولا يحق لرعايا الدول المحايدة الخروج من مدينة محصورة وجدوا فيها أو الاقتراح بتمييز اموالهم أو غير ذلك

ويجوز للمحارب تدمير سفن المحايدين اذا كانت في مياه العدو اذا اقتضت الجركات الحربية ذلك على شرط التعويض بعدئذ

٦ — لا يحق للمحاربين الاستيلاء على السفن المحايدة اذا كانت في عرض البحار معها اقتضت ذلك ظروف القتال . ولا ينبغي ان المتحاربين مبالون بالطبع الى الشرود عن حقوقهم . واعتادوا في تجريداتهم الحربية استئجار مراكب محايدة ولكنهم عدلوا في هذه الايام عن تلك العادة لاخلالها بشروط الحياد

٧ — من المبادئ المقررة التي لا خلاف فيها اطلاق الحرية التامة في الاتجار بين رعايا المتحايدين . ولكن كثيراً ما حدث ما يعرقل تلك الحرية

٨ — ومن الأمور الواجبة ايضاً حرية الاتجار بين رعايا المتحاربين والمحايدين على شرط مطابقة تلك الحرية لشروط الحياد . لان الاتجار يقسم الى قسمين . (١) البيع والشراء (٢) نقل البضائع بالايجار . فالبيع والشراء يجب بقاؤهما على حرية تامة بين رعايا المتحاربين والمحايدين في كل حال ولو كانا في الذخائر أو الاسلحة على شرط ان تقع المتاجرة في ارض المحايدين . ونقل البضائع بين المحاربين والمحايدين يجب بقاؤه حرّاً وليس على الدول المحايدة منع رعاياها من نقلها بل للمحاربين التصدي لها حين خروجها اذا اريد ادخالها الى ثغر محصور . ولهذا كان القبض على البضاعة المهربة من حقوق المحاربين . وليس على الدولة المحايدة الا ائذار رعاياها بالاختار التي يعرضون بضائعهم لها ثم السهر على تنفيذ الحقوق الاولى بهذا الشأن

ذلك هو مختصر القواعد الدولية نظرياً ولكن لسوء الحظ لا تخلو حرب من مخالفات فعلية فتنشأ اختلافات شديدة ومجادلات عنيفة وغير ذلك من الاعتراض والاحتجاج التي قلما تغني الضعيف نحو القوي قليلاً

في حرية تجارة المحايدين

تختلف شروط الابجار عند الامم المحايدة في ابان الحرب عن شروطها في ابان السلم . والاشكال انما هو في تحديد القبود الجديدة مع رعاية حقوق كل من المحاربين والمحايدين

فقد ذكرنا من حقوق المحاربين استخدام جميع قواهم لقهر بعضهم بعضاً ومنعاً لهم من الثبات في القتال مع رعاية حقوق المحايدين الذين من واجباتهم ابقاء الملائق حرة بين كل من المقاتلين بدون الحاق ضرر أو مساعدة احدهم . وعليه لم ينسأ حل ذلك الاشكال في كل آن على نمط واحد . لان المحاربين كثيراً ما يتوهمون ان بقاء حرية الاتجار بين المحايدين هو من فضل تساهلهم ليس الا . وكانوا يشترطون شروطاً تختلف باختلاف اغراضهم واهوائهم

وبياناً لما تقدم نفترض القياسات الآتية . لوالثقت بارجة محاربة في عرض

البحار أو في مياهها بسفينة شاحنة بضاعة خاصة بمحايد غير مهربة . أو لو اتفق لسفينة محايدة ناقلة بضاعة كلها أو جزء منها ممنوعة أو مهربة . أو بسفينة محايدة مقلعة بضاعة تخص العدو . أو باخرى معادية . ناقلة شحنًا خاصًا كله أو بعضه بالمحايد — فبأي من هذه الظروف يحق للبارجة الاسر أو الحجر ؟ الجواب — لا يحق لها اسر أو حجر شيء إذا كانت السفينة محايدة وناقلة بضاعة محايدة ولو كانت وجهتها ثغرًا خاصًا بالعدو على شرط ان يكون محصوراً منه لان ليس في تلك التجارة ما يضر بالعدو أو بحركاته الحربية . فضلاً عن انه ليس للمحارب حق في مس حرية اتجار المحايد مع المحاربين إذا كانت تلك التجارة محايدة فإذا كانت مهربة جاز له ذلك ؛ ولكن إذا كان في تلك السفينة شيء من العداء سواء كان بها أو بمشحونها أو بالاثنين معاً فحق المحاربين هنا غير تام التقييد . وانما تلك مسألة قد اثارت بين الدول قديماً اختلافات شديدة ومنازعات عنيفة ولم تتفق على حلها مدة اجبال وانما كانت كل منها تجري تبعاً للظروف والاحوال . واما الآن فقد اجمعت الدول في قرار باريس ١٨٥٦ بان الراية المحايدة — المهربة — إذا كانت تحت حماية علم محايد

وجملة القول ان حرية الاتجار بين المحايدين يجب ان تكون مصونة الا اذا كان لها مساس في العداء . وعلى هذا لا يحق للعدو حجر بضاعة لعدوه اذا كانت مشحونة في سفينة محايدة ولا توقيفها أو تحويلها عن وجهتها أو الاخلال في سير حركتها أو ما شابه ذلك . كما انه لا يجوز له حجر بضاعة المحايدين اذا كانت منقولة على سفينة معادية بل اسره يكون فقط على السفينة وليس على مشحونها

في بعض الشروط

للك الحرية شرطان مهمان اولاً اذا كانت البضاعة المنقولة مهربة ثانياً اذا كانت خاصة بمحاصر ثغر احد المحاربين ولذا سنفرد فصلين خاصين بها وانما يوجد شرط آخر نذكر ما يخصه هنا وهو — لا يخفى بان الدول لا تبيع عادة للسفن الاجنبية الابحار على شطوطها وتقل البضاعة من ثغورها (ما عدا المشرق) فاذا

حدثت حرب يجوز للمحايد الابحار على شروط المحايدين . وهل يعد ذلك العمل خرقاً لشروط الحياد أو شكلاً جديداً لحرية الاتجار .. قال العلامة هوتفيل - العقل يدل على انه اذا كان للدولة حق في منع ذلك الابحار كانت لها بالطبع حق الترخيص به . وعليه اذا حاول محايد الابحار على احد الشواطىء عدّ عمله خرقاً للحقوق الداخلية الخاصة بتلك الدولة ويسمى اخلاقاً بالحقوق الدولية . وعليه لم يجزوا اذا رخصت دولة ما الى اخرى بالابحار على شواطئها اسر تلك السفن بمحجة انها قد اخلت بشروط الحياد

الفصل السابع

في البضائع الحربية المهربة

كان الملوك والامراء يحرمون في قديم الزمن على رعاياهم الاتجار في ابان الحرب مع المعادين ببعض الاصناف . وقد اصدر بعض الباباوات في مجع لانران الثالث والرابع برآت حرموا بها الاتجار مع مسلمي الشرق والاندلس . واما في يومنا هذا فقد نشأت تلك المسألة من حقوق المحايدة والتمييز واجب هنا بين البضائع التي يحرم المحارب الاتجار بها على رعاياه اضطراراً اليها وبين التي تعدّ مهربة عند المحايدين

والمراد بالبضائع المهربة البضائع التي لا يمكن للمحايد نقلها الى محارب ما بدون ان يخرق واجبات الحياد . لان نقلها يعد نوعاً من المشاطرة في العداء ولذا فيحق للخصم المتضرر منها واستناداً على هذا المبدأ اتخذت الدول البحرية قاعدة اجازوا بها للمحاربين حق تحديد حرية اتجار المحايدين ومنع كل مخالفة تحدث . ثم وضعوا لها شروطاً وقيوداً تختلف تبعاً للمعاهدات والواجبات وعملاً بشروط وقوانين الدول الخارجية والداخلية

المعاهدات

المعاهدات تحدد الاصناف والاشياء التي تعد في زمن الحرب بضاعة مهربة . وقد يحدث عنت ومغالاة في تحديدها وتعدادها . . . ففي معاهدة (البرينه) التي عقدت بين فرنسا واسبانيا (١٦٥٩) عدوا من البضائع المهربة ما عدا الاشياء التي تستخدم عموماً لحاجات الحرب السروج والخيول وما اشبه ذلك واطلقوا الحرية للتجار في الحبوب والمأكولات . وحدثت الدول الاخرى حذو الدولتين المذكورتين واتخذت تلك المعاهدة مثلاً

واما في المعاهدة التي عقدت بين فرنسا وانكلترا عام ١٣٠٣ فقد عدوا جميع اسباب العيش والقوت من البضائع المهربة .
واما الآن فالبضائع المهربة هي الاسلحة على انواعها والادوات النحاسية والفولاذية والحديدية التي تصنع ونهياً للأعمال الحربية برّاً وبحراً بدون اضافة شيء الى ذلك

والمعاهدات لا توجب العمل بالطبع الا على المتعاهدين وعليه لا يوجد الحد الآن قاعدة عمومية دولية يجري بموجبها تعريفاً بالبضائع المهربة ولهذا اضطرت كل دولة لوضع شروط خاصة اعلاماً لرعاياها بالاحطار التي تحيق بتجارهم فلانها مثلاً لانزال تابعة للقوانين البروسية القديمة التي لاتعتمد ملح البارود والكبريت من البضائع المهربة وانما تعد الخيول وسروجها بضاعة مهربة . وقد حاول بسمارك في الحرب السبعينية عد الفحم الحجري بضاعة مهربة . واما انكلترا فدهاؤها في هذه المسألة غريب عجيب اذ ليس لها قاعدة معلومة فهي تتبع في كل حرب مصالحها السياسية او التجارية فتحرم احياناً ما تجيزه اخرى والعكس بالعكس تبعاً للظروف اذا كانت محاربة او محايدة . فاذا كانت محاربة حرمت كل شيء حتى اسباب القوت واذا كانت محايدة اجازت كل ما تريده خصوصاً اذا كانت البضاعة صادرة من معاملها . وقد اتخذت منذ جيلين قاعدة سهلة وهي ان تصدر في كل حرب قراراً وزارياً تعدد فيه اصناف وماهية البضائع المهربة وتبلغه الى الدول

الآخري بكل جرأة . والمحاكم الانكليزية تصدر احكامها في هذه المسألة تبعاً لما تقدم فهي تنظر احياناً الى البلاد الصادرة منها البضاعة . مثال ذلك ان الأخشاب والقطران اذا صدرت من بلاد نروج تعدها مهربة وتعدّها محايدة اذا صدرت من غيرها وتعد القمح والطحين والارز والاسماك والاملاح والسمن والجبين والخمر والجمعة والعرق وغير ذلك بضاعة مهربة اذا كان يحتمل تخصيصها الى جنود برية او بحرية . وقد عدت الخلاف الذي حدث بين فرنسا والصين عام ١٨٨٥ جرباً فأعلنت بان الفحم الحجري يعد بضاعة مهربة منعاً للسفن الفرنسية من تموين بوارجها من مستعمراتها القريبة فقاتلت فرنسا ذلك المنع بعد الارز بضاعة مهربة لاهمية ذلك الخشب في تجارة الصين مع الانكليز خصوصاً فاحتجت انكلترا وعظم الجدل يومئذ بين كل من جول فري واللورد غرانفيل . وفي حربنا مع الروسية عام ١٨٧٧ صرحت الدولة الروسية بانها تعد جميع انواع الاسلحة والدخائر والادوات التي تستخدم للقتال برّاً وبحراً وجميع ملابس الجنود بضاعة مهربة . ونقف عند هذا الحد اذ لا يسعنا تعداد كل صنف عند كل دولة في هذا المختصر

في منع البضائع الحربية

ذكرنا بان الاتجار بالبضائع المهربة لا يعد مخالفاً للقوانين الدولية وانما نقل تلك البضاعة وارسالها الى العدو أو الى احد ثغوره يجعل المحايد الناقل خارقاً لشروط الحياد . لان دخول تلك البضاعة الى العدو هو بلا خلاف من قبيل الاسعاف وعليه فان توجيه تلك البضاعة نحو محارب ما ليس شرعياً وانما الوجهة وحدها ليست كافية فيجب التصميم . وذلك مبدأ مهم في هذه المسألة لانه يحتمل كثيراً ان يكون الناقل من المحاولة والمخادعة . قال جافكن « البضائع المنقولة الى ثغور المحايد لا تعد مهربة وانما لا يجب ان يكون ذلك العمل محايداً في الظاهر ومخالفاً في الباطن » وعملاً بهذه القاعدة اجازوا حجز البضاعة اذا كانت مهربة منذ خروجها من مرفأها ولو لم تكن قاصدة احد ثغور العدو رأساً . لان الامور بمقاصدها على شرط تحقيق ذلك القصد . مثال ذلك حدث في حرب القرم ان سفينة

هانوفرية شحنت ذات يوم ملح بارود من انكلترا وابتحرت نحو ليسبون لتنقل تلك البضاعة من تلك المدينة الى هامبورج ومنها الى روسيا . فحجزت تلك البضاعة بحق . هذا ويسمون طريقة ذلك النقل « متابعة السفر »

يجوز حجز البضائع المهربة إذا كانت مرسلّة الى العدو ولو كانت مشحونة على سفينة محايدة وقاصدة ثغراً محايداً لأن الغاية هي كافية لشرعية الحجز لأن الحاجز يعد السفرتين واحدة .

واعتماد المحاربون قديماً الاستيلاء على البضائع المهربة إذا كانت مرسلّة الى ثغور العدو ونحويل ذلك الحجز الى حق شرعي بمجرد حكم . ولا يزال تلك العادة مرعية مقبولة عند الدول الى اليوم .

الحجز يكون احياناً بضمانة دفع عطل وضرر . فيدفع الحاجز عطلاً فيما اذا كان ذلك مشروطاً في معاهدة او اذا كان الناقل جاهلاً ان البضاعة هي مرسلّة الى العدو او اذا كانت السفينة قد رفعت مراسئها وابتحرت قبل اشهر الحرب . فاذا صودفت بعدئذ في عرض البحار فمن العدل ان يكون الحجز بضمانة دفع العطل ما لم يفضل الحاجز توجيه السفينة الشاحنة الى ثغر محايد فاذا رفضت حجزت بلا عطل

واجمع اكثر الشرايع على جواز الاستيلاء على البضائع المهربة وانما ذهب بعضهم بان لا يحق للحاجز حجزها الا موقفاً لينها تنتهي الحرب

هل يتناول حجز السفينة الشاحنة البضائع المحايدة الموجودة معها ؟

تلك مسألة قد اختلفوا في حلها رغماً عما في ظاهرها من البساطة اذ ليس من العدل حجز البضاعة المحايدة الغير مهربة وغير المرسلّة الى محاربين بسبب مجاورتها بضاعة مهربة

الحجز لا يكون الا في ابان الابحار ولا يجوز ان يكون عند رجوع السفينة الى ثغرها كما كانت العادة قديماً ولكن الانكليز لا يزالون يميزون ذلك ويحجزون البضاعة المنقولة على ظهر تلك السفينة ولو كانت محايدة وغير مشتراة بثمن البضاعة المهربة . . . كذا

ليس من الامور الواجبة جر السفينة المحجوزة الى ثغر من ثغور الاسر بل له نقل البضاعة الى ظهر سفينة واطلاق حرية الاخرى بعد اعطاء وصل لربانها بالبضائع المحجوزة

كانت الحكومات قديماً تعاقب التجار وربان السفن اذا ساعدوا المحاربين اليوم فقد نسخت تلك العادة لان البحار حرة ليست تحت سيطرة احد

السبق في الابتياح

يحدث كثيراً ان تنتحل بعض البوارج حق ايقاف السفن المحايدة اذا كانت قاصدة ثغراً للعدو والاستيلاء على البضائع المشحونة عليها ولو كانت غير مهربة وانما بعد دفع قيمتها وعظماً . ويدعون ذلك الحق حق السبق في الابتياح او حق الشفعة . وانما الشراع ليسوا على اتفاق في شرعية ذلك العمل

في التهرت بالتناسب والمجانسة

عد الشراع من البضائع المهربة الاشياء التي ليست من المواد الممنوعة كالاسلحة والذخائر بل من قبيل المجانسة او المناسبة كقتل الجنود والبحارة أو غيرهم من المتطوعين فكل ذلك يعد خرقاً لشروط الحياد كما لا يخفى . وعليه فكل سفينة تقدم على مثل هذا تمس حقوق حيادها ويجوز للعدو اسرها

ومما يحسن ذكره هنا افادة وفكاهة ما حدث في عام ١٨٦١ في حرب الانشقاق بين الولايات المتحدة الاميركية وذلك ان اربعة معتمدين من ولايات الجنوب ركبوا في ٧ نوفمبر سفينة انكليزية اسمها ترانت ، قاصدين اوربا لطلب الاسعاف وعقد بعض المحادثات . وكان ربان السفينة عالماً بغاية المعتمدين المذكورين ولكنه لم يكذب بخرج من مرفأه حتى تقدمت سفينة اميركية من سفن ولايات الشمال فاوقفت السفينة الانكليزية رغم احتجاج ربانها واستولت على المعتمدين عنوة واطلقت حرية السفينة الانكليزية ولم تعرض لمشحونها . فاعترضت الحكومة الانكليزية على ذلك الامر وطلبت اخلاء سبيل الاسرى مع التعويض . فاجابت

حكومة واشنطن أنها تعد المعتمدين المذكورين بضاعة مهربة . . . كذا . ولكنها لم نلبث طويلاً حتى اخلت سبيلهم لعدم انتفاعها منهم وانتقد الشراع تصرف الحكومة الأميركية لأن نقل معتمدي السياسة المعادين لا يعد خرقاً للحياة واقرب شاهد لنا ما فعلته الحكومة الهولندية اذا أنفذت بارجة حربية لنقل كروجر رئيس حكومة الترانسفال فلم تعد انكثرتا ذلك العمل خرقاً للحياة

الفصل الثامن

في حق الزيارة والتفتيش

وحركة مراكب المؤن والذخائر

يحق لبوارج المحاربين زيارة سفن المحايدين التجارية وتفتيشها اذا كانت في عرض البحار. اذ تلك واسطة للتحقيق فيما اذا كان المحايدون قائمين بشروط الحياة أولاً وايس في ذلك الامر مساس بشرف أو حرية المزور أو بحقوق السيادة والاستقلال بل ذلك حق دفاعي من قبيل الاحتياط . وهذا الحق قديم جداً وانما لم يحددوا شروطه الا في الجيل السابع عشر وقد اجمع الشراع على اختلافهم بقبوله وقررت الدول في اكثر معاهداتها

وهو خاص بالدول المتجارية فقط . وليس للمحايدين الحق ان يطوا من المحاربين تقديم البرهان على صفتهم في ابان الزيارة أو التفتيش وقد ذكرنا ان ليس في ذلك التفتيش خرق لسيادة المحايدين واستقلالهم لان الغاية منها الاستيثاق أولاً من حياد السفينة ثانياً الاقتناع بانها ليست قاصدة ثغر العدو . وثالثاً بانها ليست شاحنة بضاعة حربية مهربة له . اذ لا يكفي الاقتناع بحياد السفينة بالنظر لتابعيتها بل يجب البحث والتأكد فيما اذا كانت محايدة بتصرفها ومشحونها وسيرها وان كانت لم تشارك العدو في احد اعماله الحربية . قد سبق القول في كيفية توقيف السفينة وفحص اوراقها وسجلاتها وعليه فاذا وجد بعد

لك البحث بان ليس في السفينة ولا في مشحونها او سيرها ما يخالف شروط الحياد وليس فيها شبهة او خداع تركت السفينة في سيرها آمنة . ولكن اذا وجد ان اوراقها وسجلاتها غير كافية للاقتناع او اشتبه بمشحونها حق حينئذ التفتيش لفعلي اذ لا يخفى بان تزوير الاوراق والسجلات لاختفاء البضائع المهربة شائع كشروع استعمال الرايات المزورة تغييراً لصفة الجنسية . والتفتيش جائز للسفن التجارية الخاصة بالمحايدين فقط وأما الحرية منها فهي مصونة على شرط اثبات صفتها ويجب ان تكون تلك السفن اي التجارية في البحار الخاصة بالمحاربين أو في عرض البحار وايسر في مياه محايدة . ان حقوق الدول توجب الاعتدال والرعاية عند الزيارة والتفتيش ومع ذلك فلا بد من نتائج مزعجة مكدره على اثرها لانها تصبح عرضة في كل حين لفحص وتدقيق كل سفينة محاربة . ولهذا فتدعمت الدول رفماً لتلك الزيارات المكدره الى طريقة اخرى وهي ابجار السفن المحايدة تحت حماية بارجة حربية خاصة بدولتهم

في حراسة السفن

ان عادة حراسة السفن التجارية المحايدة قديمة وكانت الغاية منها قديماً وقايتها من تعدي القرصان ولصوص البحر فكان ربانة السفن يجتمعون فيؤلفون هيئة يسمونها (اميرية البحر) وينتخبون رئيساً عليهم يلقبونه بامير البحر وهو المعروف بالفرنسية باسم (اميرال)

وظلوا على تلك العادة اي على ارسال بوارج حربية تحرس السفن التجارية في ابجارها رفماً لثقله التفتيش . وأول حراسة صدرت كانت من الملكة كريستين في ١٦ أفريل ١٦٥٣ في ابان الحرب التي نشبت بين انكلترا وهولاندا

وصار لامر تلك الحراسة اهمية كبرى في اواخر الجيل الثامن عشر واوائل التاسع عشر وقرروا مبدئياً بانه لا يسوغ تفتيش السفن المحروسة متى صرح ربان الحرسه شفاهاً بعد القسم بشرفه بان السفن الموضوعة تحت حراسته تابعة للدولة المرفوع علمها عليها . واذا كانت قاصدة ثغر عدو ان لبس بها بضاعة مهربة .

والعادة ان يرسل قومندان البارجة المحاربة ضابطاً الى قومندان السفينة الحارسة لاخذ قسمه وشهادته فاذا اقتنع بها امتنع عن كل زيارة . ولكن اذا ابى قومندان الحرسه القسم واعطاء الشهادة المذكورة اصبحت الزيارة والحجز شرعين . وكذلك اذ ظهر من تلك الشهادة ان احدى تلك السفن غير خاصة بحراسته أو ان احداها خرقت شروط الحياد . واذا ظهر شك بان المذكور قد خدع يصير اخطارها . وحينئذ يصح له وحده الحق بزيارة السفينة المشبوهة وتفتيشها

هذا وقد قبلت اكثر الدول باعفاء السفن المحروسة من الزيارة الا انكلترا مما اوجب معارك شتى في الاجيال الاخيرة . وموقفها كان السبب في صمت الدول عن هذه المسألة في قرار (١٨٥٦) رغم موافقة اكثر الشراع على اعفاء السفن المحروسة من الزيارة والتفتيش . قال العلامة اوكلاند « البارجة الحربية اذا كانت حارسة تمثل ملك البلاد فيجب والحالة هذه تصديق قول ربانها والا فالشك يمد اهانة لبلاده »

— هل يجوز لسفينة محايدة ان تطالب من احدى بوارج المحاربين حمايتها
— كلا — لان المحايد اذا طلب حماية المحارب خرق شروط الحياد . ومع ذلك فقد أجاز بعض الشراع طلب تلك الحماية

في حجب السفن

كل سفينة تجارية امتنعت فعلاً وقوة عن الرضوخ للزيارة والتفتيش عرضت نفسها للاسر والحجر . وقد اقرت اكثر الدول على ذلك الامر . ولكن هل يقتضي معارضة بسيطة أو يلزم الخروج الى العمل ؟ — جرت العادة ان المعارضة البسيطة كافية للحجر

على أي شيء يقع الحجر على السفينة وحدها ام عليها وعلى مشحونها معاً ؟ — اعتاد الانكليز على حجب السفينة ومشحونها اذا كان خاصاً بربان السفينة أو بصاحبها . واما الالمان والفرنسيون فقد ذهبوا الى الاكتفاء بحجب السفينة متى ثبت بان ليس لربانها واصحابها دخل في الشحن

الفصل التاسع

في الحصار بحراً

(Blocus)

الحصار في البحر قطع كل علاقة او اتصال بين الثغور المحصورة وعرض البحار بواسطة قوة الدولة البحرية راساطيلها . والغاية منه تعطيل تجارة العدو أو إبطالها مؤقتاً واخضاعه بالحاجة أو الجوع

ولكن هل تعد تلك الوسيلة شرعية ؟ — نعم لانها اخف هولاً من الطرق الحربية الاخرى اذ التضيق على ثغور العدو ونحمله على التسليم بدون اهراق دم أو غيره من ويلات الحرب خصوصاً اليوم بعد ان وصلت الاختراعات الى ما وصلت اليه من استنباط آلات الهلاك والتدمير كالطوربيل والنسافات والسفن الفوارة الخ . فليس ذلك الحصار الا وسيلة لاضفاف العدو وحرمانه من تجديد قواه فهي اذاً طريقة شرعية مباحة في كل الحروب

ومن المعلوم ان الحصار بحراً يجزئ ضرراً على المحايدین نظراً لعرقلة حرية الاتجار والابحار . ولكن اذا وجب الوقوف عند هذا الامر واتباع ذلك المبدأ تعذر القتال واستتحات الحروب لان الحرب تعود باضرار على المحايدین اما رأساً أو تحويلاً

وعلى المحايدین المحافظة على شروط الحصار والعمل بها . وكل عمل يصدر من محايد لاعانة احد المحاربين كإيصال ذخيرة أو مؤونة لثغر محصور بعد خرقاً للحياد . واهم شروط الحصار اولاً ان تنبذ الدولة المعادية الدول الاخرى عن الثغور التي شرعت بحصارها . وثانياً ان يكون الحصار واقعاً بالفعل

وكانت العادة قبلاً ان يكون للحصار البحري ثلاثة اوجه . الاول حصار وهمي أي انهم يبينونه على الورق والخرائط فتكتفي الدولة الحاصرة بابلاغ الاخرى حصارها ثغور عدوتها بدون ارسال القوة فعلاً . والثاني الحصار يارجة واحدة سهرأ

على شطوط العدو على ان تكتفي بالانحار تجاهها ذهاباً واياباً . والثالث بالحصار الفعلي أي بوضع شبه منطقة من بوارجها امام ثغر العدو فتمنع كل خروج أو عبور

لمحة تاريخية

ليس الحصار بحراً بقديم العهد ولم يرد ذكره في حقوق الامم ولم تلجأ اليه الدول الا في الجيل السادس عشر لان قوات الاقدمين البحرية كانت خفيفة لصغر سفنهم وضعف مدافعهم . فضلاً عن جهلهم شروط الحبياد على انهم كانوا يعتبرون كل غير محالف عدوياً . وظل هذا الاعتقاد سائداً الى القرون الوسطى . ولم تلجأ الدول الى الحصار البحري الا في القرن السادس عشر رغبة من المحاربين في حرمان العدو من الاتجار مع بقية الامم المحايدة وانما كانت اكثرها عصابات افتراضية وهمية مما دعى الى تدمير الدول الاخرى وحمل الامبراطورة كاترينا قيصرية روسيا على رفض الحصار على تلك الصورة قانونياً بدعوى ان كل ثغر لم يكن محصوراً بسفن الحاصر لا يعد شرعياً وتهددت كل من يتعرض لسفن تبعها التجارية انها تأخذ ثارها بقوتها البحرية فاذعنت الدول حينئذ الى رأيها

ولما هبت الثورة الفرنسية المشهورة اصدرت الدولة الانكليزية اوامرها بمنع جميع السفن مهما كانت جنسيتها اذا كانت قاصدة الثغور الفرنسية اي انها اعلنت بذلك الفرار حصار ثغور الدولة الفرنسية باجمعها . وقال (بت) كبير وزرائها يومئذ - يجب ان تسليخ فرنسا عن بقية العالم سلاحاً تاماً -

واشهر الحصارات البحرية ما حدث في حروب نابليون مع انكلترا ولجأت انكلترا يومئذ الى الحصارات الوهمية اي بدون تطويق الثغور الفرنسية بسفنها البحرية فاعلنت في (٢٨ يونيو ١٨٠٣) بان جميع ثغور فرنسا وشواطئها من مصب نهر الالب مصب الوزر محصورة فقابل نابليون ذلك القرار بحصاره المشهور والمعروف بالاوروبي اي الكونتينتال . فانه امر بمنع جميع السفن الخارجة أو الداخلة الى ثغور انكلترا أو مستعمراتها ان تدنو من ثغور فرنسا وشواطئها . فاجابت انكلترا هذا التضيق باشد منه فاصدر نابليون حينئذ قراراً آخر في ميلان (١٧ ديسمبر ١٨٠٧)

أعلن فيه ان جزر بريطانيا ومستعمراتها محصورة برا وبحراً وكل سفينة تذهب اليها وتجيء منها تحجر وكل سفينة ترضخ لتفتيش البوارج الانكليزية لها أو تدخل احد ثغورها تخسر حقوق جنسيتها وتعد انكليزية

فقبلت بروسيا والدانمرك بذلك القرار واعلنت العمل به فنهض الاميرال نلسون الانكليزي للحال الى امام كوبنهاغن عاصمة الدانمرك واطلق قباذه عليها بذون ان يعلمها باشعار حرب الامم الذي اغاظ امبراطور روسيا كثيراً وحمله على الانضمام الى نابليون وقبول قراره المذكور . وحذا حذوه كل من النمسا واسوج . واما الولايات المتحدة فبقيت على الحياد وسعت انكلترا حتى سلخت روسيا واسوج من ذلك التحالف عام (١٨١٢) ثم تمكنت من سلخ بروسيا عام (١٨١٣) ولما سقط نابليون من شاهق مجده سقط ذلك الحصار معه

وحرب القريم كانت من الاسباب المهمة لتقدم حقوق الدول البحرية اذ قررت الدول عقيب تلك الحرب في مؤتمر باريس (١٨٥٦) بان الحصار بحراً لا يكون الزامياً الا اذا كان واقعاً فعلاً بوضع قوة كافية امام الثغر المحصور منعاً للدخول منه

وفي حرب الانشقاق بين ولايات الجنوب والشمال الاميركية طمرت ولايات الشمال بعض ثغور ولايات الجنوب بالحجارة عجزاً عن حصرها بقوتها الفعلية . على ان ذلك الامر يعد تجاوزاً في الحد واهتضاماً لحقوق الامم

في شروط الحصار بحراً

يشترط في اعتبار الحصار شرعياً وفعلياً الامور الآتية :

١ وجود حرب أو عداء بين دولتين أو أكثر

٢ اعلان الحصار من سلطة يجوز لها ذلك

٣ ان يكون المكان المحصور قابلاً للحصار

٤ ان يقع الحصار فعلاً

٥ ابلاغ الحصار الى المحايدین

في لزوم الحرب

من المعلوم انه لا يجوز حصار ثغر قبل اشهار الحرب بين دولتين فاكثر . وقد ذكرنا قبلاً ان الحصار السلمي الذي اخترعه ساسة القرن التاسع عشر انما هو تعدي الدول القوية على الدول الضعيفة لانه لا يحق لاحد حصار ثغر ما قبل اعلان الحرب .

ثم ان الهدنة لا تبطل الحصار لان المهادنة كما سبق القول لا تغير شيئاً من مراكز العدو وقواته فالحصار يبقى اذا الى عقد الصلح

في وجوب اعلام الحصار من ارباب الحل والعقد

لكل محارب حق في الحصار برّاً وبحراً . فاذا انشئت حكومة جديدة لم تعترف الدول الاخرى بشرعيتها بل اعترفت لها بحقوق المحاربين يسوغ لها استعمال الحصار . كذا فعلت فرنسا وانكلترا في حرب الانشقاق (١٨٦١) بين ولايات الشمال والجنوب الاميركية . وكذا فعلت الدول في الحرب السبعينية بين فرنسا والمانيا فانها واثن لم تعترف بحكومة الدفاع الوطني التي انشئت بعد سقوط الامبراطور نابليون الثالث فلم يعترض حصارها ثغور (دياب وروان وفكامب) التي كان قد احتلها

العادة ان السلطة الاجرائية أي المنفذة للاحكام هي التي تدبر الشؤون الحرية وتعهد العمل بها الى احد قوادها وامراء بحرها أو رؤساء اساطيلها

في الامكنة القابلة للحصار

يسوغ حصار ثغور العدو وشواطئه كلها أو بعضها على شرط ان تكون قابلة لحصار فعلاً

ويجوز حصار ثغر محايد اذا احتله العدو لان الاحتلال يضيع حقوق الحياد . لهذا السبب يجوز لاي دولة حصار ثغورها اذا وقعت بيد العدو كما فعلت فرنسا في

الحرب السبعينية لما وقعت مدن « دياب وروان وفكامب » في يد الالمان . وقد استفادت فرنسا من ذلك الحصار لانها منعت المدد من المؤونة والذخيرة للعدو واستخدمت السفن التي كانت في تلك الثغور وقد يحق ايضاً حصار الثغور التجارية غير المحصنة لان الغاية من ذلك الحصار التضيق على العدو بالجوع كما تقدم

جميع مصاب الانهار قابلة للحصار اذا كانت خاصة بالعدو واما اذا كانت خاصة بدول محايدة فالمسألة فيها نظر . كما ان لبعض الانهار معاهدات دولية خاصة . اذا كان مجرى النهر أو قسم منه في ارض العدو وكان مصبه باجمعه خاصاً بدولة محايدة فالحصار مستحيل لان الدول المحايدة غير مكلفة باحتمال أعمال عدائية في أرضها أو مياهها . أما اذا كان المصب خاصاً بأحد المتحاربين وكانت المجرى يجتاز ارضاً محايدة فالمسألة تصبح من أدق المسائل الدولية

ففي الحرب السبعينية لم تشأ فرنسا حصار مصب نهر ايمس خوفاً من مس أو اضرار هولاندا . وفي حرب القريم (١٨٥٤) حاصرت كل من فرنسا وانكلترا مصب نهر الطونة (الدانوب) وانما رخصت للسفن النمساوية والمجرية بالخروج دون الدخول منعاً للمدن الروسية الكائنة على شاطئ النهر من التموين والتزويد وفي حربنا مع روسيا الاخيرة أعلنت الدولة العثمانية بان نهر الطونة هو خط الدفاع واندرت قوادها باخذ الاحتياطات اللازمة للحركات العسكرية ومنع لاجبار به خاصة . وانما اعتبرت ان اسفل النهر محايداً حتى البوابات المعروفة بالحديدية وليس الشراع على اتفاق في حل مسألة حصر الانهار وان كان مفيداً للمتحاربين ولكنه كثير الاضرار على المحايدين . وقد اشار العلامة بونفيس بافضلية حصار كل مدينة على حدة — قلنا وانما يقتضي حينئذ قوة بحرية فائقة خصوصاً فيما اذا كان شاطئ النهر بعضه للمحاربين وبعضه للمحايدين

لا يجوز حصار المضائق اللازمة لحرية الاجمار الا اذا كان ذلك المضيق يؤدي الى بحر خاص باجمعه للعدو أو اذا كان شاطئ المضيق للحاصر

أما الاقنية الاصطناعية المحتفزة فذلك منها نظام خاص بها كما وضع لقنال السويس الماهرة الخاصة المعروفة بمعاهدة الاستانة (٢٩ اكتوبر ١٨٨٨)

في الحصار الفعلي

إذا اراد المحاربون ان يحترم المحايدون حرمتهم الحربية يجب ان تكون تلك الحركات واقعة بالفعل وليس بالوهم أو الغرض . وعليه متى أعلن المحارب عزمه على حصار ثغر ما وجب عليه ارسال قوة حربية كافية لذلك الحصار . والا اذا اقرّ المحايدون المحاربين بقبول حصارات فرضية وهمية فكأنهم قد خولوهم حقاً مطلقاً استبدادياً فيصبح الحصار آلة في يد الاعداء لا يحتاج الى تجهيز قوة حربية وبناء عليه فالحصار الوهمي يعد خرقاً لحقوق الامم والشراع اتفاق على هذه المسألة تلك هي القاعدة وأما فعلاً فلتأريخ يدلنا بان جميع الحصارات البحرية الى اوائل القرن التاسع عشر كانت افتراضية - وأما الان فقد اتفقت الدول في قرار باريس (١٨٥٦) بان الحصار لا يكون قانونياً الا اذا كان فعلياً وكانت القوة كافية لمنع كل دنو من ارض العدو . وبعبارة اخرى ان يكون الخروج والعبور من ذلك الثغر المحصور خطراً . ويختلف توزيع تلك القوة باختلاف المواقع المحصورة واتساعها ولا فرق في بعد المسافة وقربها اذا كانت السفن متربصة لمنع كل دنو ولا يعد الحصار فعلياً اذا اكتفى بوضع بارجة واحدة متجولة لانه يسهل حينئذ خرق الحصار في ساعة ابتعادها ولكن متى صار الحصار فعلياً صار الرضوخ لشروطه واجباً على المحايدين

كل حصار يرفع مؤقتاً ثم يعاد تستلزم اعادته اتخاذ الطرق الشرعية التي تقدم ذكرها . ولكن اذا هبت عاصفة أوجبت البوارج الحاصرة الابتعاد عن مراكزها خوفاً من الاصطدام أو نحوه فهل يبقى الحصار معدوداً فعلياً ؟ والسفن المحايدة التي تكون قد اغتصمت تلك الفرصة واجتازت الثغر هل يعد عملها خرقاً للحصار - لمسألة فيها نظر والشراع ليسوا على اتفاق فيها

في ابلاغ الحصار

البلاغ يجب ان يكون على ثلاثة اوجه . الاول بواسطة قائد الاسطول المحاصر اعلاماً يبدء الحصار واتساع خطوطه فيخطر ارباب الحكومة المحلية وقناصل الدول الاجنبية . الثاني البلاغ السياسي انذاراً للحكومات المحايدة الثالث ويسمونه البلاغ الخاص وهو ابلاغ السفن التي تقرب أو تدنو من الثغر المحصور هل تلك الشروط الثلاثة واجبة كي يصبح الحصار شرعياً ؟ المسألة فيها نظر أيضاً . مثلاً لو ارادت سفينة محايدة الخروج من الثغر المحصور فهل يقتضي ابلاغها الحصار بصفة خصوصية . ؟ — كلاً . لان البلاغ الذي اعطي الى الحكومة المحلية والى المحايدين يكفي لعله اذ يستحيل جهله به وعليه اذا حاولت الخروج بتلك الحجة جاز اسرها . ولكن لو جاءت سفينة من عرض البحار فيحتل جهلها فوجب حينئذ ابلاغها الحصار

والبلاغ الخاص لا يعد محتوماً الا اذا كان صريحاً مع تحديد مواقع الحصار . وان يصدر من ربان احدى البوارج الحاصرة وان يكون خطياً على ورق السفينة الرسمية مع تعيين اليوم والمكان (اي الطول والعرض) جغرافياً

في نتائج ومفاعيل الحصار

ان من مفاعيل الحصار قطع كل علاقة مع الثغر المحصور فلا يجوز الدنونه لاي عذر كان سواء كانت تلك السفن تجارية أو حربية وسواء كانت ناقلة بضاعة للمحايدين او مراسلات رسمية أو خصوصية أو غير ذلك ولكن اذا كان لا يجوز للمحايدين الدخول الى الثغور المحصورة فهل يجوز لهم الخروج منها ؟ — ليست الدول على اتفاق في ذلك فالتقوانين الروسية تميز للمحايدين الخروج من الثغور المحصورة ولكن لا تميزها للسفن التي تكون قد دخلتها غلماً وبعض الدول تميز للسفن التي دخلت قبل الحصار الخروج منه باي وقت كان سواء كانت ناقلة بضاعة أو ثقلاً . وغيرها تعطي مهلة معينة فاذا انقضت لا يحق للسفن المحايدة الخروج فاذا فعات حق اسرها

يحق للحاصر تعديل شروط الحصار على شرط ان تكون سواء على جميع المحايدين بلا استثناء والا فاذا وقع ميزة فقد اخل الحاصر بواجباته ويرتفع عن الحصار حق لزومته

. ويضطر الحاصر احيانا ان يعدل شروطه لاسباب انسانية . مثلاً لو كادت سفينة محايدة ان تفرق لعطل اصابها أو لخرق حدث بها أو كاد يموت بحارتها جوعاً فملى الحاصر ان يسمح لتلك السفينة بالالتجاء الى الثغر المحصور الا اذا كان في وسعه اسعافها .

ليس الحصار الزامياً على السفن المحايدة أو سفن العدو فقط بل على السفن الخاصة برعايا الحاصر أيضاً أو برعايا الدول المخالفة له لان الغاية كما ذكرنا قطع كل علاقة مع الثغر المحصور

في خرق الحصار

يجب ان يكون الخرق واقعاً بالفعل وليس بالنية وانما يشترط ان يكون الحصار قانونياً كي يعد الخرق خرقاً فاذا لم يكن جامعاً للشروط المتقدم ذكرها واسر الحاصر سفينة ما فيكون قد خالف حقوق الامم ووجب عليه التعويض ودفع العطل والضرر

اذا بوغت سفينة وهي تحاول خرق الحصار سوائاً كانت قادمة من عرض البحار أو خارجة من الثغر المحصور حق اسرها بعد اثبات محاولتها . ولا صعوبة في ذلك لان العمل وحده كاف لاثباته

ومثل ذلك فيما لو اسرت سفينة في حين عبورها خطوط الحصار رغم الاشارات والاعلامات

وقد اجتمعت الدول ما عدا انكلترا والولايات المتحدة على الغاء حق الاسر استدراكاً واستباقاً كما انهم حرّموا حجب بضاعة في عرض البحار اذا كانت مرسلة الى ثغر محصور بحجة انها ستُرسل اليه بطريق آخر برّاً لان ذلك يبطل حرية الابحار والاتجار

إذا خرقت سفينة حصاراً سواء كانت داخلة أو خارجة من الثغر ففي أي وقت يكون الحجر قانونياً شرعياً ؟ — الشراع ليسو على اتفاق في هذه المسألة فالانكليز والاميركانيون منهم ذهبوا بأنه يجوز اسر السفن طالما لم تصل الى الوجهة المقصودة ولو لم تطاردها بارجة معادية اذ الجرم عندهم يعد منذ ابتداء العمل حتى ولو حدث في الطريق عوارض شتى منعت السفينة من اتمام عملها

أما بقية الشراع فلم يجوزوا ذلك واشتراطوا وجوب الابتداء بخرق الحصار فعلاً أي اجتياز خطوطه ثم اضافوا قولهم « ولكن اذا كانت السفينة تحاول خرق الحصار وجاءتها بارجة تطاردها فولت هاربة الى عرض البحار بحق للبارجة أسرها ولو لم تفلح في خرق الحصار ، الاسر يجب ان يكون بواسطة إحدى السفن الحربية وكي يصبح الغنم شرعياً يجب ان يصدر به الحكم من محكمة المكاسب والغنائم لا يمكن اعتداد بحارة السفينة المحجوزة اسراء حرب وانما يجوز حجزهم مؤقتاً لاعطاء الشهادة امام المحكمة الخاصة بالغنائم » آه

.....

الفصل العاشر

في حجر السفن المحايدة

يجوز حجز سفن المحايدین علی الشروط الآتية :

- ١ إذا اخطرت وانذرت بالوقوف لاجل زيارتها وتفتيشها فاجابت على ذلك الانذار بمقاومة فعلية أو استعدت للقتال والدفاع
- ٢ إذا تعذر على ربان السفينة اثبات صفة حيادها
- ٣ إذا اشتبه في قول الربان أو اذا لم يوجد سجلات واوراق رسمية على ظهرها أو اذا كانت مزورة وما اشبه ذلك
- ٤ إذا غبرت سير وجهتها بدون عذر كاف أو اذا ثبت بان سيرها الظاهر كان خدعة أو كان مشحونها بحتوي على بضاعة حربية مهربة

٥ اذا كانت قاصدة ثغراً خاصاً بالعدو ولئن كان غير محصوراً أو كانت ناقلة اليه بضاعة مهربة أو جندياً أو رسائل

٦ اذا حاولت حصار ثغر قد اعلن حصاره رسمياً بجميع شروطه القانونية المتقدم ذكرها

هذا وكيفية اسر السفن التجارية المحايدة مثل طريقة اسر السفن المعادية يجب عرض صلاحية وشرعية حجبها على المحاكم الخاصة بالغنائم كالسفن المعادية ولا يصح تملكها الشرعي الا بعد اصدار الحكم بذلك

ومن يكون الحكم ياترى في الغنائم المكسوبة من المحايدين؟ — قد ذكرنا فيما تقدم ان السفن الأسيرة تحاكم امام المحاكم الخاصة بالأسر. تلك هي العادة المتبعة عند الدول وقد اتخذوها ايضاً عند اسر السفن المحايدة لان الدولة المحاربة هي وحدها قادرة على الحكم في تصرف بحارتها وكيفية تنفيذ اعلامها وقوانينها. ومع ذلك فقد اثارت تلك العادة مشاحنات بين الشراع لا يسعنا ذكرها

ولرب معترض يقول وكيف يجوز للمحاكم الخاصة بالمحاربين الحكم على السفن المحايدة اذا اسرت في عرض البحار وهي محايدة وليست تحت مطلق سلطة احد؟ — يصح ذلك الاعتراض جديلاً ولكن لو قلنا الافتراض انقلب الحجة على نفسها فيما لو اجازوا الى محاكم المحايدين شرعية الحكم. وقد اقترح مجمع حقوق الدول تأليف محكمة روسية للنظر في تلك المسائل والحكم في اسر السفن المحايدة اذا سبقت سفينة قد اسرت في عرض البحار الى ثغر محايد لا يمكن لمحاكم تلك الدولة الفصل بامرها اذ لا صلاحية لها ان تقضي في امر وقع في عرض البحار تحت راية دولة محاربة ولكن اذا وقع الاسر في مياه هي تحت سلطة تلك الدولة المحايدة حق لها حينئذ اجبار الأسر على اطلاق سراح غنيمة

ولكن اذا سبقت السفينة الى ثغر خاص بدولتها — وهذا امر نادر جداً — حق للمحكمة الخاصة القضاء في شأنها واطلاق سراحها اذا لم تخرق شروط الحياد أو الحكم على الأسر. ومن الغريب ان شرائع اكثر الممالك توجب على المأسور ان يكون الطالب وليس المدافع

على أي شيء تبني الاحكام في اسر السفن المحايدة ؟ — قد اجمع الشراع
بوجوب اتباع نص المعاهدات المشروطة فان لم يكن ثمة معاهدة يجب اتباع القانون
الدولي والا تجري تبعاً للاحكام الصادرة سابقاً

الفصل الحادي عشر

في نهاية الحرب وعقد الصلح

في ايقاف العداء والقتال

يتفق أحياناً ان يكف المتحاربون عن القتال فيحدث من ذلك الامر وقوف
في العداء الفعلي وينتج عنه سلم ليس مقررآ في معاهدة أو وثيقة . فيحفظ كل من
المتحاربين مرا كزه التي نتجت من القتال ويبقى الغالب مسئولاً عما غنمه ويترك
الخاسر ما خسره فيصبح الاول سيداً فيما افتحه . ولا يعد ذلك صلحاً لان الخلاف
الذي من اجله اشهرت الحرب لم يفصل . ويمكن ان تطول تلك الحالة الموقته
الى اجل بعيد فتصبح نهائية وربما تعاد العلاقات السلمية بين المحاربين بسلم يعقد
بينهما بواسطة دولة ثالثة بمعاهدة يقررون بها ان يترك المغلوب ما غنمه من ارضه
كذلك انتهت الحروب التي نشبت في اوائل القرن الثامن عشر بين بولونيا واسوج
وبين فرانسأ واسبانيا وبين روسيا والمعجم (١٨٠١) ولم تعد العلاقات بين فرنسا
والمكسيك بعد الحرب التي انتهت عام (١٨٦٢) الا عام ١٨٨١ فتأمل

في الاخضاع والافتتاح

الغايه من الافتتاح الاخضاع ويكون متى انتهت الحرب بفشل احد المتحاربين
فشلاً تاماً الى حد ان يستولي الظافر على بلاد عدوه اجمع ويلغي حكومتها السابقة
الفناء كاملاً . وكانت هذه العادة كثيرة الشيوع في قديم الزمن . اما اليوم فقد
اصبحت نادرة بين الامم والشعوب المتمدنة . ومع ذلك فان الحروب الابطالية

عام ١٨٦٠ والحرب الألمانية سنة ١٨٧٠ قد محت من خارطة أوروبا ممالك عديدة . إن تلك الحروب كانت حروب افتتاح رغم ما اخترعوه من الأعذار مثل توحيد جنسية الأمم والشعوب وتلك حجج باطلة لا تغير شيئاً من حقيقة الحال . إذا كان في نية الغالب الاستيلاء على أرض المفلوب فلا يمكن بالطبع عقد الصلح لعدم بقاء حكومة معروفة . ولكن يحق بالطبع للغالب إذا شاء حفظ هيبة الحكومة المفلوبة ورد ما غنمه من أرضها إليه أو قسم منها والاعتراف بحكومتها . وإذا لم يشأ عدو عمله فتحاً وتصبح البلاد المفلوبة ملكاً له . فالصلح إذا يكون إجبارياً بلا لزوم إلى معاهدة مشروطة . وإنما يتفق أن يتخالف ذلك الاختضاع تسليم البلاد على شروط يتفق عليها الغالب والمفلوب خاصة بالجيش والمأمرين أو متعلقة بأمير البلاد أو مملكتها وعائلته وأسرته أو أملاكه الخاصة التي يجب أن تكون مصونة كبقية أملاك الأفراد إلا إذا وجب حجزها لأسباب سياسية . مثال ذلك استيلاء حكومة سردينيا عام ١٨٥٩ على مملكة سبيليا ودوقية لاتوسكانت وبارم ومودان . وافتتاح رومية عام ١٨٧٠ من الدولة الإيطالية والغاء سلطة البابا الزمنية . واستيلاء بروسيا عام ١٨٦٦ على دوقيات هاس وهانوفر وناسو وانكفورت . وافتتاح فرنسا للجزائر عام ١٨٣٠ ومداغسكار عام ١٨٩٥ والغاء دولة بولونيا من خارطة أوروبا واقتسامها بين روسيا والنمسا وبروسيا . ويحتمل أن يكون الاختضاع غير تام فيكتفي الغالب أن تعترف الدولة المفلوبة بحماية الدولة الغالبة كما فعلت فرنسا مع مملكتي انام وكبوج . الخ

في الصلح

إذا لم يفشل المفلوب فشلاً تاماً أو إذا عجز الغالب عن إخضاع عدوه خضوعاً كاملاً يتفق المتحاربون حينئذ على صلح بموجب معاهدة منصوبة والفرق بين عقد الصلح والمهادنة هو أن الصلح يكون نهائياً إلى أجل غير معلوم والمهادنة هي عبارة عبارة عن توقيف القتال إلى مدة مضروبة . والصلح بفصل الخلاف الذي من أجله اشهرت الحرب فترك الأسباب تركاً تاماً مطلقاً .

ما لم يشترط ذكرها في المعاهدة . فادا حدثت حرب ثانية بعد عقد الصلح فتكون لاسباب جديدة اخرى . لان الاسباب القديمة قد زالت بزوال الحرب الاولى بخلاف المهادنة فان الحرب تعود الى ما كانت عليه معها طال زمن الهدنة الاسباب عينها . ومن البدهة ان لكل حكومة حقاً في اشهار حرب كما لها حق في عقد صلح . والا فمن العبث ان يكون لحكومة ما حق بداية حرب وليس لها حق نهايتها

والعادة ان يكون لرؤساء الحكومات كالمملك والسلاطين وحدهم الحق في اشهار الحرب وعقد الصلح قلنا عادة لانه يحتمل ان يكون في دستور بعض الحكومات الشورية شروط تقضي عليهم باستشارة ومصادقة مجالس نواب الامة واعيانهم . وفي دستور الحكومات الشورية ان للملك وحده حق اشهار حرب وليس له حق عقد صلح اذا كان يجب عليه اخلاء بلد من بلاده . فان البند الثامن من الدستور الفرنسي مثلاً الذي وضع حين تأسيس الجمهورية الفرنسية الحاضرة يقول صريحاً بان معاهدة السلم لا تصبح نهائية ما لم يقترح عليها مجلسا النواب والشيوخ

ولما خلع الفرنسيون امبراطورهم نابليون الثالث بعد خسران معركة سيدان واعلنوا حكومة الدفاع الوطني في ٤ سبتمبر سنة ١٨٧١ — ارادت تلك الحكومة الجديدة مفاتيحة بسمارك في امر الصلح فاجابها ذلك الداهية انه يجب بادىء بدء ان تعترف الامة الفرنسية بالهيئة الحاكمة الجديدة باجتماع نوابها بجمعية وطنية وكانت غايته استدراكاً لاحتمال انكار الامة ما تصادق عليه الحكومة الجديدة

ولما ارادت السرب عقد الصلح مع امارة البلقار عام ١٨٨٦ اعتبرت الدول انه لا يحق للبلقار عقد الصلح وحدها لانها تحت سيطرة جلالة السلطان فانفذ جلالة من لدنه معتمداً للمخابرة في عقد الصلح . وقد افتتحت تلك المعاهدة هكذا باسم الله القادر على كل شيء لما كان جلالة السلطان امبراطور العثمانيين بصفة كونه سيداً لامارة البلقار راغباً بالاتفاق مع جلالة ملك السرب وسمو امير البلقار في عقد صلح بين كل من السرب وامارة البلقار الخ

في توطئة الصلح وتمهيده

يعقد المتحاربون في اكثر الاحيان او تقريباً على الدوام معاهدة تتضمن شروط الصلح المهمة رغبة في اعادة العلائق السلمية وتكون تلك الشروط توطئة للمعاهدة النهائية او تمهيداً للرغبة في توقيف القتال . فاذا كانت الغاية الاولى فالمعاهدة النهائية تكون اكمل وختاماً وان كانت الثانية امكن حينئذ تحويرها وتعديلها . ويجب ان تعرض تلك المعاهدات على رؤساء الحكومات المتحاربة للمصادقة عليها ولا يجب الخلط بين المعاهدات النهائية وبين التي تعقد اولاً تمهيداً لها وتوطئة .

يهدون عادة الى المأمورين السياسيين كالوزراء والسفراء بتهيئة مقدمات السلم لان ذلك ليس من شئون قواد الجيوش . ومن امثلة ما تقدم الحرب التي نشبت بين الدانمرك والنمسا وبروسيا فقد انتهت في المعاهدة التي عقدت تمهيداً في فيا اول اغسطس سنة ١٨٦٤ — والمعاهدة النهائية كانت في اول اكتوبر . وقد انتهت الحرب السبعينية بين فرنسا والمانيا بمعاهدة فرساليا التمهدية في ٢٦ شباط سنة ١٨٧١ وختمت نهائياً في معاهدة فرانكفورت في ١٦ مارس سنة ١٨٧١ وحربنا الاخيرة مع روسيا انتهت بمعاهدة سان ستفانو البدائية في ٣ مارس عام ١٨٧٨ . وصار تحويرها وتعديلها بناء على اقتراح انكلترا والنمسا في مؤتمر براين الذي عقد في ١٣ يوليو سنة ١٨٧٨ —

في محاورات السلم

السلم يعقد بعد محاورات تمهدية بين المتحاربين ولا يجوز للمحالف مفاتحة العدو بامر الصلح خفية عن حليفة ما لم يكن قد رخص له بذلك في معاهدة التحالف وكل صلح يعقد منفردا يعد تركاً للمحالفة . وقد يحتمل ان يرفض المحالف شروط الصلح فيجب عليه اتمام الحرب وحده . وقد فاتح نابليون الثالث روسيا في حرب القريم في امر الصلح خفية عن انكلترا مما اوجب حنق اللورد بالمرستون يومئذ كثيراً

يجوز لدولة محايدة عرض وساطتها لمخبرات السلم ويحتمل ايضاً ان تتوسط دولة أو أكثر فيجبرون المتحاربين على شروط السلم فيضغطون على الضافر أو على الاثنين معاً لاسباب يسمونها الموازنة السياسية وأكثر ما تقع في الممالك الشرقية . . اما خوفاً من ابادة بعضها بعضاً أو منعاً لاطالة زمن الحرب ورفعاً لضررها عن الامم والشعوب وغير ذلك من الاعدار

وقد كثر بحث الشراع في حقيقة تلك المداخلة وعدمها وذهب الاكثرون بجوازها و اضافوا الى الاسباب المتقدم ذكرها اسباباً داخلية واقتصادية وانسانية . ومن الطبع انه يحق للمتحاربين رفض مداخله دولة اجنبية ورد وساطتها على شرط القوة

ويحدث احياناً ان يقترح المتحاربون على بعض الدول مشاطرتهم في عقد الصلح زيادة في اهمية المعاهدة كما حدث في مؤتمر برلين . وكما فعلت فرنسا والمانيا وروسيا في معاهدة الصلح بين الصين واليابان عام ١٨٩٥ وتنتهي المحاورات احياناً في مؤتمر أو مجتمع يتفقون على اختيار مكانه سابقاً

في شروط معاهدات الصلح

قد خصصنا في القسم الثالث من هذا الكتاب (الذي سيصدر بعد هذا) فصلاً طويلاً في المعاهدات وشروطها ونكتفي بالقول في هذا الباب بان المعاهدات يجب ان تقدم بحرية بدون ضغط أو ارهاب أو وعد أو وعيد وبصحة العقل والجسم . وكل مندوب يوقع امضاءه على معاهدة وهو ليس على شيء من ذلك أو في حالة السكر يعد ذلك لغواً والمعاهدة فاسدة . وجميع المعاهدات والمواثيق يجب ان تكون خطية وقد اعتادوا نشرها متى تمت المصادقة عليها كبقية المعاهدات على صفحات الجرائد . وقد كانت تشهر قبلاً باحتفالات خاصة

مضمونها

وتتضمن تلك المعاهدات تارة اموراً عامة وطوراً اشياء خاصة فيذكرون بها مثلاً شروط الغرامة التي تقرر دفعها وقبولها وشروط السخرة والسكك الحديدية

والعطل والاضرار وكيفية اخلاء بعض المقاطعات والبلدان وقبول المهاجرين واخلاء سبيل الاسرى وما يتعلق بالمعاهدات السابقة التي كان معمولاً بها قبل الحرب وغير ذلك مما يطول شرحه . ويقرون ايضاً في بند يتفقون فيه على كيفية تنصيب حكم اذا حدث خلاف في تفسير بعض بنود المعاهدة الخ

في الغرامات

ان امر دفع الغرامة الحربية عادة متبعة منذ سالف الزمن . وانما اتسعت في اواخر القرن التاسع عشر وتساعاً فائق الحد اذ اصبحت الغرامة اليوم ليست للتعويض على ما خسره الظاهر في تلك الحرب بل صارت فرصة للاثراء والربح وكثرة شيوع التغريم في حروب نابليون الاول وقد فاقت المانيا جميع امم الارض في نهبها . فان الغرامة التي اقترحتها على النمسا في حربها سنة ١٨٦١ كانت باهظة جداً . وانما لم يسمع باهظ مما اقترحته على فرنسا بعد الحرب السبعينية وهي خمسة مليارات من الفرنكات اقتضتها في ثلاث سنوات

وقد اقترحت روسيا في حربنا الاخيرة معها في معاهدة سان ستفانو الشروط الآتية . ١ - دفع تسماية مليون روبل بدلاً من نفقات الحرب (كنفقة الجند ومعدات القتال) - ٢ - اربعمائة مليون روبل تعويضاً عن الخسائر التي لحقت بجنوبي روسيا وتعطيل تجارتها وصناعاتها وسككها الحديدية - ٣ - مائة مليون روبل تعويضاً عن الاضرار التي لحقت القوقاس من زحف الجنود العثمانية - ٤ - عشرة ملايين روبل تعويضاً للرعايا الروسين الذين كانوا مقيمين في بلاد الدولة العثمانية . المجموع الف واربعماية وعشرة ملايين روبل

ثم اقترحت في البند التاسع عشر من تلك المعاهدة ما يأتي . نظراً لارتباك مالية الدولة العثمانية وبناء على رغبة جلالة السلطان قد قبل جلالة امبراطور روسيا بابدال القسم الاكبر من الغرامة المذكورة باخلاء المدن الآتية لروسيا . وهي باطوم واردهان . والقرص والشكرد وبايازيد في اسيا وتولجه في اوربا بدلاً من مليون ومائة الف روبل . هذا ويتفق ايضاً ان يضيفوا الى معاهدة الصلح بنوداً يسمونها

إضافة لما وقع عليه المندوبون السياسيون بمفوض خاص بواسطة معتمد آخر

في تنفيذ معاهدة السلم

مضى تم عقد السلم بين المتحاربين وجب العود الى الصداقة القديمة فتعاد العلاقات الودية بين الدولتين وتعقد بينهما المواصلات السياسية ويعملون بالمعاهدات القديمة ما لم يكن قد اشترط تعديلا وغير ذلك . والسلم يجب ان يكون مستمرا . ولا يستغاد من هذا حرمان المتصالحين الحق في اشهار حرب ثانية . كلا لانه لا يستطيع احدا اشتراط هذا الشرط ولا يمكن لاحد ان يقبل بذلك التعهد

في الصفح العام

الصلح يحو ما وقع من المحالفات في زمن الحرب ومعاهدة السلم تلغي جميع الشكايات والمظالم التي نتجت من جراء القتال . وهذا ما يسمونه العفو العام . فلا يجوز بعد اعطائه قبول التشكي والمطالبات . ويقيدون ذلك الشرط في بند خاص في المعاهدة . والمقصود بالمحالفات والشكايات هنا ما يحدث احيانا بين الوطنيين من المتحاربين سواء كان من اجل مسألة دينية او جنسية فقط . ولا يتناول ذلك العفو عن الجرائم والجنايات التي ترتكب في زمن الحرب مثال ذلك ما جاء في البند الثامن من معاهدة سان ستيفانو اذ اشترطت روسيا فيه ان يمنح الباب العالي عفوا عاما يشمل جميع العثمانيين الذين تداخلوا واتهموا في مشاركة العدو في الحرب (كذا) واطلاق سراح جميع الذين سجنوا او نفوا من اجل ذلك . واشترطت في البند ٢٧ ايضا عدم مجازاة احد من العثمانيين الذين اشتركوا مع الجيش الروسي مع اطلاق الحرية لهم اذا ارادوا لحاقه بدون معارضة . . . (قلنا ولا ينبغي ان العامة في الشرق محارت تضرب المثل بالشروط الروسية فيقولون مثل شروط المسكوب) وفي حربنا الاخيرة مع اليونان اشترطت الدول علينا مثل هذا العفو

في تنفيذ المعاهدات

من العادة انه متى تمت المحاورة بشأن عقد الصلح يكون قد كف المتحاربون عن القتال اتفاقا بعد مهادنة يؤجلون مدتها مرارا ريثما يفرغ السياسيون من المحاورة

والمفاوضة . فان لم يكن ثمة مهادنة فتمت عقد الصلح ابطال كل عداء وتقال بالحال من ساعة التوقيع على شروط المعاهدة بدون انتظار المصادقة عليها من لدن رؤساء الحكومات او مجالسها النيابية اذا كانت شوروية

فاذا وقع بعد ذلك الصلح مناوشات فلا تعد عداء بل تكون من قبيل المخالفات وتوجب الجزاء على فاعلها . واذا حدث قتال جهلاً بالصلح واسر بعض السفن في البحار بعد ذلك الاسر لغواً فتعاد الغنيمة لاصحابها بعد التعويض عليهم ولا تلقى مسئولية العمل على الضباط او الاشخاص بل على الحكومات حمل تلك المسئولية المعاهدات يجب ان تنفذ بصدق نية واخلاص طوية فاذا حدث خلاف في تفسير او تأويل بعض المواد الماسة يؤلفون مفوضاً لحلّه وتفسيره

ويبقون واحياناً قسماً من الجيش محتلاً بعض مقاطعات من البلاد ريثما يتم تنفيذ المعاهدة بشروط كما فعلت المانيا بعد الحرب السبعينية . ومتى اخلى العدو ارضاً كان قد احتلها عادت الساطة للحكومة الاصلية بجميع حقوقها وشروطها

وكان الفراغ من تسويده في ليلة ٩ ايار (مايو) من سنة ١٩٠١ في مدينة بروكسل عاصمة بلجيكا
امين ارسلان

(انتهى)

فهرست المواضيع

صفحة

مقدمة

- ١ تمهيد . نبذة تاريخية في الحرب
- ٤ (القسم الاول) في الاختلافات والمنازعات بين الدول وطرق حلها
- ٥ (الفصل الاول) الطرق السامية — التوسط العجبي . الوساطة
- ٨ (الفصل الثاني) للطرق الشرعية في التحكيم . في اختبار المحكمين
- (الفصل الثالث) « القهرية ، المقابلة بالمثل . الافادة . حجز
- ١٢ المراكب (الامباركو) . الحصار السامي
- (القسم الثاني)
- (الفصل الاول) الحرب . شرعية الحرب . عدالة الحرب . تقسيم
- ١٦ الحروب . الحروب البرية والبحرية حق اشهار الحرب
- ٢٠ (الفصل الثاني) شرائع الحرب
- (الفصل الثالث) في اشهار الحرب . كيفية اشهار الحرب . في استدعاء
- ٢٣ السفراء ومعتمدي السياسة . نشر اعلان الحرب في الجرائد . الدول المحايدة
- (الفصل الرابع) في ابتداء القتال . في المتحاربين . العلاقات السياسية
- ٢٧ المعاهدات في الافراد . في الاموال والعقارات . قطع العلائق التجارية
- ٣٤ (القسم الثالث) الحرب البرية . طرق الهجوم والدفاع
- (الفصل الاول) الطرق المحرمة والممنوعة . الطرق البربرية والغدرية
- ٣٥ التسميم . الطرق الغدرية . الحيلة
- (الفصل الثاني) في الطرق الجائزة والمتحيلة . الحصار . الحصار البحري
- ٣٨ (الفصل الثالث) في حقوق المتحاربين وواجباتهم نحو جنود العدو
- ورعاياه في مقاتلين . الفرق المتطوعة . النهضة العامة . معاملة المتحاربين ابان
- القتال . في الجواسيس . في الجنود الفرة او المنضمة الى العدو . في السعاة
- وحاملي البريد . في الادلاء . في الرواد . في راكبي المناطيد (البالون)
- ٤٢

- ٤٨ في مراسلي الجرائد . في الاجانب الذين يذخرون في جيش العدو
(الفصل الرابع) في واجبات المتحاربين بعد القتال . القتلى . في
الجرحى والمرضى . جمعية الصليب الاحمر . في أسرى الحرب . في كيفية
معاملة الاسرى . فرار الاسرى
- ٤٩ (الفصل الخامس) في غير المتقاتلين . في الرهائن والعصيان
(الفصل السادس) حقوق المحارب في ارض العدو . في طبيعة الاحتلال
في شرائع البلاد بعد الاحتلال في ادارة العدلية بعد الاحتلال . في الموظفين
والادارات . في الصحافة
- ٦٠ (الفصل السابع) في اموال العدو الثابتة والمنقولة . في العقارات .
في المنقولات . في السكك الحديدية . في البريد والتلغراف والتليفون . في
عوائد الدولة وضرائبها وديونها
- ٦٤ (الفصل الثامن) في حقوق وواجبات المتحاربين وعقارات الافراد
صيانة العقارات الخاصة بالافراد . نظام العقارات المنقولة . السخرة . الضرائب
الحالية التبعيات الغير المشروعة على الاملاك الخاصة . الغنائم . التميميزات
في اللصوص وسلابة الجنود
- ٦٩ (الفصل التاسع) العلاقات والمخابرات بين المتحاربين . رسل الحرب
اجازات التأمين والتسريح والحماية
- ٧٦ (القسم الرابع) الحرب البحرية
(الفصل الاول) ساحة الحرب . الطرق المتحيلة والمحرمة هجوما او
دفاعا . الاسلاك البرقية البحرية . أسر السفن وتدميرها
- ٧٩ (الفصل الثاني) في اموال الافراد المحايدين . في العادة الدولية اسر
الافراد . في الاشياء والاموال . في الامور المستثناة
- ٨٣ (الفصل الثالث) في القرصان ولصوص البحر . لمحة في تاريخ
القرصانية قرار باريس
- ٨٨ (الفصل الرابع) في الغنائم والمكاسب البحرية . في زمان الحجز

- ومكانه . في كيفية الاسر والحجز . في حقوق الاسر وواجباته . في المحاكم الخاصة بالغنائم . في تأليف المحاكم وصلاحياتها . في المعاملات والحكم ٩٢
- (الفصل الخامس) في الحياذ . في واجبات المحايدين . في واجبات الحكومات في واجبات رعايا الدول المحايدة ٩٩
- (الفصل السادس) في حقوق المحايدين . في حرية تجارة المحايدين في بعض الشروط ١٠٦
- (الفصل السابع) في البضائع الحربية المهربة . المعاهدات . في منع البضائع الحربية . السبب في الابتاع . في النهرب بالتناسب والمجانسة ١١٠
- (الفصل الثامن) في حق الزيارة والتفتيش . في كة مراكب المؤن والدخائر . في حراسة السفن . في حجب السفن ١١٥
- (الفصل التاسع) في الحصار بحرا . لمحة تاريخية . في شروط الحصار بحرا . في لزوم الحرب . في وجوب اعلام الحصار من ارباب الحل والعقد في الامكنة القابلة للحصار . في الحصار الفعلي . في ابلاغ الحصار . في نتائج ومفاعيل الحصار . في خرق الحصار ١١٨
- (الفصل العاشر) في حجب السفن المحايدة ١٢٦
- (الفصل الحادي عشر) في نهاية الحرب وعقد الصلح . في ايقاف المدا والقتال . في الاخضاع والافتتاح . في الصلح . في نوطنة الصلح وتمهيده في محاورات السلم . في شروط معاهدات الصلح . مضمونها . في الغرامات . في تنفيذ معاهدات السلم . في الصلح العام . في تنفيذ المعاهدات . تنبيه

